الموسم الثاني
للانصات المركزي

حضور عراقي رفيع في المجلس التأبيني بوفاة الرئيس الايراني ورفاقه

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الاحد
2024/05/26
No. :7920

نحو الذكرى السنوية لتاسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

ضرورة كردستانية
وعراقية واقليمية وعالمية

- د. عادل عبدالمهدي عن الاتحاد الوطني الكردستاني -

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- حضور عراقي رفيع في المجلس التأبيني بوفاة الرئيس الايراني ورفاقه
- مكافحة الارهاب قوة المهام الصعبة ومحل إعجاب التحالف الدولي
- اتفاقات وتفاهمات جيدة بين الاقليم وبغداد
- مركز للدراسات: انتخابات كردستان عامل جوهري في بناء ديمقراطية العراق
- د. عادل: الاتحاد الوطني ضرورة كردستانية،عراقية ،اقليمية وعالمية
- لقاءات ومباحثات الفخامة
- سفيرة ألمانيا تفضح بيئة الاستثمار في العراق والسوداني يوجه بالتحقيق

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- في عشق الكرسي
- دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية
- المقابر الجماعيّة.. عندما يبلغ العنف أقصاه

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- قضية كوباني.. القصة الكاملة
- إردوغان مرتاح لقرارات قضية كوباني وينتقد الدستور

المـرصد الايراني ..تغطية خاصة

- إيران تتجاوز نظرية المؤامرة وتشكر دول العالم لتعاطفها معها
- مركز الاهرام: ماذا بعد وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي؟
- جيفري كمب: إيران وامريكا.. مهمات ملحّة
- انعكاسات وفاة الرئيس الإيراني على المحادثات الامريكية الإيرانية
- تكيف طهران..التداعيات المُحتملة لوفاة رئيسي على سياسات إيران

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- مركز ابحاث : صعود الأنظمة الاستبدادية في القرن الحادي والعشرين
- فكر السلطة .. مثل ما أوتي قارون
- فورين بولسي: العالم ليس متعدد الأقطاب

العدد: 7920... 2024-05-26

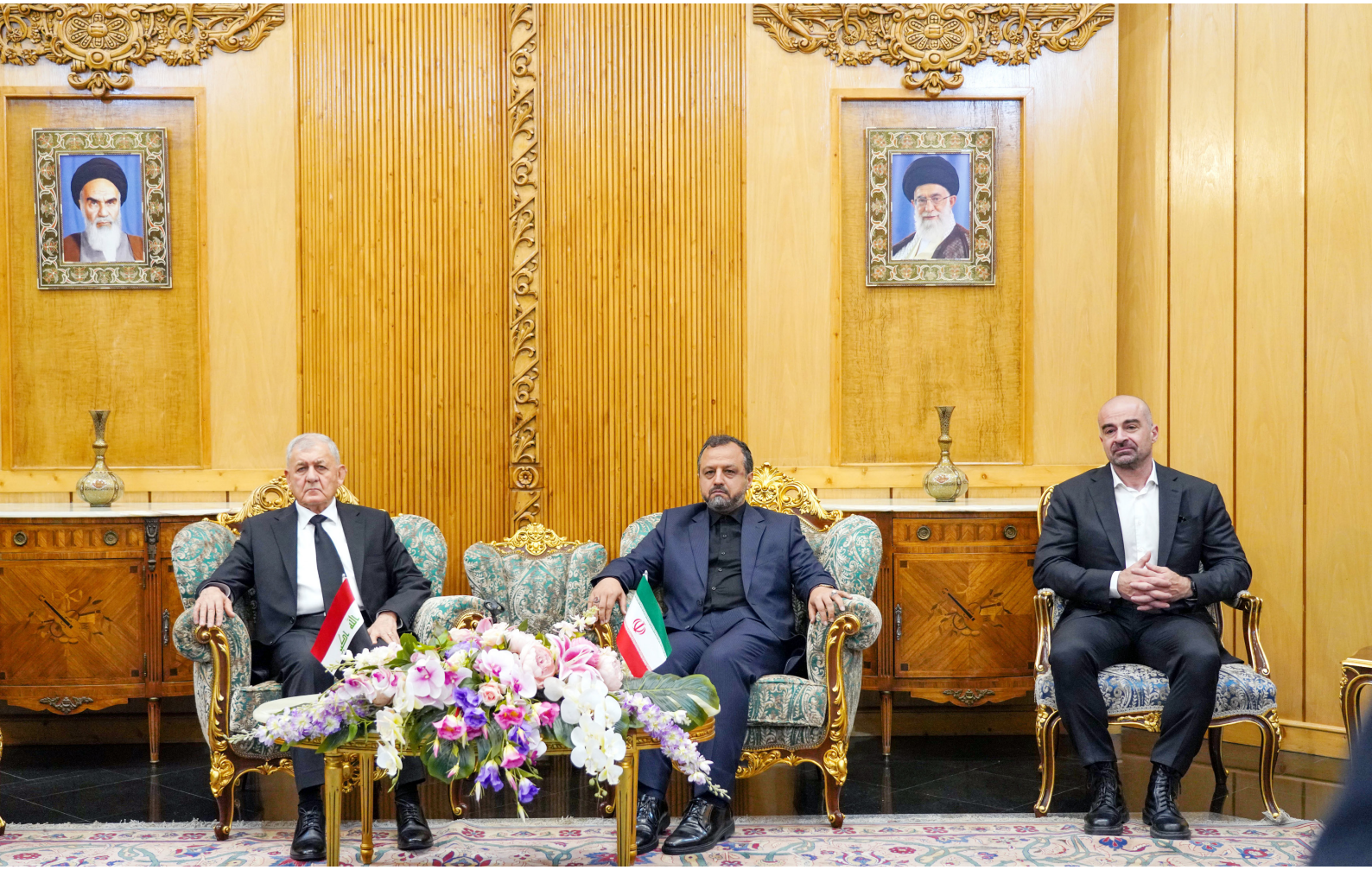

حضور عراقي رفيع في المجلس التأبيني بوفاة الرئيس الايراني ورفاقه

حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، والوفد المرافق لفخامته، يوم السبت ٢٥ أيار ٢٠٢٤ المجلس التأبيني المقام على أرواح الرئيس الإيراني الراحل آية الله إبراهيم رئيسي ورفاقه في حسينية الإمام الخميني بطهران.

وقدحضر المجلس التأبيني الوفد المرافق لرئيس الجمهورية، الذي ضم رئيس مجلس الوزراء الأسبق السيد عادل عبد المهدي، ورئيس ائتلاف النصر الدكتور حيدر العبادي، والأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري، ورئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ همام حمودي، والأمين العام لتحالف النهج الوطني السيد أبو كرار الفريجي، والأمين العام لحركة بابليون السيد ريان الكلداني، ورئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني السيدة فيان صبري، ومعالي وزير العدل الدكتور خالد شواني، ومعالي وزير البيئة المهندس نزار ئاميدي، وعضو مجلس النواب السيد محمود المشهداني، وعضو

مجلس النواب السيد خالد العبيدي، ورئيس مجلس النواب السابق سليم الجبوري، ورئيس ممثلية إقليم كردستان السيد فارس عيسى، إضافة إلى عدد من كبار المسؤولين.

وقـدّم السيد الرئيس التعازي إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي الخامنئي، وكبار المسؤولين الإيرانيين بوفاة الرئيس آية الله إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية أمير حسين عبد اللهيان ورفاقهما في حادث الطائرة المأساوي.

وأعرب السيد الرئيس عن عميق التعازي وبالغ المواساة إلى السيد علي الخامنئي والشعب الإيراني الصديق بهذا الحادث المفجع، مؤكدا وقوف العراق إلى جانب إيران في هذا المصاب الجلل.

وأشاد السيد الرئيس بمواقف الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي الداعمة للعراق ، وسعيه لتعزيز العلاقات الثنائية، إلى جانب دوره البارز في المحافل الدولية، ووقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يواجه أبشع أنواع العدوان.

وأعرب الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد عن أسفه العميق بهذا الحادث الذي سبق زيارة مرتقبة ومهمة لفخامة الرئيس الإيراني إلى العراق لبحث العلاقات المتينة بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات وبما يلبي مصلحة الشعبين الجارين.

من جانبه، أعرب السيد على الخامنئي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على حضوره لتقديم العزاء، وإلى الشعب العراقي لمشاعره وتعاطفه مع الشعب الايراني، مؤكدا على العلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين وضرورة مواصلة الطريق لتعزيزها وتنميتها.

مباحثات مع القائم بأعمال الرئيس الإيراني

كما والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٢٥ أيار ٢٠٢٤ في طهران، القائم بأعمال

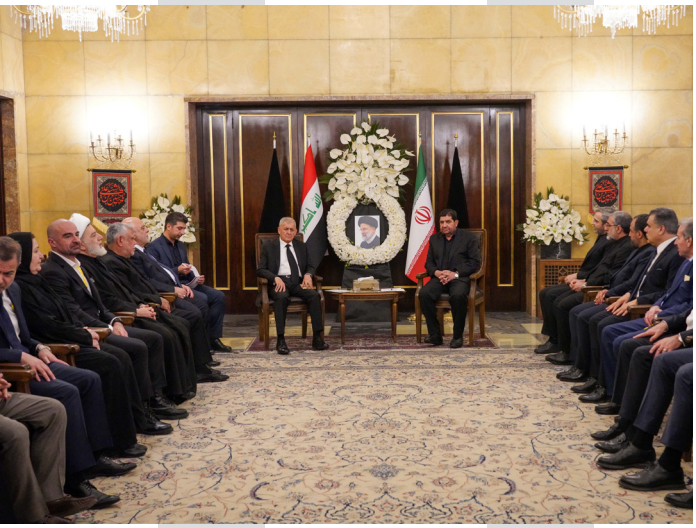

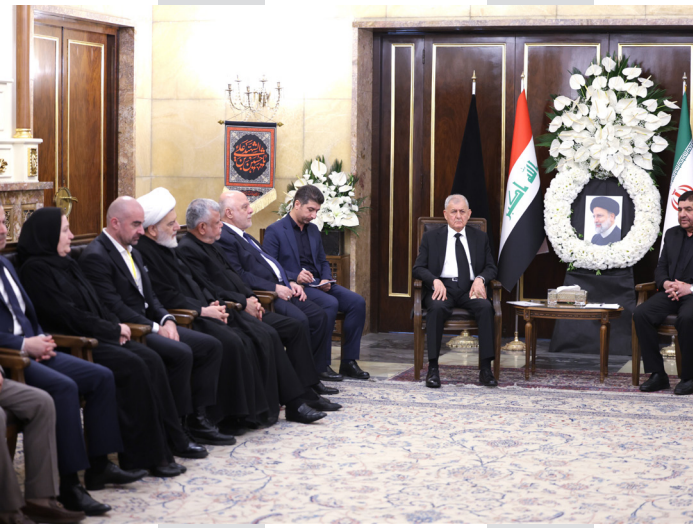

رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور محمد مخبر، وذلك لتقديم التعازي بوفاة رئيس الجمهورية آية الله إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية السيد حسين أمير عبد اللهيان ورفاقهما في حادث الطائرة المفجع.

وفي مستهل اللقاء الذي حضره قادة سياسيون بينهم السيد بافل جلال طالباني ، قدّم السيد الرئيس والوفد المرافق لفخامته التعازي والمواساة إلى الدكتور محمد مخبر، وإلى القيادة والشعب الإيراني بالحادث المأساوي، مشيرا إلى أن وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي هي خسارة كبيرة، ومؤكدا وقوف العراق إلى جانب إيران في هذا المصاب.

وثمّن رئيس الحمهورية مواقف الرئيس الراحل الداعمة للعراق، وعمله لتعزيز علاقات التعاون والصداقة بين البلدين والشعبين الجارين في مختلف المجالات، لافتا إلى أن العراق كان يتطلع بآمال وطموحات كبيرة إلى الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها الرئيس إبراهيم رئيسي إلى العراق، ولكن الحادث وللأسف الشديد حال دون ذلك.

وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أهمية العلاقات المتينة التي تجمع البلدين، وضرورة مواصلة العمل لتعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات وبما يحقق طموحات الشعبين الصديقين في إرساء الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة.

من جانبه، أعرب الدكتور محمد مخبر عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على حضوره لتقديم العزاء بوفاة الرئيس إبراهيم رئيسي ورفاقه، مؤكدا مواصلة الجمهورية الإسلامية لذات النهج في تعزيز العلاقات مع العراق على مختلف الصعد.

مواقف الحكومة والشعب العراقيين المتضامنة

وبحسب تقرير لوكالة الانباء الايرانية فقد اعتبر رئيس الجمهورية الايرانية بالوكالة «محمد مخبر»، ان من اهم

الانجازات التي حققها الرئيس الايراني «اية الله السيد ابراهيم رئيسي»، هو تركيزه على توسيع العلاقات بين الجمهورية الاسلامية والدول الاسلامية، لاسيما الجارة والرديفة.

وقد ثمن مخبر، في هذا اللقاء مع الوفد العراقي الرفيع ، مواقف الحكومة والشعب العراقيين المتضامنة مع الجمهورية الاسلامية والشعب الايراني في هذا المصاب الجلل.

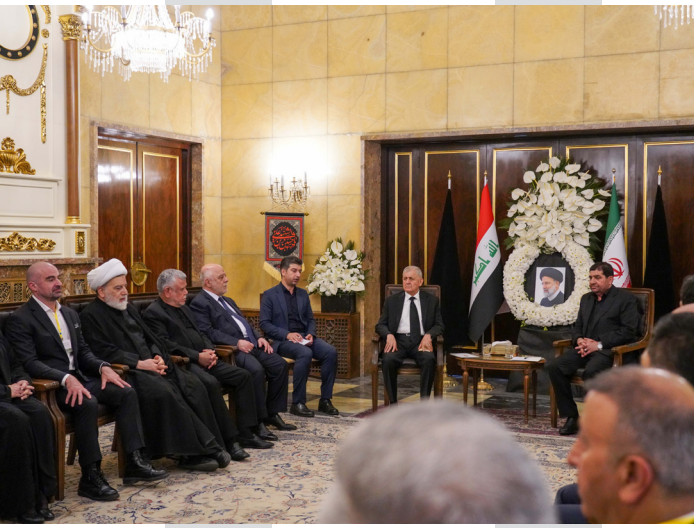

وفي معرض التنويه بالخصال السامية للرئيس الايراني الفقيد، سلّط مخبر الضوء على اهم الاجراءات والانجازات التي حققها الشهيد رئيسي لخدمة الامة الاسلامية، وقال : ان الشهيد اية الله رئيسي استطاع في اطار هذه الرؤية، ان يعزز حقا العلاقات بين الجمهورية الاسلامية مع الدول الاسلامية ولاسيما الجارة والرديفة.

كما نوه بالمكانة الرفيقة والموضع الرئيسي الذي يحظى به العراق حكومة وشعبا، لدى شعب ايران وحكومته، مصرحا بان هذه المرتبة المرمومة كانت متجلية في رؤية الرئيس الشهيد وانطلاقا من ذلك فقد كان رحمه الله، يتابع تطورات العراق بانتظام.

كما اشار الى دور اية الله رئيسي المحوري والمؤثر في تعزيز وتدعيم جبهة المقاومة وقلب معادلات القوى العالمية عبر تظافر الجهود مع الدول المستقبلة، وما ترتب على ذلك من كسر جبروت امريكا والكيان الصهيوني وتكبيد هذا الكيان اللقيط الخسائر في حربه على غزة.

الى ذلك، اثنى رئيس جمهورية العراق على مواقف الرئيس الشهيد المساندة لبلاده وشعبه، واكد على استمرار العلاقات الوثيقة بين العراق وجمهورية ايران الاسلامية، بذات القوة والحسم، وتسخير كافة الامكانات لتعزيز هذه الاواصر.

مكافحة الارهاب قوة المهام الصعبة ومحل إعجاب التحالف الدولي

زار قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٤/٥/٢٣، قيادة قوات مكافحة الارهاب في كوردستان واستقبل من قبل وهاب حلبجيي قائد قوات مكافحة الارهاب.

وخلال اجتماع حضره ضباط وآمرو ومنتسبو قوات مكافحة الارهاب، تقدم قوباد طالباني، بالشكر الى قوات مكافحة الارهاب، باسم حكومة اقليم كوردستان، لجهودهم وتضحياتهم من أجل حفظ الأمن والاستقرار في كوردستان.

وقال: «بحكم طبيعة عمليات قوات مكافحة لارهاب، قد لايكون الرأي العام مطلعا على عملياتهم وبطولاتهم وفدائيتهم بالشكل المطلوب، ولكن الرئيس بافل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وأنا وقوات التحالف كذلك، مطلعون على تفاصيل العمليات، وندرك أن مكافحة الارهاب هي قوة المهام الصعبة، ليس فقط بالنسبة لكوردستان، بل لها دور كذلك في صون الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة عموما».

وفي جانب آخر من كلمته، أكد نائب رئيس الوزراء على ضرورة مواصلة التدريبات وتطوير الذات، داعيا إياهم الى أن لايدعوا الحرب النفسية وادعاءات المغرضين تؤثر في إرادة هذه القوة.

وأضاف قوباد طالباني: «نحن نعيش في منطقة غير آمنة وغير مستقرة، لذا ينبغي للقوات الأمنية في كوردستان وخاصة مكافحة الارهاب، أن تلائم نفسها مع التهديدات الجديدة، وقوات مطافحة الارهاب أثبتت دوما قدرتها كقوة رصينة ومجربة، على الملاءمة مع الظروف والتهديدات والمخاطر الجديدة».

وقال: «قوات التحالف وأصدقاؤنا معجبون بقدرات قوات مكافحة الارهاب، لذا لديهم رغبة كبيرة في تنفيذ عمليات مشتركة معهم، وهذا مبعث فخر واعتزاز كبير لهذه القوة».

وبعد إشادته الخاصة بقائد مكافحة الارهاب وهاب حلبجيي والقوة بشكل عام، جدد قوباد طالباني دعمه التام لهم، من أجل التنفيذ الأمثل لمهامهم في مواجهة الارهاب والمخاطر المختلفة، ورفع مستوى التنسيق مع قوات التحالف والتشكيلات الأمنية الأخرى في كوردستان والعراق».

اتفاقات وتفاهمات جيدةبين الاقليم وبغداد

أعلن نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، أن مشكلة رواتب القوات الأمنية في الاقليم تم حلها، مؤكدا أن حكومة الاقليم ليس لديها مانع من إرسال الواردات غير النفطية الى الحكومة الاتحادية.

وقال قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، خلال مؤتمر صحفي الخميس ٢٠٢٤/٥/٢٣،: «تم حل مشكلة رواتب القوات الأمنية، حيث اتفقنا مع بغداد على آلية لإرسال قوائم أسماء منتسبي تلك القوات الى وزارة المالية الاتحادية».

وحول العلاقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية في الوقت الراهن، قال نائب رئيس الوزراء: «إذا قارنا الوضع الحالي مع العام الماضي، نرى أن العلاقة بين الاقليم وبغداد تحسنت وهناك اتفاقات وتفاهمات جيدة، ونأمل أن يكون هذا مبعث خير ورفاهية لمواطني اقليم كوردستان»، مشددا على أن «حكومة اقليم كوردستان ليس لديها أي مانع لإرسال الواردات غير النفطية الى الحكومة الاتحادية».

وفيما يتعلق بانتخابات برلمان كوردستان، أوضح قوباد طالباني قائلا: «الانتخابات ستجري خلال العام الحالي، وبالنسبة لنا فنحن مستعدون للانتخابات حتى لو أجريت في ٢٠٢٤/٦/١٠».

دلائل افتتاح هذه الماركة في السليمانية

من جهة أخرى، تفقد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء الاقليم، يوم الخميس في السليمانية، برفقة القنصل العام الأمريكي في اقليم كوردستان مارك سترو، الماركتين العالميتين (آشلي وبرغر كينغ).

وأعرب قوباد طالباني عن سروره بافتتاح فروع هاتين الماركتين العالميتين في السليمانية، مشيرا الى أن هذه الخطوة «ستسهم في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد والقطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تمهد لتوافد شركات وماركات عالمية أخرى الى السليمانية، والذي سيكون عاملا لانتعاش الاقتصاد في السليمانية واقليم كوردستان عامة».

من جانبه، تقدم مارك سترو القنصل العام الأمريكي في الاقليم، بالشكر الى نائب رئيس الوزراء، لدعمه فتح فرع ماركة آشلي في السليمانية، وقال: «افتتاح هذه الماركة في السليمانية يأتي في إطار اهتمام الولايات المتحدة باقليم كوردستان، ويسهم في تعزيز العلاقات التجارية بين الاقليم والولايات المتحدة الأمريكية».

أشادات قوباد بدور بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)

وكان قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، قد اجتمع الثلاثاء الماضي ٢٠٢٤/٥/٢١ في أربيل، مع فرانك ريفولتو، ممثل الأمم المتحدة في اقليم كوردستان، وبحث معه آخر المستجدات السياسية ومسألة الانتخابات ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

وخلال الاجتماع، أشاد قوباد طالباني بدور بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، وخاصة هانز جينين بلاسخارت الممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق، من أجل حل المشكلات السياسية في كوردستان والعراق.

وبشأن العلاقة بين الاقليم وبغداد، أوضح نائب رئيس الوزراء أن هناك تفاهمات جيدة في الوقت الراهن لحل المشكلات، قائلا: «مع أن هناك مشكلات كثيرة متراكمة بين الطرفين، إلا أنه بإبداء حسن النية والعمل المشترك، يمكننا حل المشكلات خطوة بخطوة، لأنه بدون حلها وفي غياب الستراتيجية والعمل المشترك لايمكن التفكير في تطوير العراق وكوردستان وضمان حياة جديرة للمواطنين».

وفي محور آخر من الاجتماع جرى بحث مسألة انتخابات برلمان كوردستان وآخر التطورات المتعلقة بهذا الأمر.

أهمية تعزيز العلاقات مع الكويت في القطاع التجاري

واجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الاثنين الماضي ٢٠٢٤/٥/٢٠ في أربيل، مع طارق عبدالله الفرج سفير الكويت لدى العراق، وبحثا المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي حضره عثمان الداودي القنصل العام الكويتي في اقليم كوردستان ودابان شدله نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم، أعرب الجانبان عن الحزن والأسى بوفاة رئيس الجمهورية

الاسلامية الايرانية ورفاقه.

وأشار نائب رئيس الوزراء الى أن الكويت واقليم كوردستان تعرضا لأضرار جسيمة على يد النظام البائد، وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية قال: «علاقاتنا الآن في مستوى جيد جدا، ويجب تعزيزها في المجالات المختلفة، وخاصة ي القطاع التجاري».

كما تطرق الجانبان باهتمام الى دور التربية، حيث تقدم قوباد طالباني بالشكر الى دولة الكويت، إزاء تقديم المساعدة للاقليم لتطوير القطاع التربوي.

وفي محور آخر من الاجتماع، جرى التباحث حول ضرورة التطوير المتوازن في اقليم كوردستان، حيث اتفق الجانبان على ضرورة تشجيع المستثمرين لتنمية الاستثمار في مدن وقصبات كوردستان.

الاتحاد الوطني وحزب الدعوة: صياغة رؤية وسياسة جديدة لادارة العراق

كما واستقبل قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الاثنين ٢٠٢٤/٥/٢٠ في أربيل، وفدا من حزب الدعوة – تنظيم العراق برئاسة الدكتور خالد الاسدي نائب الأمين العام للحزب.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره شالاو كوسرت رسول وسعدي بيره وريواز فائق وسالار سرحد، التباحث حول آخر المستجدات السياسية واطر العلاقة بين الإقليم وبغداد، واتفق الجانبان على ضرورة إعادة تنظيم العلاقات بين الإقليم وبغداد بما ينسجم مع الأوضاع الراهنة خدمة لمصالح جميع شعوب العراق.

واستذكر قوباد طالباني خلال اللقاء، العلاقة التاريخية بين الاتحاد الوطني والبيت الشيعي التي هي علاقة مبنية على اساس المصالح العامة، وأكد ضرورة استمرار وتعميق هذه العلاقة التاريخية للحفاظ على استقرار العراق وحل جميع المشكلات والمعوقات التي تواجه العراق وكوردستان في الوقت الراهن وفي المستقبل».

مرض ورحيل الرئيس مام جلال ترك ثغرة لنا في بغداد

وقال مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال « ان مرض ورحيل الرئيس مام جلال ترك ثغرة لنا في بغداد، لكن الاتحاد الوطني أعاد تنظيم صفوفه في هذه المرحلة برئاسة الرئيس بافل ولديه الان علاقات جيدة مع جميع الأطراف السياسية العراقية وقد اخذ مكانته مثلما كانت في السابق».

وثمن الدكتور خالد الاسدي خلال الاجتماع، دور الرئيس مام جلال في بناء وتعزيز العلاقات التاريخية بين الكورد والشيعة ووصف الرئيس مام جلال كشخصية وقائد وطني الذي تمكن من حماية مصالح الجميع دون التمييز.

كما أوضح نائب الأمين العام للحزب الدعوة – تنظيم العراق رؤية حزبه للعلاقة بين الإقليم وبغداد واكد «ضرورة استمرار العمل المشترك بين جميع الأطراف الكوردستانية والعراقية لصياغة سياسة ورؤية جديدة لإدارة العراق في المرحلة الراهنة وفي المستقبل.

مركز للدراسات: انتخابات كردستان عامل جوهري في بناء ديمقراطية العراق

أكد رئيس المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية الدكتور غازي فيصل أهمية انتخابات كردستان في النظام الديمقراطي العراق.

وقال فيصل خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة المسرى، إن انتخابات اقليم كردستان تشكل عاملا أساسيا وجوهريا في بناء الديمقراطية في العراق، فالإقليم يحظى باهتمام دول المنطقة والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا ومختلف دول العالم، كما أنه يحظى باحترام كبير لما حققه من تقدم وازدهار على مختلف الأصعدة.

وأضـاف فيصل أن إقليم كردستان نجح في الانفتاح الاقتصادي واستقطاب الشركات والاستثمارات، في وقت كانت طريقة تفكير اغلب الاحزاب في بغداد تقليدية وترفض الاستثمار والانفتاح الاقتصادي، مشددا على أن العالم اليوم منفتح على السوق الاقتصادي، والعراق لابد أن يذهب الى الانفتاح الاقتصادي والانفتاح على الاستثمارات الاقليمية

والعالمية.

وأعرب فيصل عن اعتقاده بأن الاحزاب الكردستانية وصلت إلى مستوى من النضج وهناك تنافس ديمقراطي مشروع بينها لخدمة الشعب الكردي، مشيرا إلى أن هناك ايمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة لدى هذه الاحزاب، لافتا إلى أن مطالب الاحزاب الكردستانية بشأن الانتخابات هي التأكيد على النزاهة والشفافية والديمقراطية.

وعن اجـراء انتخابات كردستان في موعدها من عدمه، قال فيصل إن احتمال تأجيل الانتخابات وارد لفسح المجال أمام جميع القوى للمشاركة، مشددا على أن الجميع يؤكد على ضـرورة مشاركة الجميع، لافتا إلى أنه يمكن من خلال الحوار البناء بين القوى السياسية الوصول الى حل اما بتوفير فرصة لعودة الحزب الديمقراطي ومشاركته أو الذهاب الى تأجيل الانتخابات لإتاحة الفرصة للديمقراطي للمشاركة، معربا عن اعتقاده أن الاتحاد الوطني الكردستاني وباقي الاحزاب لا يمكن أن تذهب لإقصاء الحزب الديمقراطي.

وشدد فيصل على أن المحكمة الاتحادية هي الراعية لتطبيق الدستور، مشيرا إلى أن قرارات المحكمة الاتحادية محل احترام من الجميع باستمرار، مؤكدا ان المحكمة الاتحادية دستورية وقرارتها ملزمة ويجب احترامها، لافتا إلى أن المحكمة الاتحادية تأسست في عهد الحاكم المدني الامريكي بول بريمر قبل اقرار الدستور في ٢٠٠٥، مشيرا إلى أن الدستور نص على ضرورة إصدار قانون للمحكمة الاتحادية ولحد الآن لم يتم تشريع هذا القانون، وقد يحتج البعض على عدم شرعية المحكمة الاتحادية لهذا السبب، مضيفا لكن رغم ذلك المحكمة الاتحادية مازالت دستورية وشرعية وبالتالي يفترض احترام قرارات التي هي ملزمة للجميع.

تطور تجربة الاقليم الديمقراطية يزيد شعبية الكرد

د. عادل عبدالمهدي:

الاتحاد الوطني ضرورة كردستانية، عراقية ،اقليمية وعالمية

الاتحاد الوطني الكردستاني ليس ضرورة كردستانية فقط بل ضرورة عراقية واقليمية وعالمية ايضا، لقد رافقت – وانا أتشرف بذلك – هذه المسيرة منذ ايامها ومنذ لحظة تأسيسها بل قبل ذلك بكثير واشهد انه لولا عمل وتضحيات الاتحاد الوطني الكردستاني لما تحقق ما اصبحنا ننعم به اليوم، اقول وبشكل سريع ان هذه المسيرة قد تكون مرت بـ(٥) مراحل بدءا من عام ١٩٧٥ اي قبل (٣٤) عاما كانت المرحلة الاولى مرحلة التأسيس خصوصا بعد المؤامرة الكبرى التي ادت الى ضربة قوية موجعة للثورة الكردية.

كان لابد من التأسيس وفق معطيات جديدة، فنهض الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة مام جلال يقف بجانبه اخوة له من بقية الكرد ، كانت المرحلة الاولى هي مرحلة التأسيس وانني شاهد على الوثائق الاولى التأسيسية التي كتبت في ظروف غاية في العزلة، في ظروف كانت كل القوى الاقليمية والدولية تتآمر على الثورة الكردية وعلى الشعب العراقي وبجهود مضنية بنيت اللبنات الاولى من مناضلين اشداء آلوا على انفسهم الا ان ينتقلوا الى المرحلة الثانية وهي اعادة حيوية الثورة الكردية ثم اعادة وحدة الشعب العراقي في جبهة عريضة.

قلة من الاخوة والرفاق نجدهم هنا، نراهم امامنا، هناك من استشهد وفي مقدمتهم الاخ الغالي عمر مصطفى وغيره من الشهداء كيف استطاعوا فعلا ان ينتقلوا ويعبروا الحدود الممنوعة عليهم من كافة الاطراف ومن الجهات الاربع الى كردستان ليؤسسوا القواعد الاولى لانبثاق الثورة من جديد.

اندلعت الثورة او تجددت الثورة الممتدة عميقا في التاريخ لكي تدخل المرحلة اللاحقة وهي مرحلة وحدة القوى الكردستانية ووحدة القوى العراقية والتي تداخلت مع المرحلة الرابعة وهي السعي لاسقاط النظام الطائفي الشوفيني العنصري المستبد، هذه المرحلة كانت لها مخاضات عديدة وصعوبات كثيرة لكنها في النهاية قد انجزت على احسن ما تكون فتمت الانتفاضة الكبيرة في اوائل التسعينيات حيث استطاعت الادارة الكردية ان تبدأ ببناء اولى مؤسساتها والتي شكلت اساسا عميقا لبناء تجربة كردستان المعاصرة بل تجربة العراق الحديث.

لولا تلك الوحدة التي تأسست بين القوى الكردستانية لما كانت ارض كردستان ارضا محررة يمكن الانطلاق منها

لتحرير بقية العراق، هذه حقيقة تاريخية يجب ان لا يغفلها من يريد غبن الكرد وتضحيات الكرد فيما قاموا به من اجل العراق، ليقف الانسان في حلبجة ويتصور تلك القنابل الكيمياوية تسقط على رأسه ثم يتكلم عن العدل والظلم، ليقف الانسان في حملات الانفال والتهجير حيث يساق مئات الآلاف الى منافيهم الجديدة والى موتهم البطيء ثم يتكلم عن العدل والظلم، ليقف الانسان عند حملات النابالم وحملات القتل الجماعي والقبور الجماعية ليتحدث بعد ذلك عن العدل والظلم، كردستان قدمت ما لم يقدمه أحد للعراق، كردستان كانت في طليعة المضحين ومن حق العراق ومن حق الكردستانيين على العراق ان ينصفوا وان ترفع المظالم والا ينظر الى الاخطاء التي تقع هنا وهناك وكأنها جرائم كبرى يجب ان يعاقب عليها الشعب الكردي.

دخلنا المرحلة الخامسة بعد كل تلك التضحيات لبناء دولة العراق الجديدة بعد ان اتحدنا لاسقاط الطاغية ولولا الوحدة التي تشكلت بين العرب والكرد، بين الشيعة والسنة، بين الكرد والتركمان والكلدوآشوريين، بين المسلمين والمسيحيين، لما كان بالامكان تشكيل الاسس او توفير الشروط التي يمكن فيها ان تتم عملية التغيير وعملية بناء العراق الجديد.

يتكلمون عن تحالف ووحدة الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني، وبشكل أخص عن وحدة المجلس الاعلى والحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كتحالفات تكتيكية، كتحالفات سياسية مؤقتة، هذه التحالفات ايها الاخوة والاخوات قد بنتها سنوات المنافي، قد بنتها سنوات السجون، قد بنتها سنوات المظالم، فهي وحدة المظلومين ووحدة المضطهدين الذين انتصروا للحق وسيستمرون في النضال والكفاح من اجل انتصار الحق، فهي ليست وحدة تكتيكية وليست وحدة بالمنفعة السياسية للكلمة، بل هي ركن اساسي في كفاح وجهاد شعبنا لولاها ما سقط الطاغية ولولاها ما اسس العراق الحديث ولولاها ما استفتي على الدستور، ولولاها ما اقمنا دولة ديمقراطية اتحادية تعددية، حيث مشاركة الجميع وحيث هناك حق على الجميع وواجب على الجميع.

المشاركة ان كانت على صعيد محلي هنا في كردستان او في الموصل او في كركوك او على الصعيد الاتحادي لا تعني الالحاق او احتلال المقعد بقدر ما تعني المشاركة في القرار والتنفيذ وهذا امر ملزم في اتجاهين وجانبين، مشاركة جدية وحقيقية وعميقة في الحكومة الاتحادية ومشاركة جدية وحقيقية وعميقة في الحكومات المحلية، لا يؤخذ بجانب بدون الجانب الآخر.

سمعت ان الكثيرين يقولون للاخ المناضل الكبير الاستاذ جلال طالباني انك تقضي وقتا طويلا في بغداد وتهمل كردستان، وكما ذكر الاخ العزيز برهم صالح، كردستان تخدم اليوم من العراق كله، حلول كردستان هي حلول في بغداد، اذا لم يكن الرئيس جلال طالباني في بغداد لنتصور حجم المشاكل التي يمكن ان تعيشها كردستان، فجلال طالباني هو حل، عندما يكون في بغداد هو حل عراقي وهو حل كردستاني في آن واحد.

هذه العلاقة الجدلية بين الاقليم والمركز يجب ان تتعزز لانه لا تقدم اليوم وفي ظروفنا المعاصرة لكردستان بدون الاندكاك في الحالة العراقية، والعراق بدون كردستان سيكون ضعيفا، كردستان القوية قوة للعراق، والعراق القوي قوة لكردستان، هذه العلاقة يجب ان نفهمها جيدا.

لا يسعني في الختام الا ان أحيي الرئيس الكبير، الاستاذ الكبير، الاخ الكبير، الاستاذ مام جلال وان احيي المكتب السياسي ومئات آلاف المناضلين في الاتحاد الوطني الكردستاني .

*مقتطفات من كلمته بمناسبة مرور ٣٤ عاماً على تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

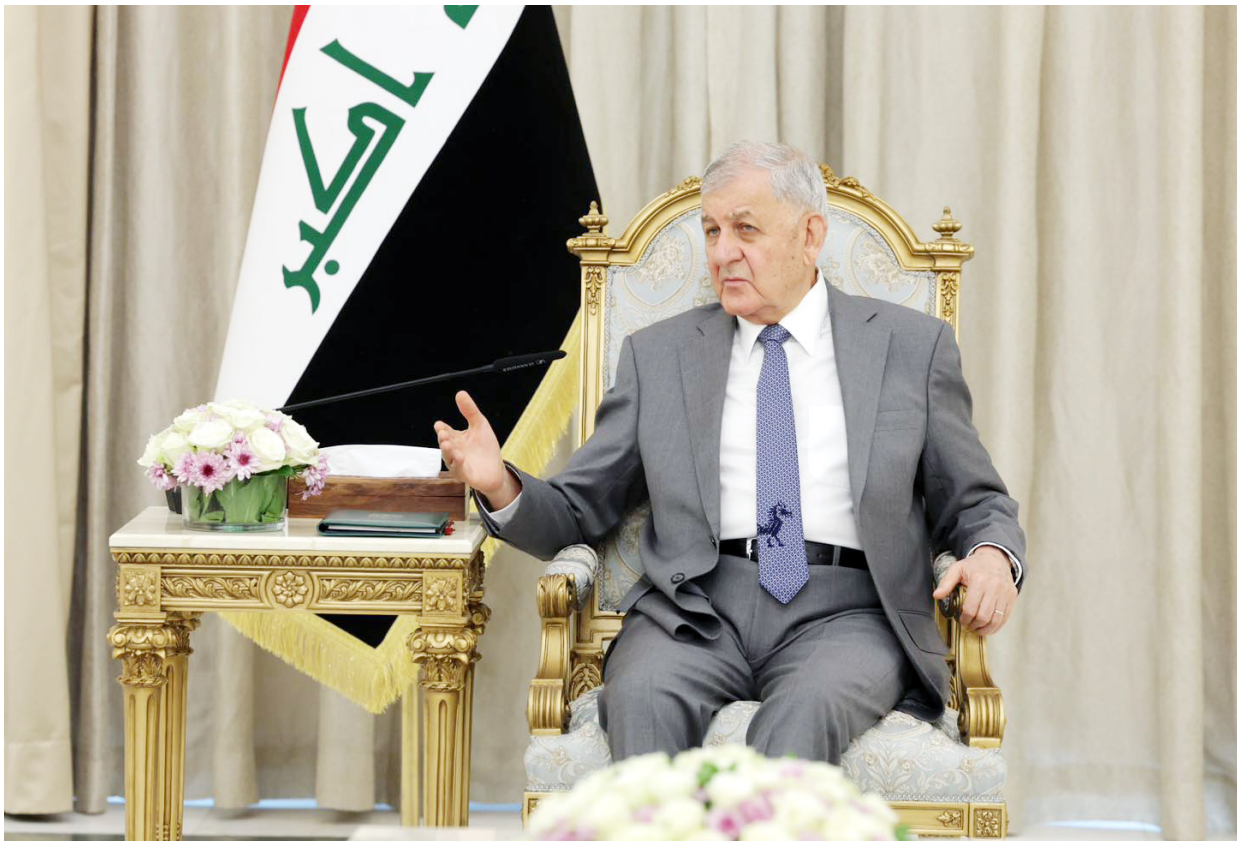

لقاءات ومباحثات الفخامة

العراق يشهد تطورات ايجابية على مختلف الصعد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٣ أيار ٢٠٢٤ ببغداد، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق السيدة إلينا رومانسكي.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية العمل على تعزيز العلاقات وتنميتها في مختلف المجالات سيما الاقتصادية والتجارية والثقافية والبيئية وبما يحقق المصالح المشتركة للبلدين والشعبين.

وأشار رئيس الجمهورية إلى التطورات الإيجابية التي يشهدها البلد على مختلف الصعد، لافتا إلى أن الاستقرار الأمني يتم ترسيخه بفضل جهود القوات الأمنية العراقية بمختلف تشكيلاتها .

من جانبها، أعربت السيدة إلينا رومانسكي عن التزام بلادها بدعم أمن واستقرار العراق وتعزيز علاقات التعاون والصداقة في مختلف المجالات.

أهمية دور القضاة في تعزيز هيبة الدولة وخدمة العدالة

الى ذلك أدى اليمين الدستورية أمام فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٢٠ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، القاضي جاسم جزاء جافر بعد صدور مرسوم جمهوري بتعيينه عضوا احتياطيا في المحكمة

الاتحادية العليا.

وهنأ السيد الرئيس، في مستهل اللقاء، القاضي جافر متمنيا له النجاح والتوفيق والسداد في أداء مهام عمله.

وأكد رئيس الجمهورية، الدور المنوط بالسادة القضاة في تعزيز هيبة الدولة، وخدمة العدالة، وإنفاذ سلطة القانون، وحماية السلم الاجتماعي، مشيرا إلى أهمية استقلالية القضاء لتكريس دولة المؤسسات، ومواصلة العمل لمكافحة الفساد وحماية المال العام وصون المكتسبات وضمان الحقوق والحريات.

بدوره، أكد القاضي جاسم جزاء جافر التزامه بالعمل لإظهار الحق وتحقيق العدالة والحفاظ على تطبيق القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة المجتمعية العامة.

قوات الأمن جاهزة وقادرة على مواجهة مختلف التحديات الأمنية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ١٩ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، قائد بعثة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق الفريق خوسيه أنطونيو اغويرو المنتهية مهام عمله، والفريق كاس شيرورز القائد الجديد للبعثة في العراق، وبحضور سفير حلف الناتو في العراق السيد رونالد سونيمانس.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن قوات الأمن العراقية باتت تمتلك الجاهزية والقدرة على مواجهة مختلف التحديات الأمنية، مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها تواصل مهامها بنشاط من أجل ملاحقة بقايا الإرهاب، وترسيخ الأمن والاستقرار وضمان سلامة المواطنين.

وأشار فخامته إلى أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الحلف والتعاون الثنائي من خلال تقديم الاستشارة والإسهام في بناء وتطوير القدرات العسكرية والقتالية للقوات الأمنية العراقية.

كما تطرق رئيس الجمهورية إلى علاقات العراق المتنامية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مؤكدا الحرص على إدامتها وتعزيزها وبما يوطد الأمن السلام ، مبينا أن الفترة الماضية شهدت زيارة العديد من الوفود إلى العراق والتي تدل على عودته إلى مكانته الدولية ودوره المحوري في تقريب وجهات النظر بين الدول الشقيقة والصديقة.

وأشاد السيد الرئيس بدور حلف شمال الأطلسي (الناتو) في دعم قوات الأمن العراقية عبر التدريب والتأهيل، مثنيا على قائد البعثة مع انتهاء مهام عمله الفريق خوسيه أنطونيو أغويرو، كما رحب فخامته بالقائد الجديد للبعثة الفريق كاس شيرورز، متمنيا له النجاح في مهام عمله.

من جانبه، أعرب الفريق اغويرو عن سعادته بالعمل في العراق مع قوات الأمن العراقية، مشيدا بتطور الأجهزة الأمنية العراقية وتنامي قدراتها، مستعرضا أنشطة الحلف المشتركة مع القوات الأمنية في مجال التدريب والإعداد، وإدارة الموارد البشرية والأمن السيبراني.

كما أكد حرص الناتو على دعم العراق في جهوده لمحاربة الإرهاب وتحقيق السلام وإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، فيما أعرب القائد الجديد عن اعتزازه للعمل في العراق وحرصه على مواصلة مسيرة الحلف الداعمة للعراق.

الحرص على ممارسة العراقيين لشعائرهم بحرية تامة على اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢١ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، رئيس ديوان الديانات المسيحية والإيزيدية والصابئية المندائية السيد رامي جوزيف آغاجان.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، الحرص على ممارسة العراقيين لشعائرهم بحرية تامة على اختلاف دياناتهم ومعتقداتهم، موضحا أن الديانات المتنوعة تمثل الإرث الحضاري والامتداد التأريخي لسكان بلاد الرافدين.

من جانبه، شكر السيد رامي جوزيف آغاجان فخامة رئيس الجمهورية على دوره الوطني الجامع للعراقيين بمختلف مكوناتهم، كما استعرض نشاطات الوقف وسعيه كحلقة وصل بين الطوائف والديانات.

أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب اليابانية

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢١ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سعادة السفير الياباني لدى العراق السيد فوتوشي ماتسوموتو.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، ضرورة تطوير العلاقات الثنائية، والعمل المشترك لتوسيع حجم التعاون بين البلدين وبما يخدم المصالح المتبادلة، مشيرا فخامته إلى أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب اليابانية في المجالات التجارية والصناعية والطاقة والبيئة.

من جانبه، أكد السفير الياباني حرص بلاده على تعزيز العلاقات وتنميتها مع العراق وتطوير آفاق التعاون والتنسيق المشترك لما فيه منفعة وخير الشعبين الصديقين.

دور داعم لسلطنة عمان لقضايا الأمن الإقليمي وتعزيز الاستقرار في المنطقة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢١ أيار ٢٠٢٤ في قصر بغداد، سفير سلطنة عُمان لدى العراق السيد حامد بن أحمد عيدروس بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية رفع مستويات التعاون بين البلدين وبما يعزز العلاقات الثنائية بين الشعبين الشقيقين، مشيدا بدور سلطنة عمان الداعم لقضايا الأمن الإقليمي وتعزيز الاستقرار بين دول المنطقة.

كما كلف فخامته سعادة السفير بنقل تحياته الخالصة إلى صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، وولي العهد صاحب السمو ذي يزن بن هيثم بن طارق، وتمنياته لهما بموفور الصحة والعافية، وللشعب العُماني بالمزيد من التقدم والازدهار، مثمنا الجهود التي بذلها السفير طيلة مدة عمله في العراق، ومتمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

بدوره، أبدى سفير سلطنة عُمان شكره وتقديره لرئيس الجمهورية على اهتمامه ودعمه لتطوير العلاقات العراقية العُمانية، متمنيا للشعب العراقي المزيد من التقدم والازدهار والرخاء.

سفيرة ألمانيا تفضح بيئة الاستثمار في العراق والسوداني يوجه بالتحقيق

تحدثت السفيرة الألمانية لدى بغداد كريستيانه هومان، عما أثير منذ سنوات طويلة بشأن تعرض معظم الشركات الأجنبية في العراق، لحالات ابتزاز ومطالبات بدفع الرشاوى من قِبل مسؤولين في الوزارات العراقية للحصول على عقود التنفيذ والاستثمار التي تنفذها تلك الشركات.

وفي أول ظهور لها بعد ثمانية أشهر من تسنمها منصب سفارة بلادها ببغداد، قالت هومان، في مقابلة تلفزيونية: "نعم هناك مستثمرون ألمان طُلب منهم دفع نوع من الرشا والإتاوات مقابل حصولهم على عقود، لكنهم لم يدفعوا، فالأمر غير قانوني في بلادنا وسيقعون تحت طائلة القانون إن فعلوا ذلك".

ورأت السفيرة أن ذلك "سوف يتسبب بتعثر قضية الاستثمارات، ولن تقبل الشركات على ذلك ويدفعها للانسحاب من العراق".

ورفضت الإجابة على سؤال حول طبيعة الشخصيات التي تمارس أعمال الابتزاز على الشركات، وإذا ما كانوا مسؤولين كباراً في الوزارة أو جماعات خارجة

عن القانون، واكتفت بالإشارة إلى أن «القضية ما زالت متواصلة وتشمل معظم القطاعات الحكومية في العراق، ويجب التصدي لها بحزم.

و أعربت السفيرة الألمانية عن «سرورها بالعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة العراقيَّة»، مشيرة إلى «رغبة بلادها في تطوير مجالات التعاون مع العراق وانتقالها من العمل في القطاع النفطي والكهربائي إلى غيرهما من القطاعات الحيوية».

وأشارت إلى أن «عملية مكافحة الفساد توفر بيئة آمنة ومستقرة للشركات وتحفزها للاستمرار وتوسيع أعماله».

تحرك حكومي

ودفعت تصريحات المسؤولة الألمانية السلطات العراقية للتحرك في محاولة لمعالجة حالات الفساد والابتزاز، إذ وجه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، هيئة النزاهة، بالتحقيق الفوري في تصريحات السفيرة الألمانية عن تعرض مستثمرين ألمان إلى الابتزاز في العراق، فيما أجرت السفيرة زيارة إلى هيئة النزاهة لإجراء مباحثات مع رئيسها بهذا الخصوص.

وأكدت هيئة النزاهة الاتحادية أهمية وجود الشركات والمستثمرين الألمان ومشاركتهم في تطوير مختلف القطاعات، والإفادة من الجانب الألماني في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد.

وقال بيان للهيئة : إن «سياسة الحكومة الحالية جعلت مكافحة الفساد أولوية إلى جانب ملفات الإعمار والتنمية والمشاريع الاقتصاديّة الاستراتيجية»، لافتاً إلى «ضرورة توفير البيئة الآمنة للمستثمرين والشركات الأجنبية التي تساهم في الإعمار وتشييد البنى التحتية للبلد».

وشدد رئيس هيئة النزاهة خلال اللقاء على ضرورة التصدي لآفة الفساد وعمليات الابتزاز والرشى التي تتعرض لها الشركات الأجنبية، وتوفير بيئة آمنة لعملها، مؤكداً رغبة الهيئة في إبرام مذكرة تفاهم مع الجهة النظيرة في ألمانيا المعنية بمنع الفساد ومكافحته.

وأشاد، بـ«التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ولا سيما في عقد ورش وبرامج تدريبية حول استرداد الموجودات المهربة، والمساعدة القانونية المتبادلة، ومهارات إدارة الاتفاقيات، والتعامل مع العقبات السياسية والجوانب التشريعية، ومنها مشروع (تعزيز إدارة المالية العامة والأسواق المالية)».

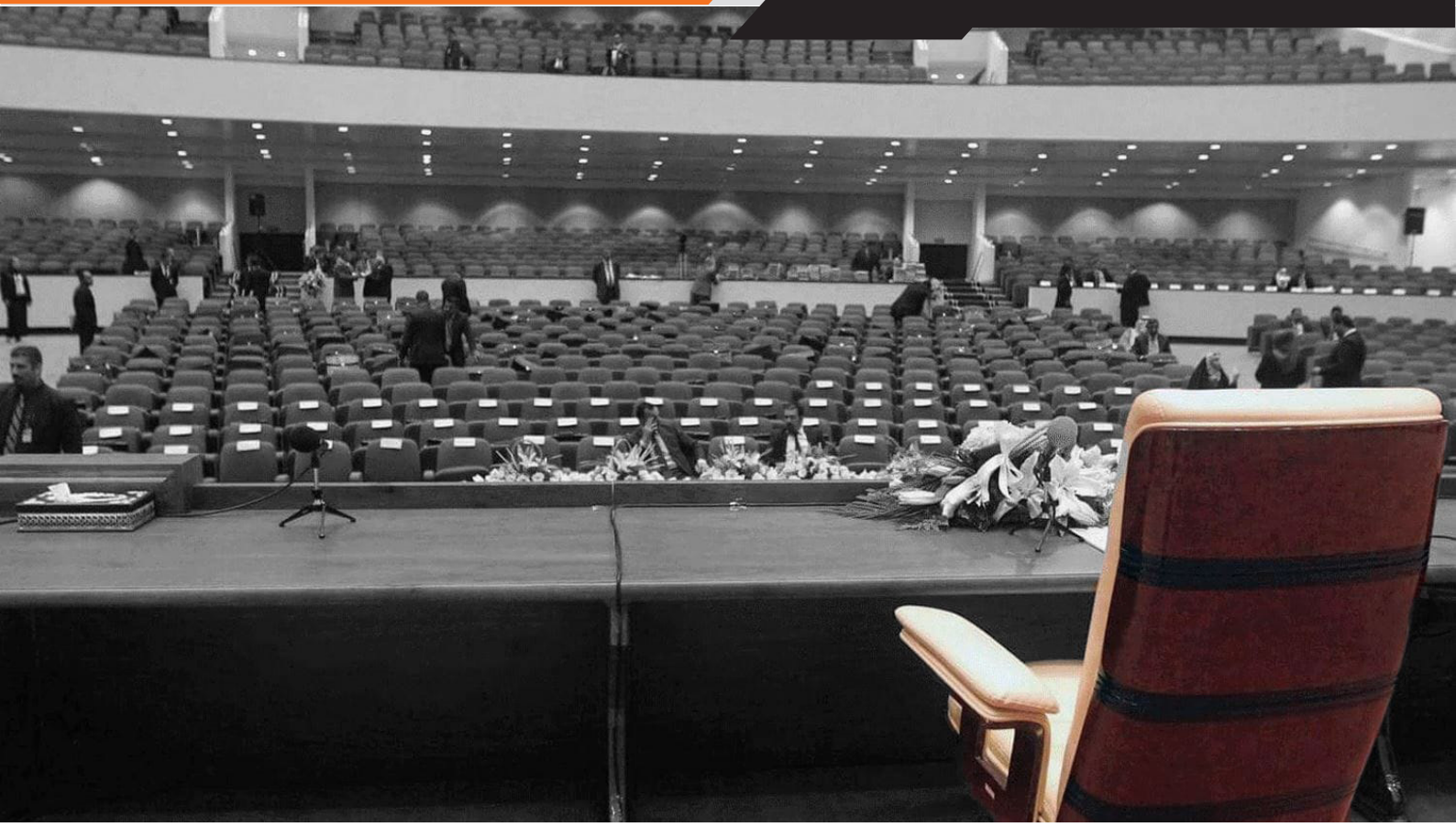

علي حسين:

في عشق الكرسي

تبدو الفضائيات العراقية هذه الأيام وكأنها ساحة تدور فيها دوائر الحروب .. لاشيء سوى أخبار كرسي رئيس البرلمان، وغضب الساسة بعضهم على بعض .. والأهم القلق الذي يساور البسطاء على مصير هذه البلاد.

وعندما نقرأ تصريحاً لسياسي أو مسؤول نزداد خوفاً إذا ما قررنا أن نتوقف عنده أو نصدقه .. لا أحد يدري إلى متى سيستمر الحال بحرب داحس والغبراء بين سياسيي المحاصصة الطائفية الذين يتصدرون الصفحات الأولى في الخديعة .. يعدون

> نقلب في الأخبار عسى أن نجد أحد مسؤولينا يمارس فضيلة مراجعة النفس

بأن يسرعوا في التنمية والبناء وإقامة دولة العدالة الاجتماعية .. فنجدهم يسرعون في الانتهازية واللصوصية وإقصاء الآخر وتخوين الشعب .. كل شيء يبدو عبثياً حين يصر البعض على أنه صاحب الحقيقة المطلقة.

نقلب في الأخبار ذات اليمين وذات الشمال عسى أن نجد أحد مسؤولينا يمارس فضيلة مراجعة النفس والاعتراف بالخطأ، والذي يشكل اليوم جزءاً من نسيج الحكومات المتحضرة، وتاريخ الاعتذارات مليء بالمواقف الصعبة لعدد كبير من المسؤولين في الغرب وهم يخرجون للناس يقدمون اعتذاراتهم، ومعها خطاب الاستقالة بسبب أفعال أضرت بالمصلحة العامة.. عام ١٩٦٩، اقترع الفرنسيون على الدستور الذي اقترحه ديغول.

وحين أعلنت النتائج التي تظهر أن ٥٢٪ من المواطنين صوتوا ضده .. نجد صباح اليوم التالي صحف فرنسا تنشر على صفحاتها الأولى الخبر التالي: ديغول يقدم استقالته وبيان من سطر واحد «اعتباراً من اليوم سأتوقف عن ممارسة مهامي كرئيس للدولة» كان ديغول الذي شعر بالأسى قد أنقذ فرنسا في حربين عالميتين .. وجعل منها خلال فترة حكمه واحدة من الدول الاقتصادية الكبرى .. ومع ذلك استجاب لنسبة الـ ٢٪ ومضى إلى منزله الريفي وظل هناك حتى توفي.

زعامات ساطعة في التاريخ استطاعت بفضل نزاهتها وحكمتها وإصرارها على إشاعة روح العدالة الاجتماعية أن تحدث أكبر التحولات السياسية والاقتصادية في العالم، وحين يطمئن مسؤول منهم إلى أن كل شيء يسير في الطريق الصحيح، ينفض يديه من السلطة ويقرر أن يحتكم لصوت الضمير والناس.

دروس من التاريخ مذلة للآخرين ..

دروس مهينة لديمقراطيتنا العشوائية ..

أمثولة لنا جميعاً ونحن نرى ساستنا يتعاطون شؤون الحكم بالتقاتل والحقد والكره والتخوين ..

درس لنا جميعاً ونحن نشعر بالاسى حين نسمع البعض من سياسيينا وهم يتحدثون عن التسامح والمحبة والقانون وحكم الضمير ومخافة الله ..

دروس تقول لنا إيانا أن يشعر أحد منا نحن المواطنين أن تجارب هذه الشعوب لا تعنينا، وأن علينا أن نعرف أن في هذا البلد ..

بلد الأربعين عجيبة وعجيبة .. يقدمون من خلالها الوجه القبيح في ديمقراطية المحاصصة الطائفية.

*صحيفة «المدى»

ياسر خالد الوائلي:

دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

سادت أدبيات العلاقات الدولية العديد من المفاهيم والاتجاهات والآراء عكست بيئة التفاعل الدولي، فبعد أن كانت مفاهيم مثل الصراعات، النزاعات، الثورية، القمعية سائدة طوال قرون عديدة بسبب الظروف الدولية التي جسدتها الحروب العالمية، ظهرت مفاهيم أخرى مثل التعاون، السلم الدولي، الانفتاح الرفاهية، الديمقراطية تسود لكي تعبر عن واقع جديد يعكس جنوح المجتمعات الدولية إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين وتتطلع إلى مزيد من التقدم والازدهار.

وأخذت هذه المفاهيم تنمو وتتعمق بنمو الأحداث الدولية، وكان من الطبيعي أن يستجيب النظام الدولي الجديد إلى مثل هذه المفاهيم، إذ غدت ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات ووسائل الإعلام حاجة ملحة لكل شعوب العالم المتطلعة إلى التطور التقني والعلمي، وكان لابد لهذه الشعوب أن تسلك سلوك التعاون والاعتماد المتبادل

> تركيبة المجتمع العربي لم تكن مستعدة لتبني مبادئ الديمقراطية

سبيلاً لتحقيق أهدافها وبناء ديمقراطية جديدة قائمة على احترام كافة الآراء والاتجاهات، وان تتخلص من جميع القيود المفروضة عليها سواء من قبل الحكومات الثورية والتسلطية التي كانت تمارس عليها سياساتها التعسفية أو من قبل البلدان المستعمرة.

وحيث أن «الدولة» بوصفها بيئة التفاعل الدولي التي تجري فيها معظم الأحداث والمحرك الأساس لكل القوى والانتماءات، التي بدأت تعلو أصواتها مطالبة الكف من تقييد الحريات والسماح للمؤسسات المدنية والأفراد والجماعات لتأخذ دورها في التعبير عن رأيها وممارسة الديمقراطية، فإن الدولة أو دور الدولة تجاه تطبيق الديمقراطية يحكمه عوامل عديدة، أبرزها نسبية دور الدولة، بمعنى قدرة الدولة أو عدم قدرتها على تنفيذ متطلبات وشروط التطور الديمقراطي.

وإزاء ذلك ظهر اتجاهان مختلفان: الأول يدعو إلى وجود سلطة قوية تمارس دورها لأداء وضبط متطلبات التطور الديمقراطي من خلال الإشـراف المباشر على الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومتابعة دور المنظمات غير الحكومية.

والثاني: يدعو إلى تقليص سلطة الدولة في الإشراف على العملية الديمقراطية على اعتبار أن المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني قادرة على أداء دورها في ضبط وتقييم متطلبات النمو الديمقراطي.

إذن هناك إشكالية رئيسية تنبع من أن للدولة بوصفها «سلطة» يحكمها عاملان رئيسيان في ممارستها للديمقراطية والانفتاح، هما عامل القوة وعامل الضعف.

وإزاء هذه الإشكالية، لابد من وضع فرضية ما تقوم على أساسها تبيان وتوضيح العلاقة بين قوة الدولة بوصفها «سلطة» والديمقراطية، وهي أن هناك علاقة طردية بينهما، إذ كلما زادت قوة الدولة وقدرتها على تحقيق التثقيف السياسي كلما حققت نجاحاً مطلوباً للديمقراطية إذا استندت على خطط متوازنة ومتكاملة يمكن أن تكون الأساس لنجاح ثقافة سياسية متطورة.

وابتداءً نقول: إن الديمقراطية كما ظهرت في العديد من الأدبيات السياسية هي حكم الشعب للشعب، بمعنى بزوغ مرحلة جديدة تظهر فيها تيارات سياسية واجتماعية متعددة قادرة على التعبير عن خصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية مع تعددية في الأحزاب السياسية.

فما بين التيار الداعي إلى تفعيل وزيادة قوة الدولة بوصفها «سلطة» سبيلاً لنجاح الديمقراطية، وما بين التيار الآخر الذي ينادي بضرورة تقليص هذه السلطة، لابد أن يكون هناك اتجاه وسط يعمل على تحقيق التوازن في كلا التيارين.

حيث أن استمرار قوة الدولة لا ينطوي على عنصر سلبي بشأن التطور الديمقراطي ومستقبله. فليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية وضعف الدولة، ولا بين السلطوية Authoritarianism وقوة الدولة.

فالتطور الديمقراطي الناجح المستند على زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الدولة، يحتاج إلى مجتمع قوي ناضج وحديث، ولا يتعارض على هذا النحو مع وجود دولة قوية، بل على العكس يحتاج نجاح التطور الديمقراطي إلى وجود دولة قوية ولكنها منفتحة وحديثة. على أن ما نقصد به من وجود سلطة قوية للدولة هنا ليس بمعنى ممارسة التعسف والإكراه واستخدام القوة والقهر، وإنما سلطة قوية تمتلك عناصر قوتها من الشعب الذي يدعم هذه الدولة بمعنى آخر

أن تكون الدولة مع المواطن في تحقيق الأهداف ومنها الديمقراطية.

فبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية مخاطر الانقسام والنزاعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية والعشائرية والدينية أي الانتماءات الأدنى من الانتماء للدولة. ولا شك أن شيوع هذه الانتماءات يقلص احتمالات التطور الديمقراطي لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية، تقوم على التعصب وليس على التسامح، والانغلاق لا الانفتاح، والجمود بدلاً من المرونة وهكذا.

فالمسألة المهمة عند تناولنا لأصول ومفاهيم الديمقراطية تكمن في الآليات التي يمكن أن تطبق فيها الديمقراطية. فهناك اختلاف كبير بين الديمقراطية الغربية القائمة على التجاوز غير المحدود للأفكار والعادات والتقاليد، وبين الديمقراطية القائمة على أسس ومبادئ ثابتة وفق ضوابط معينة، تستمد شرعيتها من الإسلام نفسه ومن القرآن الكريم كما في قوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)، وكذلك في قوله تعالى (لا أكراه في الدين)، ذلك أن الإسلام دين تسامح ومحبة لكل شعوب العالم لا يتقاطع في إرشاداته مع السلوك والممارسة الديمقراطية الشائعة إلا بفوارق اختلافية شأنه في ذلك شأن الاختلاف الطبيعي في المجتمعات.

ففي المجتمعات الغربية تعتبر الديمقراطية ظاهرة عامة بمعنى إعطاء الحرية بكامل أشكالها سواء للرجل أو المرأة. أما الديمقراطية في بلداننا فهي تختلف، إذ تتحدد بعوامل مقيدة بالإسلام كما اشرنا. فهناك حقوق وواجبات وضمانات، فمن الواجبات ما ينبغي للرجل القيام بها وقد يصعب على المرأة مشاركته بها أو تجاوزها بمعنى أن هناك قيم وأخلاق وربما عادات وتقاليد سامية الزم الإسلام المسلمين بها كافة لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها. هذا هو الخلاف أو الفارق الجوهري بين الديمقراطية

> **التحول نحو البناء الديمقراطي يستلزم توافر مجموعة من المؤشرات**

الغربية والديمقراطية المفيدة لبلداننا، فالديمقراطية لا يمكن أن تعمل دون مصداقية وهذه المصداقية بالنسبة للمجتمعات الإسلامية والعربية تنبع جذورها من الإسلام.

كما أن نفس هذا العامل (أي ضعف الدول) قد يغري بعض القوى غير الديمقراطية لاستخدام الوسائل التي تتيحها الديمقراطية كمجرد وسيلة للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية ذاتها قبل أن يتعمق الالتزام بها.

ويعني ذلك أن ضعف الدولة يرتبط غالباً بانتشار ثقافة غير ديمقراطية، فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه من زعزعة النظام العام وبالتالي إشاعة الفوضى أو عدم الاستقرار في المجتمع. الأمر الذي يقف حائلاً أمام التطور الديمقراطي. وبالتالي فان قوة الدولة ضرورة ملحة لهذا التطور وليس العكس. والدولة القوية في النهاية ليست مرادفة للدولة التسلطية، ونقصد بالدولة القوية هنا هي الدولة التي تمتلك عوامل وأدوات القوة سواء من الناحية الاقتصادية أو البشرية أو العسكرية أو الأمنية وغيرها.

وإذا كان هناك بطء في التطور الديمقراطي في البلدان التي تتسم فيها الدولة بالقوة، فهذا لا يعود إلى قوة الدولة وإنما إلى تعقيدات هذا التطور لأسباب متعددة منها:

ا. ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع عموماً.

ويظهر ذلك جلياً في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

> تضطلع الدولة بدور أساسي ومهم في نشر الديمقراطية والثقافة السياسية وهو تحقيق الوحدة

نفسه، بل وفي النقابات المهنية أيضاً، فقد أدت سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه على أغلبية المقاعد في مجالس أدارتها إلى احتكارهم السلطة فيها، وتوجيهها سياسياً بشكل يكاد يكون كاملاً ويخرجها عن دورها الطبيعي. فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية فقط فحسب ولكنها ثقافة مؤسسات أيضاً مما يعني وجود مؤسسات حقيقية قائمة على التعدد والتنوع وثقافة ديمقراطية يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات.

٢. وجود مخاوف متبادلة قائمة بين الأحزاب والقوى السياسية،

فكل منها يخشى احتكار الآخر للسلطة إذا وصل أليها. ويتمثل ذلك في الخطاب السياسي لمختلف الاتجاهات السياسية سواء اليسارية والليبرالية والإسلامية.

٣. العامل الثالث هو ضرورات التنمية الاقتصادية،

فارتفاع مستوى المعيشة ضروري لزيادة المشاركة السياسية، ولا يعني ذلك قبول النظرية القائلة بأن الكثير من معدلات النمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة قد تحققت في ظل حكومات غير ديمقراطية. ولكن التجارب توضح أن المشاركة السياسية تزداد بزيادة وتحسن الأداء الاقتصادي واتساع حجم الطبقة المتوسطة وارتفاع مستوى التعليم وبالتالي الوعي العام.

ومن هنا تظهر أهمية النمو المتوازن للديمقراطية وقوة الدولة (في الجانب الاقتصادي) وصولاً إلى النموذج الأفضل الذي يجمع بين الحرية السياسية والاقتصادية وفقاً لظروف كل بلد وإمكانياته وقبول ما يتلاءم مع خصوصياته وتوجهاته العامة ورفض الأخرى.

إن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية أو انتخابات أو تعددية حزبية، بل هي أيضاً تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة وبالتالي فالديمقراطية هي عملية بناء وتأسيس تبدأ بالإنسان أولاً، وهذا يعني أن مقاربة الديمقراطية في بلد ما يجب ألا تقتصر على التمظهرات الخارجية للمؤسسات السياسية، بل يجب الغوص داخل البنى العميقة للمجتمع وقواه الفاعلة الظاهرة والخفيفة للتعرف عما إذا كانت قد تمثل قيم الديمقراطية أم لا.

فالديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أو داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة وفق ضوابط محددة.

وهنا نتساءل إذا كانت الديمقراطية كنهج لابد منه في الحياة السياسية العربية، هل أن بنية وتكوين المجتمع العربي مهيأة لاستيعاب استحقاقات الديمقراطية؟ وما هي المؤشرات التي يستدل منها على وجود عملية انتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية؟.

إن النظم السياسية العربية لمرحلة ما بعد الاستقلال وصلت إلى مأزق سياسي إيديولوجي بحيث أن المرجعيات التقليدية التي كانت تفضي على النظام السياسي مشروعيته تآكلت وفقدت مصداقيتها وبالتالي أصبحت التنمية ضرورة لابد منها لمصلحة النظام ومصلحة الشعب وبما يتوافق مع تحديات العصر. إلا أن الإحساس بضرورة تحديث بنية النظام السياسي لا يعني حتمية إحداث قطعية -في المرحلة الأولى- مع كل ما يمت بصلة لبنية النظام القديم، ولا يعني بالضرورة أن

الديمقراطية الغربية هي النموذج الذي يجب نسخة بحذافيره.

بل يمكن لكل مجتمع عربي -كخطوة أولى- أن يوفق ما بين المبادئ العامة للديمقراطية، الانتخابات النزيهة والتعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والخصوصيات التي تتعلق بالثوابت انطلاقاً من ثابت معرفي تقر به كل العلوم الاجتماعية وهو أن لا مجتمع يتطابق مع آخر نظراً لاختلاف المحددات التاريخية والثقافية والاقتصادية وبالتالي فإن التطبيق الديمقراطي في المجتمعات العربية يأخذ شكلاً مغايراً للغرب أو بصيغة أخرى أن هناك مداخل متعددة للديمقراطية.

فالمشكلة الأساسية لبنية النظام السياسي العربي هو تهافت الوقوع ما بين أنظمة ثورية أو رجعية أو أنظمة استبدادية وهذا التهافت ناتج عن انهيار الثنائية القطبية وافرازاتها في العالم الثالث، من جانب، ومن جانب آخر إلى استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أصبحت قاسماً مشتركاً وهدفاً مشتركاً سواء كان واضحاً أو معلناً أو كان خفياً يلمح إليه بتعبيرات مختلفة.

فهذه الأنظمة العربية كانت بمجملها أنظمة تابعة للغرب يضاف إلى ذلك فإن تركيبة المجتمع العربي لم تكن مستعدة لتبني مبادئ الديمقراطية بالرغم من أن أعداد من المفكرين والمثقفين العرب كانوا مدركين وواعين لمخاطر ثورات لا تملك من الثورة إلا اسمها ومحذرين من استبدادية جديدة مغلفة بإيديولوجيات براقة ولكنهم لم يبلوروا مشروعاً فكرياً موحداً، حيث كانوا ينتمون لمدارس ومشارب متعددة من جانب، ومن جانب آخر كانت حالة الحماس الجماهيري وشعارات الثورة الاشتراكية مستحوذة على أذهان الجماهير ومن جهة ثالثة، أن الأنظمة العربية الملكية أو التقليدية لم تكن غالبيتها تشجع على حالة التحرر والاستقلال بسبب كونها أنظمة تابعة للغرب.

> **يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الانصهار والتعايش عبر مؤسساتها**

وعموماً يمكن تلخيص أهم الأسباب وراء ضعف الديمقراطية والثقافة السياسية في البلدان العربية منها:

١. غياب نموذج عربي حقيقي للحكم الديمقراطي يمكن الرجوع إليه واستلهامه.

٢. غياب مفكرين ديمقراطيين متنورين في مركز القرار السياسي أو في مركز التأثير في أصحاب القرار، قادرين على بلورة رؤية أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً بما يتواءم مع الخصوصية الاجتماعية العربية والإسلامية.

٣. غياب ثقافة الديمقراطية، فالديمقراطية كما اشرنا ليست مؤسسات ولكنها ثقافة أيضاً، وما يحدث في المجتمعات العربية هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي- عكس ما حدث في الغرب حيث مهد فكر عصري النهضة والأنوار لتأسيس النظم الديمقراطية.

ومن هنا نجد تعارضاً بين الثقافة الجماهيرية الغالبة التي هي أما أصولية أو ثورية انقلابية أو ثقافية خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى، بمعنى آخر أن الديمقراطية مطلب نخبوي أكثر مما هو مطلب جماهيري.

٤. عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية وبالتالي نظر إليها كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية وان المطالبة بتطبيق هذه المقولات يدخل في باب الغزو

> هذا الدور الرئيس للدولة مرهون بقدرة القائمين على السلطة في تحقيق مطامح وآمال الشعب

الثقافي الغربي.

إن عملية التحول نحو البناء الديمقراطي في المجتمعات العربية تستلزم توافر مجموعة من المؤشرات ينبغي تفعيلها لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ومن بين هذه المؤشرات وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي هو بالأساس تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات وبين وحدة النشاط الاقتصادي والقواعد الاجتماعية ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، ذلك أن العكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية وبالتالي النظام الاجتماعي ككل.

فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيل وتأطير ودمج وتنمية وتنشئة....الخ يتطلب بالمقابل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها.

يضاف إلى هذه المؤشرات عملية البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة وضرورة المشاركة في الحياة السياسية بالشكل الذي يقود إلى بناء ثقافة سياسية واعية لحاجات ومتطلبات الشعب.

وفي ضوء ذلك ينبغي للدولة أن تقوم بدور المراقب المباشر لتطبيق الديمقراطية فهذا الدور ينبع من كونها البيئة التي تجري فيها عمليات التفاعل الديمقراطي والمحرك الأساس للقوى والانتماءات الأخرى لكي تؤدي دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهذا الدور المباشر وغير المباشر للدولة ينبغي أن يستلزم وجود قوة ليس بمعنى السلطة والقهر وإنما القدرة الفاعلة في التأثير في بنية ومكونات المجتمع وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا السابقة.

والديمقراطية لا تقوم فقط على القوانين، بل تقوم قبل كل شيء على مستوى ونوعية الثقافة السياسية وهذه الأخيرة لا يمكن أن تنشأ وتتبلور ما لم يكن هناك فهم وإدراك للمجتمع السياسي بعملية البناء الديمقراطي وهنا تبرز قوة دور الدولة في تبصير وتنوير مكونات الشعب بأحقية مبدأ الديمقراطية ويتجسد ذلك بإقامة المؤتمرات والندوات التثقيفية لزيادة الوعي ومستوى التثقيف السياسي لدى المواطن فضلاً عن السماح للأحزاب والكيانات السياسية الأخرى لكي تدلي بدلوها في الحياة السياسية.

ومن جهة أخرى تضطلع الدولة بدور أساسي ومهم في نشر الديمقراطية والثقافة السياسية وهو تحقيق الوحدة في ظل الاختلاف، فالتباين العرقي والثقافي والاقتصادي والديني أمر مسلم به في كل مجتمع وهنا يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الانصهار والتعايش بين مختلف الطوائف والكيانات عبر مؤسسات الدولة المختلفة وصولاً إلى تحقيق هدفها في المستقبل تحقيق مبدأ المواطنة المشتركة.

والمجتمع العراقي مثال بارز على ذلك بما يمتلك من تعددية في الأديان والثقافات والأعراق، فالمسألة الأساسية تنحصر في إطار الدولة كونها القادرة على تحقيق التوافق والانسجام الكامل بين هذه الانتماءات وهو ما يستلزم وجود دولة قوية تمتلك عناصر قوتها من الشعب نفسه الذي انتخبها وأعطى شرعيته لها.

وهذا الدور الرئيس للدولة مرهون بقدرة القائمين على السلطة في تحقيق مطامح وآمال الشعب العراقي وتعميق الديمقراطية التي تجسدت أبرز صورها في الانتخابات العراقية التي عبرت عن مضمون وتلاحم الشعب العراقي بكافة أطيافه.

باسم محمد حبيب

المقابر الجماعيَّة.. عندما يبلغ العنف أقصاه

بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ و بدء عمليات البحث عن المغيبين ومن قام النظام باعتقالهم من دون أن يعرف مصيرهم أو من جرى إعدامهم من دون أن يتم تسليم رفاتهم إلى ذويهم، جرى اكتشاف العشرات من المقابر الجماعية في أنحاء مختلفة من العراق، إذ أظهرت هذه المقابر انتهاج النظام أسلوب الدفن الجماعي لمن يجري قتلهم وإعدامهم، لتلافي ردود الفعل المحتملة في حال جرى تنفيذ عمليات الإعدام بشكل علني أو تسليم الرفاة بشكل جماعي.

لكن هذا ليس السبب الوحيد لهذا السلوك، بل وكذلك العوامل السياسية التي تبرزها كثرة عمليات الإبادة والقتل الجماعي التي شهدها العراق طوال تاريخه الطويل، ما يعني أن ظاهرة العنف في العراق قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالصراع على السلطة، الذي لم يكن غالبا على شاكلة أي صراع آخر، ليس بأساليب العنف المستخدمة فيه فقط، بل وبمخلفاته الدموية والكارثية أيضا، فضلا عن ظاهرة احتكار المغانم وإقصاء الآخرين عنها في أمر بات أشبه بظاهرة عامة طوال معظم حقب التاريخ العراقي الطويل.

لكن الأمر الذي جعل هذه الظاهرة أشبه بقدر من الأقدار، هو طبيعة الثقافة الحاكمة للواقع الإجتماعي العراقي، وهي ثقافية مرتكزها الأساس مبدأ الصراع

> **السلوك العنفي لا يمكن ربطه دائما بالعوامل الثقافية والاجتماعية فقط**

والتغالب، ليس كظاهرة سياسية فحسب، بل وكظاهرة إجتماعية أيضا، ما جعل العنف يسود حتى في الواقع الإجتماعي، وفي إطار التعاملات اليومية للناس، من أهم تجلياته: العنف العشائري، الذي مثل ظاهرة سائدة في البوادي والأرياف، والعنف المديني الذي يتجلى في صراع الأحياء والمحلات داخل المدن، على الرغم من كونه أخف وطأة من أشكال العنف الأخرى.

ولم تتقلص ظاهرة العنف في العراق كثيرا بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١، ويعزى ذلك إلى عدم فاعلية الإجراءات الحكومية في مجال فرض القانون وتطبيقه، فضلا عن ضعف مؤسسات الدولة، إذ شهد العراق أحداثا دموية أخطرها: حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي جرى فيها قتل معظم أفراد العائلة المالكة وسحلهم والتمثيل بهم في حدث مروع هز الوجدان العراقي وفتح الباب لحالات عنف أشد هولا وترويعا، ثم تتابعت الأحداث الدموية، ليأتي أكثرها بشاعة حدث ٨ شباط ١٩٦٣ وما تبعه من عمليات قتل وإقصاء للخصوم، ثم جاء الحدث الأكبر أنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي جاء بالبعثيين إلى السلطة، والذي فتح ابواب البلد على حمامات دم لم تتوقف إلا بسقوط النظام في عام ٢٠٠٣، فكان من نتائج ذلك انتشار العشرات من المقابر الجماعية في أنحاء مختلفة من العراق، ما يدل على أن مستوى العنف قد تجاوز كثيرا معدلاته السابقة، في حين تطورت الأساليب المعتمدة فيه حتى باتت أقرب ما تكون إلى الأساليب البدائية، فتحول العنف من عنف منظم إلى عنف غير منظم، ومن ظاهرة مؤسسية إلى ظاهرة سلطوية ترتبط بأوامر فرد أو أفراد معينين، مع إضفاء قدر من الشكلية القانونية عليه ليبدو وكأنه مرتبط بقرارات قضائية.

لكن الأمر تجاوز ذلك أيضا، لأن كثيرا من حالات العنف بدت وكأنها مجرد قتل يتم من دون سابق محاكمة أو أي ترتيبات قانونية، فبات الأمر وكأنه تنفيس عن غضب ما، أو فرض نوع من الرعب لتلافي أي تمردات مستقبلية، ولعل ما يؤكد الطبيعة العشوائية لما آل إليه العنف في العراق في تلك المدة، هي حالات الدفن الجماعي التي تمثل إنتهاكا صارخا ليس فقط لحقوق من تم قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية، بل ولحقوق ذويهم الذين بقي كثير منهم غير عارف بما حصل لأبنائهم بعد اعتقالهم من قبل السلطة، فكان من نتائج ذلك شيوع عدم تصديق بعض الأهل موت أولادهم، وبقاء من ينتظر عودتهم من الأهل، وهي وسيلة تعويضية يمكن ربطها بما يسميه علم النفس : الهروب من الحقيقة، ما يجعلها – أي المقابر الجماعية – ليس فقط جريمة إنسانية كبيرة، بل وإنتهاك كبير وصارخ لحقوق الإنسان.

ومن ثم يمكن ربط هذه الظاهرة العنفية أيضا – أي المقابر الجماعية – من وجود ميل لدى النظام الحاكم للتنكيل والانتقام من خصومه، فالسلوك العنفي لا يمكن ربطه دائما بالعوامل الثقافية والاجتماعية فقط، بل وبالعوامل الشخصية أيضا، لاسيما في بلد محكوم من نظام فردي دكتاتوري يمثل الحاكم فيه السلطة الوحيدة في البلد، على الرغم من وجود المؤسسات التي يقتصر دورها في غالب الأحيان على إضفاء الشرعية على القرارات التي يصدرها الحاكم.

*صحيفة»الصباح»|

*خاص/ المركز الكردي للدراسات

«قضية كوباني».. القصة الكاملة

دعوى سياسية يستوجب حلّها تسوية داخلية أو تغيراً في المناخ السياسي التركي

أصدرت المحكمة الجنائية العليا الثانية والعشرون في أنقرة عقوبات مشددة في الدعوى التي عرفت باسم «قضية كوباني» في ١٦ مايو/ أيار، أبرزها الحكم بالسجن لمدة ٤٢ عاماً على صلاح الدين دميرتاش، ولمدة ٣٠ عاماً على فيغين يوكسكداغ، الرئيسين المشاركين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي.

حظيت الدعوى باهتمام واسع النطاق قبل جلسة إصدار الأحكام، والتي تأجلت عدة مرّات لحسابات سياسية داخلية وخارجية، وأحدثت قراراتها صدمة في تركيا خاصة أن القضية تحتمل إسقاطات متعددة لناحية تغيّر المناخ

> **دميرتاش: هذه القضية انتقام سياسي وكلنا رهائن سياسيون**

السياسي ومؤشرات حل الأزمة الاقتصادية، إلى جانب العامل الأهم والمتمثّل بارتباطها بالقضية الكردية في البلاد، ما رفع مستويات اليأس وفي استشراف المستقبل الذي بدا أكثر قتامة في ظل تصاعد الأزمات الاقتصادية والصدامات السياسية المتراكمة عبر أكثر من عقد.

في هذه الدراسة، نستعرض المسار التاريخي للقضية، وأبرز محطّات التحوّل فيها، مع التأكيد على وجود إجماع داخلي وخارجي لكون القضية سياسية لا تستند إلى أي أسس قانونية، وهو ما يزيد من احتمالات نقض قراراتها من خلال التفاهمات السياسية أو تغير المناخ السياسي في الداخل التركي.

ما هي أحداث كوباني

اكتسبت الدعوة تسميتها على خلفية الاحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها تركيا عقب هجوم تنظيم داعش على مدينة كوباني في شمال غرب سوريا، بمحاذاة منطقة سروج التابعة لمدينة روها، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤. وكانت السيطرة على المدينة التابعة لحلب، ثاني أكبر محافظات سوريا، انتقلت إلى الجانب الكردي، في ما اعتبر بداية لثورة ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٢، وفق أدبيات الادارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (إخراج المناطق من تحت سيطرة النظام السوري بعد توسع المواجهات الداخلية، وذلك بهدف حماية التجمّعات السكانية الكردية من هجمات المجموعات الإسلامية الراديكالية).

شن تنظيم داعش الإرهابي هجوماً واسعاً على كوباني والمنطقة المحيطة بها في سيبتمبر/ أيلول ٢٠١٤، ونجح في إحراز تقدّم في محيط البلدة باتّجاه مركزها في أكتوبر/ تشرين الأول، بالتزامن مع استمرار مسار السلام التركي-الكردي في تركيا، تلك العملية التي عرفت باسم «عملية الحل».

دفع هجوم التنظيم الإرهابي مئات آلاف الكرد ومثلهم من اليساريين الأتراك على التوجّه إلى الساحات وإقامة فعاليات «دعم كوباني» في مدن مختلفة في البلاد.

كما عقد مسؤولو حـزب الشعوب الديمقراطي اجتماعات مختلفة مع السلطات التركية منذ احتدام خطر «داعش» على كوباني، حيث كان أحد أهم مطالبهم فتح ممر إلى البلدة المحاصرة من الجهات السورية الثلاث عبر الأراضي التركية لإيصال المساعدات العسكرية من مناطق أخرى في شمال سوريا وحكومة إقليم كردستان العراق.

سيطر تنظيم داعش الإرهابي على ما يقرب من ٣٥٠ تجمّع سكني وقرية حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، ولجأ أكثر من ١٥٠ ألف شخص من كوباني ومحيطها إلى شمال كردستان / تركيا هرباً من الموت والأسر كما حدث في شنكال، تصف إلى حد كبير خطورة الموقف الذي دفع بحزب الشعوب الديمقراطي آنذاك إلى تفعيل كل وسائل الضغط السلمية والديمقراطية من أجل حث الحكومة التركية على اتّخاذ خطوات غير معرقلة على الأقل من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه من أرواح البشر في الجغرافيا المذكورة.

تحدث الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي آنـذاك، صلاح الدين دميرتاش، في واشنطن في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، محذّراً من كون كوباني على وشك السقوط واقتراب التنظيم من البلدة الرمزية بالنسبة للكرد إلى أقل من مسافة كيلومتر، في وقت كان الجيش التركي المتمركز على بعد ٥٠٠ متر من البلدة الحدودية مكتفياً بالمراقبة فقط، فيما كانت طائرات التحالف الدولي تقصف الإرهابيين جواً.

وبعد أيام وفي ٤ أكتوبر/تشرين الأول، طالب الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم بفتح ممر لنقل الأسلحة إلى كوباني عبر الأراضي التركية. وبعد

يومين، دعت قيادة حزب الشعوب الديمقراطي عبر منشور على موقع إكس (تويتر سابقاً) أنصارها إلى النزول إلى الشوارع، مطلقة موجة احتجاجات حاشدة عمت جميع أنحاء البلاد وتركّزت بشكل خاص في مدن ومناطق شمال كردستان.

وكان القائد الكردي أوجلان قد دعا في لقاء محاميه به، إلى الاستنفار التام والتضامن مع المقاومة في كوباني، وتقديم كل سبل الدعم الممكن لها.

في هذه الأثناء، قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان بزيارته الأولى بعد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤ إلى مدينة عينتاب الحدودية مع سوريا. وفي خطابه، اعترف بأن ضربات التحالف الجوية غير كافية لإنقاذ البلدة وسكّانها، وأنه من الضروري التعاون مع المجموعات المسلّحة المقاتلة على الأرض، مضيفا: «تركيا ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية بقدر ما هي ضد منظمة داعش الإرهابية».

أحـدث خطـاب أردوغـــان رد فعل مـن حـزب الـشـعـوب الـديـمـقـراطـي ومناصريه، وأدّى إلى تصاعد العنف فـي الاحـتـجـاجـات الـتـي كـانـت تـنـادي بثلاثة بمطلبين أثنين:

– فتح ممر نحو إلى كوباني عبر تركيا للسماح بوصول المساعدات من حكومة إقليم كردستان العراق ومناطق أخرى في شمال سوريا.

– ايقاف تركيا دعمها لتنظيم داعش الإرهابي.

تصاعدت الأحـداث مع تصريحات وبيانات حزبي الحركة القومية اليميني القومي المتطرف وحزب «هدى بار» (بقايا حزب الله التركي)، والتدخّل العنيف لقوات الشرطة لاحقاً. وتم إعلان حظر التجول في بعض مناطق ولايات باتمان وآمد وماردين ووان وسيرت.

استنكر وزير الداخلية التركي، آنـذاك، أفكا علاء الاحتجاجات، مهدداً بأن «العنف يقابل بالعنف. يجب

إيقاف هذه الخطوات غير العقلانية على الفور. عدم قيام تركيا بأي شيء بشأن كوباني كذبة كبيرة. تحاول تركيا أن تفعل كل ما يمكن القيام به لأسباب إنسانية. تركيا بالتأكيد لن تسعد بسقوط كوباني ووجود تنظيم إرهابي مثل داعش على حدودها».

وفي حديث بتاريخ ٩ أكتوبر/تشرين الأول، أكّد دميرتاش أن حزب الشعوب الديمقراطي لم يدعو إلى العنف أو استخدام السلاح، بل دعا إلى استخدام الحق الدستوري في الاعتراض والمطالبة السلمية عبر الشارع، وقال في حديثه في آمد/ ديار بكر: «تدخل المحرضون في بعض الأماكن وارتكبوا أعمال عنف بحرق العلم وإلحاق الضرر بالبنى التحتية، ليست دعوة حزب الشعوب الديمقراطي التي أدت إلى تصعيد العنف. دعونا ألا نسمح للهمجية المتمثلة في داعش أن تستمر في أراضينا، دعونا نقاتله معاً».

وقال دميرتاش إن مراسلاتهم المكتوبة مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في سجن إيمرالي تشير إلى اقتراح أوجلان على كافة الأطراف تسريع الحوار والتفاوض لمواجهة خطر هذه المجزرة. كما حث أوجلان على إنهاء الاحتجاجات مع إبقاء الدعم لأهالي كوباني في أعلى وتيرة وعلى مختلف الصعد. عمل دميرتاش على نقل كلام أوجلان، الذي كان كفيلاً بتهدئة التوتر. ومع نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول، دخل ٨٠ من البشمركة

> **يوكسيكداغ :السلطة السياسية تريد خلق أعداء واستقطاب المجتمع قبل الانتخابات**

الذين وصلوا من أربيل إلى روها (أورفا) جواً، إلى كوباني، من بوابة مرشد بينار الحدودية في روها – سروج.

خلال الأحداث التي استمرت ٣ أيام (من ٦ إلى ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤) في مدن مختلفة من تركيا، فقد ٣٧ شخصاً حياتهم، بحسب الإحصاءات الرسمية، وأصيب ما مجموعه ٧٦١ شخصاً، ٣٢٦ منهم عناصر شرطة.

فتحت السلطات التركية تحقيقاً في أحداث كوباني عام ٢٠١٤. وفي نطاق التحقيق، تم إعداد لائحة اتّهامات بحق الرئيسين المشاركين لحزب الشعوب الديمقراطي دميرتاش وفيغين يوكسكداغ و١٠ برلمانيين آخرين من الحزب. وفي ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٦، تم رفع الحصانة البرلمانية عنهم بأغلبية الأصوات في البرلمان، حيث أيّدت الأحزاب المعارضة مقترح السلطة. وبرر رئيس حزب الشعب الجمهوري السابق كمال كليجدار أوغلو موقفه قائلاً: «السلطة القضائية غير مستقلة، لكن لا نريد الاختباء وراء درع الحصانة البرلمانية. لائحة الاتهامات التي وضعها حزب العدالة والتنمية تتعارض مع الدستور، لكننا سنقول نعم للمقترح».

تم اعتقال دميرتاش ويوكسكداغ وسبعة نواب من حزب الشعوب الديمقراطي عبر مداهمة منازلهم في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦. ولحق بهم ١٧ سياسياً آخرين من حزب الشعوب الديمقراطي في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠ ضمن نطاق تحقيق مكتب المدعي العام في أنقرة في الأحداث، والذي قدّم لائحته الاتّهامية في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠. وقبلت المحكمة الجنائية العليا الثانية والعشرون في أنقرة لائحة الاتّهام في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، أي بعد أكثر من أربع سنوات على اعتقال دميرتاش ويوكسكداغ.

في ١٦ مايو/أيار ٢٠٢٤، تم النطق بالحكم في «قضية كوباني» التي شهدت محاكمة ١٠٨ أشخاص، ١٨ منهم قيد الاعتقال و٧٢ خارج البلاد. وحُكم على دميرتاش بالسجن لمدة ٤٢ عاماً وعلى فيغين يوكسكداغ بالسجن لمدة ٣٠ عاماً و٣ أشهر. وصدر أمر بالإفراج عن غولتن كيشاناك وصباحات تونجل وأيلا أكات آتا، لتجاوز فترة احتجازهم أحكام الحبس الصادرة بحقهم. وبرأت المحكمة ٣٦ متهماً لعدم ثبوت علاقتهم بمقتل ستة أشخاص، بينهم ياسين بورو البالغ من العمر ١٦ عاماً، وإصابات أخرى خلال أحداث كوباني. وحكم على ٢٤ متهماً بالسجن لمدة إجمالية ٤٠٨ سنوات و٣ أشهر بتهم مختلفة.

تفاصيل الجلسة

لم يُسمح لأحد بدخول قاعة الجلسة باستثناء الصحافيين والمحامين وممثلي الأحزاب السياسية، فيما تم تخصيص قاعتين آخرين مزودة بشاشات لتمكين الجمهور من متابعة تفاصيل المحاكمة من خلالها. أدلى المحامون والسياسيون بتصريحات صحافية أمام السجن، متوجّهين بعدها إلى قاعة المحكمة التي امتلأت بعناصر الجندرما الذين شوهدوا يلتقطون الصور التذكارية.

حضر الجلسة، التي حظيت باهتمام أكبر من الجلسات السابقة لناحية المتابعة المباشرة، الرئيسان المشاركان لحزب المساواة والديمقراطية للشعوب، والمعروف اختصاراً بـ«DEM» ، تولاي حاتم أوغلو وتونجر باكيرهان. كما حضرها وفد حزب الشعب الجمهوري المكون من نائب رئيس الحزب غول تشيفتشي ونائب رئيس مجموعته البرلمانية ماهر باشارير، فضلاً عن الرئيس المشارك لحزب العمال التركي إركان باش ونائبة حزب العمال سيفدا كاراجا ونواب من الأحزاب، وكذلك ممثلي العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية

والسفارات الأجنبية.

ولم يحضر صلاح الدين دميرتاش وبعض السياسيين المتهمين من زملائه الجلسة.

بالمقابل، مثّل ١٠ محامين ٢٦٧٦ مدّعياً في القضية، بما في ذلك أحـزاب ومؤسسات رسمية، مثل رئاسة الشؤون الدينية، وحزب العدالة والتنمية، وحزب الدعوة الحرة «هدى بار»، وجمعية اللحوم والأسماك.

في البيان المشترك الذي أدلت به نقابات المحامين لولايات سمسور وآغري وإلح (باتمان) وجوليك (بينغول) وبدليس وآمد وجولمرك وقارس وماردين وموش وسيرت وروها وشرناخ وديرسم ووان، تم التأكيد على أن القضاء في تركيا أصبح طرفاً في المواجهة السياسية.

وشدد البيان على أن السبب الرئيسي للأزمات التي تعيشها البلاد هو الابتعاد عن القيم الديمقراطية والقانون، مشيراً إلى أنّه «في قضية كوباني والأحكام الصادرة، تمت معاقبة شرائح المجتمع المعارضة والأعضاء المنتخبين بيد القضاء». وقالت سيفدا جيليك أوزبنجول، إحدى محاميات السياسيين المعتقلين: «منذ بداية المحاكمة، تم انتهاك مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع وجميع مبادئ العدالة الجنائية، بما يتجاهل مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، ولا تزال تُنتهك.. جميع مؤسسات الدولة متورطة في القضية». وقال المحامي فائق أوزغور إيرول: «إنها جريمة قتل سياسي لحزب سياسي بيد القانون». وقال السياسي المعتقل ألب ألتينورس، الذي أدلى ببيان الكلمة الأخيرة: «سيتم الإعلان عن القرار اليوم، ولكن أود أن أعبر عن خمس قضايا أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار أثناء إعلان هذا القرار. الجرم الوحيد المنسوب إلى المتهمين هو الدعوة لهزيمة داعش. إنها قضية مؤامرة تتم فيها محاولة الحصول على حكم بالسجن مدى الحياة بناء على تغريدة. نحن لا نتراجع عن كلمتنا أو دعوتنا. لا يمكن قطع ما يكتب بالقلم باستعمال الفأس. لا يمكنك الحكم على تضامن الشعوب. لا يمكنك عكس التاريخ الذي كتبه الملايين بشهود زور ودعاوى قضائية ملفقة

في قاعات المحكمة».

وعندما بدأ رئيس المحكمة بإعلان القرار، احتج المحامون بالتصفيق وغادروا القاعة، حيث أكمل القاضي تلاوة الحكم غيابياً.

واستند القاضي في حكمه على مجموعة التهم التالية:

- المساس بوحدة الدولة وسلامة أراضيها (مرة واحدة)
- القتل (٣٧ مرة)
- محاولة القتل (٣١ مرة)
- النهب (٢٤ مرة)
- الخطف (٣٨ مرة)
- محاولة الخطف (١٧٥٠ مرة)
- اتلاف الممتلكات بالحرق (٣٩٧ مرة)
- الإضرار بالممتلكات العامة (١٠٦٠ مرة)
- إلحاق الضرر بالممتلكات العامة بالحرق (٥٠٣ مرات)
- انتهاك حصانة أماكن العمل (٥٣ مرة)
- انتهاك حصانة أماكن العمل ليلاً (٢٩٤ مرة)
- السرقة الواضحة ليلاً (٢٦ مرة)
- السرقة في وضح النهار (٢٠ مرة)
- السرقة (١١٤ مرة)
- السرقة في الليل (٢٧٢ مرة)

الإعلام التركي المعارض: القضية سياسة، والأحكام الصادرة فيها استندت على تهم ملفقة

– جرح بسيط (خمس مرات)
– إصابة بسيطة بمسدس (٤٣ مرة)
– إصابة بسيطة لموظف عمومي بمسدس (٢٦٤ مرة)
– إصابة بسيطة متعمدة لموظف عمومي (سبع مرات)
– الجرح العمد بالسلاح مما أدى إلى كسر في العظام (مرة واحدة)
– تعمد إصابة موظف عمومي بالسلاح مما أدى إلى كسر العظام (مرة واحدة)
– الجرح المتعمد بالمسدس (٧٨ مرة)
– إصابة موظف عمومي بمسدس (٥١ مرة)
– انتهاك حرية العمل والتوظيف (ثلاث مرات)
– تخريب دور العبادة (أربع مرات)
– التسبب بالإجهاض (مرة واحدة)
– حرق العلم (٢٤ مرة)
– معارضة القانون رقم ٥٨١٦ (٢٥ مرة)
– التحريض على ارتكاب جريمة (٢٥ مرة)

دميرتاش ويوكسكداغ رهينان سياسيان

في ٢٠ مايو/أيار ٢٠١٦، عندما رفع البرلمان التركي الحصانة عن النواب الذين تم إعداد لائحة اتّهامات ضدهم، كان لصلاح دميرتاش حصة الأسد في هذه اللائحة بـ١٢٢ ملخصاً لوقائع تتعلق بخطبه المختلفة في تواريخ مختلفة، تم جمع ٣١ منها في ملف قضية رئيسي، ليتم اعتقاله على إثر ذلك. تم إسقاط بعض الدعاوى القضائية المرفوعة ضده أو تبرئته منها، في حين تم دمج بعضها وما زال مستمراً. في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتجاز دميرتاش يتم بدوافع سياسية، مطالبة بإطلاق سراحه على الفور. وبعد يوم واحد، أدلى أردوغان ببيان قال فيه إن «قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غير ملزم لنا».

في ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، أقرّت محكمة في إسطنبول الحكم بالسجن لمدة ٤ سنوات و٨ أشهر على دميرتاش بسبب خطاب خارج «قضية كوباني»، ليصبح دميرتاش المحتجز في ملف القضية الرئيسي، مداناً في قضية أخرى.

تم نقل قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الغرفة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بناءً على اعتراض الأطراف. وقررت الغرفة الكبرى عقد جلسة استماع في ستراسبورغ في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، حيث زعمت أنقرة أن دميرتاش «أُدين بجريمة أخرى». وبناءً على ذلك، تقدم محاموه بطلب خصم فترة احتجاز دميرتاش من فترة عقوبته أثناء وجوده في السجن كمدان، لتعلن السلطات التركية في ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ اعتقال دميرتاش على ذمة ملف التحقيق الخاص بأحداث كوباني.

خلال هذه الفترة، تم قبول طلب محاميه وأُلغيت إدانة دميرتاش وأُطلق سراحه. لكنه بقي هذه المرة في السجن قيد الاعتقال على خلفية التحقيق في «قضية كوباني».

قدم دميرتاش دفاعه الأول في نطاق القضية في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، قائلاً: «لا يوجد دليل واحد ملموس ضدي. هذه قضية انتقام سياسي. لم يتم القبض علينا قانوناً. كلنا رهائن سياسيون»، مضيفاً أن «قرار المحكمة باطل في ضمير الشعب». وقالت فيغين يوكسيكداغ في دفاعها عن نفسها في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول إن

«السلطة السياسية تريد خلق أعداء واستقطاب المجتمع قبل الانتخابات المقبلة، وهناك غرض سياسي» وراء اعتقالهم».

قضية سياسية لا قانونية؟

عند إعلان قرارات المحكمة، كان سري ثريا أوندار، أحد نواب حزب «ديم» يترأس جلسة للبرلمان. ومع تلاوة الأحكام بحق المتّهمين مع مراعاة الترتيب الأبجدي لأسمائهم، بدأ نوب «DEM» يـرددون شعارات مؤيدة لأصدقائهم ويحتجون على قرارات المحكمة.

كان أونـدر أحد أهم العناصر الفاعلة في «عملية السلام» التي بدأت بمبادرة من رئيس الوزراء آنذاك أردوغان. ومتجاهلاً حالته الصحية، وهو المصاب بتمدد الأوعية الدموية في الدماغ وورم في البنكرياس إلى جانب خوفه من الطيران، كان أوندار دائم السفر ذهاباً وإياباً بين أنقرة وآمد وأربيل بعلم وموافقة الدولة.

بعد إنهاء قراءة القرارات القضائية، قال أوندار إن قرار «قضية كوباني» يشكل إدانة للقضية التي سيحاكم فيها حزب العدالة والتنمية في المستقبل بعد تغير المناخ السياسي، لأنها «تجرم عملية الحوار». تم تسجيل كلام أوندار في محضر جلسة البرلمان التي اختتمت بإرسال «تحية للأصدقاء القابعين في الزنازين».

يرى الكاتب والسياسي ألتان تان، الذي حوكم في «قضية كوباني» كونه عضواً في المجلس الإداري الأعلى لحزب الشعوب الديمقراطي عام ٢٠١٤، أنه «ليس من الصواب أن نكون متشائمين إلى هذا الحد في السياسة. كان هناك ١٢ حكماً بالبراءة، وحكم على بعض الأصدقاء المهمين ولكن تم إطلاق سراحهم. صدر حكم الإعدام بحق عبد الله أوجلان، ولكن تم إلغاؤه لاحقاً. باب محكمة الاستئناف والمحكمة العليا مفتوح للطعن في الأحكام الصادرة في القضية غير القانونية وإنما السياسية، وأعتقد أن هذه القرارات سيتم إبطالها من قبل محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا».

اعتبرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية «قضية كوباني» حيث «حكمت محكمة تركية على ٢٤ سياسياً مؤيداً للكرد بالسجن لفترات طويلة بعد إدانتهم بارتكاب جرائم متعددة» بأنها «بمثابة محاولة لإسكات المعارضة في تركيا».

فيما قالت وكالة «رويترز» للأنباء إن القرار قد يؤدي إلى توترات سياسية، واصفة دعوى كوباني بأنها «قضية سياسية».

ورأت صحيفة «دي فيلت» الألمانية في خبرها الذي حمل عنوان «الحكم على السياسي الكردي دميرتاش بالسجن لمدة ٤٢ عاماً» بأن «السياسي الكردي البالغ من العمر ٥١ عاما والمعتقل منذ عام ٢٠١٦ كان منافساً خطيراً لأردوغان لفترة طويلة».

وذكرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أنه «كان يُنظر لدميرتاش على أنه منافس سياسي لأردوغان».

وقالت وكالة «أسوشيتد برس» الامريكية إن القضية المرتبطة باحتجاجات الكرد الذين وجدوا موقف الحكومة التركية غير مبالٍ لهجوم تنظيم داعش على مدينة كوباني الحدودية في سوريا تعتبر «قضية سياسية».

أما الإعلام التركي المعارض والمستقل على حد سواء، فأفرد عشرات المقالات للتأكيد على كون القضية سياسة، والأحكام الصادرة فيها استندت على تهم سياسية ملفّقة لا تحمل أي أساس قانوني.

إردوغان مرتاح لقرارات قضية كوباني وينتقد الدستور

جدد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان عزمه على وضع دستور جديد للبلاد قائلاً إن الدستور الحالي الذي يحمل روح الانقلابات والوصاية لا يمكنه أن يحمل تركيا إلى قرنها الجديد، وإنه لا يريده من أجل نفسه، بينما طالب حليفه رئيس حزب «الحركة القومية» دولت بهشلي بإغلاق حزب «الشعوب الديمقراطية» المؤيد للكرد، وامتداداته، في إشارة إلى حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب».

وقال إردوغان إن الدستور الحالي «لا يناسب تركيا الجديدة، ورغم كل ما فعلناه وما أدخلناه من تعديلات على هذا الدستور، لم نتمكن من القضاء على روح الوصاية التي حقنها مدبرو الانقلاب فيه».

وشدد إردوغان، في تصريحات ليل الاثنين – الثلاثاء، عقب ترؤسه اجتماع حكومته، على أنه لا يريد الدستور الجديد لنفسه، قائلاً: «لا نريد هذا لأنفسنا، تركيا بحاجة إلى هذا، وأمتنا بحاجة إلى هذا، تستحق الأجيال المقبلة أن يحكمها دستور مدني ليبرالي».

وبدأ إردوغان دعوته لتغيير الدستور الحالي الذي تحكم به تركيا منذ عام ١٩٨٢ في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠، وتعهد عقب إعادة انتخابه رئيساً للبلاد، للمرة الأخيرة وفق الدستور، في مايو (أيار) ٢٠٢٣، بوضع دستور مدني ليبرالي للبلاد يقضي على دساتير الوصاية والانقلاب،

> المعارضة تشيد بنموذج إسطنبول وتتعهد بالعودة للسلطة

لكن هذا الإصرار فُسر على أنه رغبة منه في أن يواصل حكم البلاد عبر السماح له بالترشح للرئاسة مجدداً في ٢٠٢٨ بموجب الدستور الجديد.

قضية كوباني

من ناحية أخرى، عبَّر إردوغـان عن ارتياحه للأحكام الصادرة، الأسبوع الماضي، في قضية «احتجاجات كوباني» التي شملت سجن الزعيم الكردي الرئيس المشارك السابق لحزب «الشعوب الديمقراطية» صلاح الدين دميرطاش، ٤٢ سنة، والرئيسة المشاركة السابقة للحزب فيجان يوكسك داغ ٣٠ سنة و٣ أشهر.

وقال إردوغان، خلال احتفالية بتعيين قضاة ومدعي عموم جـدد: «نحن ممتنون للأحكام الصادرة في القضية التي تعود أحداثها إلى ٦ و٨ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٤، حتى إن جاءت متأخرة»، ورفض الانتقادات الحادة الموجهة للقضاء بسبب الأحكام المغلظة في القضية وعدّها مسيسة، قائلاً: «نعلم جيداً، خصوصاً من تجربتنا، الأضـرار الناجمة عن الاستقطابات السياسية والآيديولوجية في النظام القضائي. لن نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى».

بهشلي يطالب بحظر الحزب الكردي

وبدوره، أشاد رئيس حزب «الحركة القومية»، شريك حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في «تحالف الشعب»، بالأحكام الصادرة في القضية والتي بلغ مجموعها ٤٠٧ سنوات و٧ أشهر بحق ٢٤ متهماً من بين ١٠٨ متهمين في القضية كان ١٨ منهم قيد الحبس، مؤكداً أن الأحكام صدرت وفقاً للقانون.

وطالب بهشلي، في كلمة أمـام المجموعة البرلمانية لحزبه، الثلاثاء، المحكمة الدستورية بإصدار حكم في القضية المنظورة أمامها منذ عام ٢٠٢١ بشأن إغلاق حزب «الشعوب الديمقراطية»، مؤكداً أنه يجب الحكم بإغلاق الحزب وامتداداته، في إشـارة إلى حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» الذي حل محل «الشعوب الديمقراطية» في الانتخابات البرلمانية في مايو ٢٠٢٣.

المعارضة تتعهد بالعودة للسلطة

في هذه الاثناء تعهد زعيم المعارضة التركية رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزيل،

اردوغان: الدستور الحالي يحمل روح الانقلابات والوصاية

بتولي حزبه حكم البلاد في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. وأضاف أوزيل، خلال زيارة لرئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، قبل تجمع حاشد عقده، السبت، أن حزبه تمكن من أن يصبح «الحزب الأول في تركيا بالانتخابات المحلية، في ٣١ مارس (آذار) الماضي، وسيتولى الحكم بعد أول انتخابات مقبلة».

واعتبر أوزيل أن بلدية إسطنبول أصبحت نموذجاً و«علامة تجارية»، بفضل الخدمات التي تقدمها للمواطنين منذ أن تولاها أكرم إمام أوغلو في عام ٢٠١٩، وكذلك بلدية أنقرة التي فاز بها منصور ياواش في العام ذاته. وقال: «لدينا مسؤولية لإيصال حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة في أول انتخابات مقبلة، ونقول إن أولئك الذين يديرون مثل هذه الأماكن (رؤساء البلديات) سيديرون تركيا أيضاً».

جاءت زيارة أوزيل لإمام أوغلو، الذي يُنظر إليه على أنه أبرز المرشحين للرئاسة التركية في الانتخابات المقبلة، في عام ٢٠٢٨، وسط مزاعم يرددها كُتّاب مقربون للحكومة عن توتر غير معلَن بينهما، بسبب الخطوات التي يتخذها أوزيل، ولقائه الرئيس رجب طيب إردوغان، من أجل تخفيف الاحتقان على الساحة السياسية. وذكرت تقارير أن إمام أوغلو يعتقد أن أوزيل يخطط للترشح إلى الرئاسة، لا سيما بعد أن أعلن مؤخراً أن الوقت لا يزال مبكراً جداً للحديث عن المرشحين.

وسعى إمام أوغلو إلى تفنيد هذه المزاعم، وكتب عبر حسابه في «إكس»، الجمعة، إنه يرى اللقاء بين أوزيل وإردوغان «خطوة صائبة جداً»، وإنه يؤيد الحوار بين المعارضة والسلطة.

وخلال «التجمع التعليمي الكبير» الذي عُقِد في ميدان ساشارتهانه، وجّه أوزيل نداء إلى الرئيس رجب طيب إردوغـان قائلاً: «إذا كنت لن تفي بوعدك بتعيين مليون معلم؛ فلماذا أرسلتهم للدراسة في الجامعات؟». كما جدد أوزيل انتقاداته لاستمرار نظام المقابلة الشخصية في التعيينات التي تفتح الباب لغير المستحقين إذا كانوا مقربين من الحكومة أو لديهم الواسطة، مطالباً إردوغان بتنفيذ وعده بإلغائها.

كما أكد عدم قبول تغيير خطة المناهج الدراسية التي أعلنت عنها وزارة التعليم مؤخراً، والتي تطبع المناهج الدراسية بطابع ديني.

إيران تتجاوز نظرية المؤامرة وتشكر دول العالم لتعاطفها معها

قدم أمير سعيد إيرواني السفير والممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الأمم المتحدة، ممثلي الدول على إعرابهم عن تعاطفهم مع حكومة وشعب إيران في الجمعية العامة لهذه المنظمة الدولية ازاء مصرع رئيس الجمهورية ورفاقه في حادث تحطم الطائرة المروحية.

وأضاف إيرواني السفير والممثل الدائم لجمهورية إيـران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة بعنوان ثقافة السلام: أعبر عن خالص شكري وتقديري للبعثات الدائمة والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية التي أعربت، بعد استشهاد

لجنة التحقيق الإيرانية: هليكوبتر رئيسي احترقت لاصطدامها بمنحدرات

الرئيس الراحل ووزيـر خارجية بلادنا، عن تعازيها وتعاطفها مع شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية على مختلف المستويات.

وأوضح إيرواني: كان السيد رئيسي وأمير عبد اللهيان يحظيان بشعبية واحترام كبير بين الشعب الإيراني. لقد كان جهدهم الدؤوب في خدمة الشعب الايراني مثالاً على تفانيهم الثابت في خدمة شعبهم العزيز.

وقال سفير إيران لدى الأمم المتحدة: إن مساهمتهم في التنمية والكرامة الإنسانية والتعاون، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن والعلاقات الودية في المنطقة والعالم، ستظل في الذاكرة كمصدر للإلهام المستمر لشعبنا ولكل شخص يبحث عن أهداف عادلة وسامية في العالم.

وقدم سفراء وممثلو أكثر من ٥٠ دولة العزاء بوفاة الرئيس الإيراني ووزير الخارجية من خلال التوقيع على سجل التعازي في مقر بعثة إيران الدائمة في الأمم المتحدة.

حمل رسالة ايران إلى العالم

الى ذلك أكد مرشد الثورة الإسلامية آية الله علي الخامنئي، خلال لقاء عائلة الرئيس ابراهيم رئيسي أن حضور الشعب في تشييع رئيس الجمهورية أظهر جذور شعبية الجمهورية الإسلامية وكان رسالة قوتها للعالم أجمع.

واعتبر خلال هذا اللقاء الذي جرى مساء الأربعاء، في منزل الشهيد رئيسي،اعتبر الرئيس الراحل تجسيدا لشعارات الثورة الإسلامية، ووصف إخلاص الشعب له بأنه رسالة إلى العالم لصالح الجمهورية الإسلامية.

وفي هذا اللقاء الذي حضره حجة الإسلام والمسلمين علم الهدى، و عقيلة الشهيد رئيسي وأبنائه وأقاربه، وصف فقدان رئيسي بأنه خسارة ثقيلة ولا يمكن تعويضها للبلد.

وأشار إلى حضور الناس مراسم تشييع الرئيس وهو ما لم يخف على أعين الضيوف الأجانب الذين زاروه، ووصفها بأنها رسالة إلى العالم لصالح الجمهورية الإسلامية حيث تظهر الجذور الشعبية للجمهورية الإسلامية وقوتها، القدرة والقوة المتجذرة بعمق لدى المجتمع والشعب الإيراني.

وأكـد قائد الثورة الإسلامية في هذا اللقاء، أن الخدمات الصادقة التي قدمها الرئيس الراحل لا تقتصر على فترة حياته، وأضـاف: قدم السيد رئيسي أيضا خدمات جليلة للبلاد بعد وفاته.

وذكر أن الشهيد رئيسي كان مثالا بارزا لشعارات الثورة الإسلامية، وقال: إن الشعارات الأساسية للثورة خرجت من لسان الرئيس وجعل هذه الشعارات شعاراته.

وفي ختام هذا اللقاء، سأل الله تعالى الرحمة والمغفرة لحجة الإسلام رئيسي، والصبر والسلوان لعائلة الراحل.

«الحرس» و«الخارجية» يستبعدان تغيير السياسة

وتمت مواراة جثمان ابراهيم رئيسي ، الثرى ، في رواق «دار السلام» في مرقد الامام الرضا (ع) بمدينة مشهد مركز محافظة خراسان الرضوية شمال شرق ايران.

لا آثار طلقات نارية على حطام الطائرة

الى ذلك نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، يوم الخميس، عن التقرير الأولي للجنة التحقيق في حـادث سقوط هليكوبتر الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قوله إن الطائرة احترقت لاصطدامها بمنحدرات ولم تخرج عن المسار المحدد لها.وقال التقرير الأولي إنه لم توجد أي آثار لطلقات نارية على حطام الطائرة ولم يكن هناك أي أمور مثيرة للريبة في محادثات برج المراقبة مع طاقم الطائرة، وفق ما نقلته «وكالة أنباء العالم العربي».

وأشار التقرير إلى أن طيار المروحية أجرى اتصالاً مع المروحيتين اللتين كانتا ضمن قافلة الرئيس.

وأضاف «عمليات البحث استمرت حتى الساعة الخامسة صباحاً بسبب وعورة المنطقة والضباب الكثيف وبرودة الجو وانتهت بعد العثور على موقع سقوط الطائرة عبر المسيرات الإيرانية ثم توجهت فرق الإنقاذ للموقع».

وأوضح التقرير الأولي أنه تم جمع جزء كبير من الوثائق والآثار المرتبطة بالحادث، لكن دراستها بشكل أعمق تحتاج إلى المزيد من الوقت.

وبذلك تجاوزت إيران، بشكل أولي، «نظريات المؤامرة» حول وفاة رئيسها إبراهيم رئيسي، في حادث سقوط مروحية بشمال غربي البلاد، الأحد الماضي. وأصـدر مركز الاتصالات، التابع للقوات المسلّحة، في وقت متأخر من ليل الخميس – الجمعة، ما قال إنه «تقرير أولي» عن الحادث.

وأوضـح التقرير أن المعلومات «التي يمكن الجزم بها» تفيد بأن المروحية «استمرت في المسار المخطط لها، ولم تخرج عنه». وأضاف: «لم تجرِ ملاحظة آثار الرصاص أو ما شابه ذلك في مكونات المروحية المنكوبة، وإن النيران اندلعت فيها بعد اصطدامها بالأرض».

وفسّر التقرير تأخر العثور على طائرة رئيسي ساعات طويلة، وقال إن «تعقيد المنطقة، والضباب، وانخفاض الحرارة، تسببت في امتداد البحث طوال الليل». ودعا التقرير إلى «عدم الالتفات إلى تعليقات غير خبيرة يجري نشرها بناء على تكهنات دون معرفة دقيقة بحقائق المشهد، أو أحياناً بتوجيه من وسائل إعلام أجنبية في الفضاء الافتراضي».

سياسياً، قال مسؤولون في «الحرس الثوري» و«الخارجية» إن إيران «لن تُوقف تواصلها الإقليمي»، بعد رحيل رئيسي وحسين أمير عبداللهيان، وأشاروا إلى أنها «ستواصل الانفتاح على الجميع».

*الباحثة شروق صابر:

ماذا بعد وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي؟

*مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

جاء مصرع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في توقيت صعب بالنسبة لإيران.

إذ تتفاقم حدة الأزمات الداخلية، على المستويين السياسي والاجتماعي، في الوقت الذي يتسع فيه نطاق التصعيد على المستوى الإقليمي، خاصة بعد الارتدادات التي فرضتها عملية «طوفان الأقصى» وما تلاها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة وتصعيد على أكثر من جبهة إقليمية.

ومن هنا، يمكن تفسير تصاعد الجدل حول ما إذا كان الحادث مدبراً سواء من قبل أطراف داخلية أو خارجية، أم أنه ناتج حقاً عن سوء الأحوال الجوية وتهالك أسطول الطائرات المدنية، خاصة أن الحادث وقع أثناء عودة رئيسي من الزيارة التي قام بها إلى المنطقة الحدودية مع أذربيجان لافتتاح سد أقيم في تلك المنطقة ومن أجل عقد لقاء مع الرئيس الأذري إلهام علييف، حيث من المعروف أن علاقات وثيقة تربط كلاً من إسرائيل وأذربيجان.

وسوء كان الحادث مدبراً أم لا، رغم أن إيران حتى الآن لم تعلن سبباً آخر بديلاً لسوء الأحوال الجوية، فإنه سوف يفرض تداعيات عديدة على الساحتين الداخلية والخارجية، لاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي تقرر عقدها يوم ٢٨ يونيو. إذ سيتعين على المؤسسات النافذة في النظام حالياً الاستعداد لوصول رئيس جديد في وقت قصير، وفي ظل ظروف صعبة تمر بها البلاد. وربما يؤدي ذلك إلى تغير توازنات القوى السياسية مجدداً والتي كانت تتجه نحو استقطاب جديد سعى النظام إلى تكريسه بعد استبعاد تيار الإصلاحيين من خريطة التوازنات.

ولا تقتصر المسألة على هذا الحد. إذ أن هذه التداعيات قد تمتد إلى تجدد الخلاف حول من سيكون مرشد الجمهورية الإيرانية الجديد، في ضوء تقدم المرشد الأعلى علي خامنئي في العمر فضلاً عن حالته الصحية. وقد كان

الرئيس الراحل هو المرشح الأقوى لتولي هذا المنصب وتعزز وفاته من فرص احتمال توريث المنصب لنجل المرشد الحالي مجتبى خامنئي، وما ستشكله تلك الخطوة حال حدوثها من ارتدادات سياسية عديدة داخل وخارج إيران.

سيناريوهات مستقبلية

يثير حادث مقتل إبراهيم رئيسي تكهنات عديدة حول مستقبل الحكم في إيران، ومن الذي يمكن أن يقود البلاد في الفترة القادمة، رغم أن النظام كان حريصاً على توجيه رسائل طمأنة للشعب بأن «إدارة الدولة لن تتأثر»، وأن الحكومة ستواصل عملها من دون أي خلل. فالمعروف أن السياسة الخارجية والداخلية للنظام الإيراني ليست بيد السلطة التنفيذية فحسب، وإنما تتدخل فيها مؤسسات عديدة بمقتضى صلاحيات يمنحها الدستور، وفي مقدمتها مؤسسة الإرشاد. ويمكن تناول أهم الملفات التي سوف تطرح على الساحة خلال المرحلة القادمة على النحو التالي:

أولاً: منصب الرئيس:

تنص المادة ١٣١ من الدستور الإيراني على ما يلي: «في حالة وفاة الرئيس أو عزله أو استقالته أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة ولاية الرئيس وعدم انتخاب رئيس جديد بسبب عوائق أو غير ذلك من الأمور، يتولى المساعد الأول للرئيس، بموافقة المرشد، صلاحياته ومسئولياته، ويقوم مجلس يتكون من رئيس مجلس النواب ورئيس السلطة القضائية والمساعد الأول للرئيس باتخاذ الترتيبات اللازمة لانتخاب رئيس جديد خلال مدة أقصاها ٥٠ يوماً». وفي حالة وفاة المساعد الأول أو غيرها من الأمور التي تمنعه من أداء مهامه، وأيضاً إذا لم يكن للرئيس مساعد أول، يقوم المرشد بتعيين شخص آخر بدلاً منه. ووفقاً لهذا البند، أعلن المرشد الإيراني رسمياً تكليف محمد مخبر النائب الأول للرئيس الراحل، بتولي مهام الرئاسة.

> **مصرع الرئيس الإيراني جاء في توقيت صعب بالنسبة لإيران**

وفي سياق متصل، وافق البرلمان على تعديل قانون الانتخابات الرئاسية، بعدما قررت السلطات إجراءها في موعد مبكر «٢٨ يونيو المقبل»، على أن يتقدم المرشحون بطلباتهم خلال الفترة من ٣٠ مايو الجاري إلى ٣ يونيو. وستبدأ الحملة الانتخابية من ١٢ يونيو حتى حلول ٢٧ منه، موعد الصمت الانتخابي.

ولما هو معروف بأن الانتخابات الرئاسية في إيران تُجرى كل أربع أعوام بالتزامن مع الانتخابات البلدية، فقد كان من المقرر إجراؤها العام المقبل، لذا توقعت اتجاهات عديدة أن يتولى الرئيس المنتخب الحكم لمدة عاماً واحداً، إلا أن النظام وجه من الرسائل ما يفيد بأن مدة الرئاسة القادمة أربعة أعوام.

ويمكن القول إن النظام الإيراني لديه خبرات سابقة للتعامل مع هذا الموقف، فهذه ليست المرة الأولى التي يواجه فيها النظام فراغاً في منصب الرئيس، فقد سبق ولم يكمل رؤساء حتى ولايتهم الأولى، إذ تم عزل الرئيس الأسبق أبو الحسن بني صدر، بتهمة خيانة مبادئ الثورة الإيرانية عام ١٩٨١، وفر من بعدها إلى باريس حتى وفاته عام ٢٠٢١.

وأيضاً كان محمد علي رجائي قد قُتل في تفجير نسب إلى منظمة مجاهدي خلق عام ١٩٨١ بعد أقل من شهر من تنصيبه خلفاً لبني صدر. وفي العام نفسه انتُخب علي خامنئي رئيساً للجمهورية واستمر في مهامه حتى عام ١٩٨٩، عندما أصبح المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية خلفاً للخميني.

> إيران حتى الآن لم تعلن سبباً آخر بديلاً لسوء الأحوال الجوية

ولكن الإشكالية التي سيواجهها النظام حقاً في اللحظة الراهنة، هي الاستقرار على الشخصية التي ستتولى هذا المنصب، وهو ما سوف يرتبط بمتغيرات أخرى أهمها رؤية القيادة العليا لتأثير ذلك على توازنات القوى السياسية الداخلية وعلى التفاعلات التي تجري على الساحة الإقليمية، لاسيما مع إسرائيل.

ومن هنا، بدأت أسماء عديدة في الظهور كمرشحين محتملين مثل:

١- محمد باقر قاليباف:

رئيس البرلمان الإيراني، الذي حاول مرات عدة الوصول إلى منصب الرئيس. فقد خسر في انتخابات عام ٢٠٠٥، بعدما حل في المرتبة الرابعة بعد محمود أحمدي نجاد والرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني والزعيم الإصلاحي مهدي كروبي، وخرج من الجولة الأولى بعدما كان متقدماً على المرشحين المحافظين الآخرين وفق استطلاعات الرأي.

بعد ذلك عاد قاليباف لفكرة المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣، وهذه المرة حاز المرتبة الثانية بستة ملايين صوت لكنه خسر بفارق كبير أمام روحاني. ويعد قاليباف مرشحاً قوياً لشغل منصب رئاسة الجمهورية الفترة القادمة، إلا أن إصراره على المنافسة في الانتخابات الرئاسية قد يدفع خصومه السياسيين إلى إثارة قضايا الفساد المرتبطة بعائلته على نحو يمكن أن يخصم من فرصه.

٢- علي لاريجاني:

السياسي المحافظ المعتدل الذي شغل لمدة طويلة منصب رئيس مجلس الشورى الإيراني واستبعد في عام ٢٠٢١ من الترشح للرئاسة. ينتمي لاريجاني لأسرة نافذة، ويؤسس علاقات قوية مع مؤسسة المرشد ومع الحرس الثوري ومع الحوزات العلمية.

٣- علي شمخاني:

عينه المرشد الأعلى قائداً لبحرية الجيش بعد عام من انتهاء الحرب الإيرانية- العراقية، ثم وزيراً للدفاع عام ١٩٩٧ في حكومة الرئيس محمد خاتمي، وفي عام ١٩٩٩، نال رتبة أدميرال، واختير مرة أخرى في ولاية خاتمي الثانية كوزير للدفاع، وظل في المنصب حتى نهاية ولاية خاتمي عام ٢٠٠٥.

وكان شمخاني على رأس الوفد الذي تفاوض مع المسئولين السعوديين في بكين على استئناف العلاقات الدبلوماسية، وقد شغل منصب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة ١٠ سنوات، إلا أنه استقال عام ٢٠٢٣، أثناء فترة حكم رئيسي، وقيل أنه لم يتفق مع توجه المحافظين على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية.

٤- محمد جواد ظريف:

بدأ حياته الدبلوماسية من الولايات المتحدة كمسئول في البعثة الإيرانية في نيويورك، ثم مندوب إيران الدائم في الأمم المتحدة، وشغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس السابق حسن روحاني، وبرز اسمه كمفاوض بارع خلال المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية.

إلا أنه قبل انتهاء عهده، تم تسريب شريط مسجل لمقابلة صحفية معه، تناول فيها ملفات حساسة، فقد كشف خلالها حجم تدخل الحرس الثوري في السياسة الخارجية الإيرانية، ورغم أنه عاد للمشهد السياسي بعد

ذلك، حتى أنه كان أول من وجه الاتهام للولايات المتحدة في وفاة رئيسي، لفرضها العقوبات على إيران التي تمنعها من الحصول على قطع غيار للطائرات الخاصة بها، إلا أن اسمه لا يزال محل تحفظ من جانب المحافظين.

وقد يطمح كل من الرئيس السابق حسن روحاني، والرئيس الأسبق أحمدي نجاد، في خوض الانتخابات، إلا أن قرار النظام باختيار رئيس سابق لتولي هذا المنصب في تلك الظروف الصعبة يبدو مستبعداً.

ثانياً: منصب المرشد الأعلى:

كان لافتاً قيام أعضاء مجلس خبراء القيادة الفائزون بانتخابات مارس الماضي أثناء عقدهم الجلسة الأولى للمجلس الجديد يوم ٢١ مايو الجاري، باختيار محمد علي موحدي كرماني رئيساً لمجلس خبراء القيادة رغم تقدمه في السن حيث يبلغ ٩٢ عاماً، حيث تكمن أهمية ذلك في الصعوبات التي قد يواجهها المجلس مستقبلاً، والذي قد يتعين عليه اختيار مرشد جديد للبلاد.

وقد سبق أيضاً وتعامل النظام مع هذا الملف مرة واحدة، ففي عام ١٩٨٩ توفى الخميني، ولم يكن خامنئي يحمل صفات مشابهة له ولم يكن يتمتع بكاريزما ثورية مثله، ولا كان يحمل حتى درجة فقهية عليا، حتى أن الكثير من رجال الدين حينها استبعد أن يكون خامنئي هو الخليفة للمرشد الراحل. إلا أن ما أسماه المؤيدون له «الكفاح السياسي» هو المتغير الذي حسم الأمور لصالح خامنئي في النهاية.

وقد كثر الحديث عن من سيخلف خامنئي في تولي هذا المنصب، إذ كان فوز إبراهيم رئيسي بالانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢١، قد شكل نقطة انطلاق لتوليه هذا المنصب. فقبل وفاته، اعتبرت اتجاهات عديدة أن هناك مرشحين رئيسيين فقط لتولي منصب المرشد الأعلى بعد وفاة خامنئي وهما الرئيس الراحل، ومجتبى خامنئي، نجل المرشد الثاني.

إلا أن عوامل ترجيح تولي رئيسي هذا المنصب كانت أقوى من العوامل التي ترجح تولي نجل المرشد، ويعود ذلك لعدة اعتبارات، أهمها أن تولي مجتبى هذا المنصب

> **يثير الحادث تكهنات عديدة حول مستقبل الحكم في إيران**

يشير إلى العودة إلى نظام الحكم الوراثي في بلد أطاحت فيه الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ بالنظام الملكي المدعوم من الولايات المتحدة.

لكن وفاة رئيس في هذا التوقيت الحرج قد تعزز من فرص توريث «ولاية الفقيه».

ورغم ذلك، فإن هناك قائمة من الأسماء المطروحة أيضاً للمنافسة على منصب المرشد الأعلى بجانب مجتبى خامنئي، تضم كلاً من:

١- أحمد علم الهدى: كان علم الهدى رفيق خامنئي قبل الثورة، كما يتشارك الإثنان الآراء حول الغزو الثقافي الغربي والعداء تجاه القيم الليبرالية والديمقراطية، وهو صهر الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، وممثل المرشد الأعلى في محافظة خراسان رضوي، وإمام جمعة مدينة مشهد.

٢- علي رضا أعرافي: وهو عضو في مجلس صيانة الدستور وكذلك عضو في مجلس خبراء القيادة. وكان يشغل منصب رئيس جامعة المصطفى الدولية، وكان إماماً لصلاة الجمعة ورئيس حوزة قم العلمية في إيران.

٣-أحمد خاتمي: وهو عضو مجلس الخبراء وإمام الجمعة في طهران، وأحد أكثر رجال الدين الذين يتبنون توجهات متشددة إزاء القضايا الرئيسية المطروحة على الساحتين الداخلية والخارجية.

في النهاية، يمكن القول إن حادث وفاة الرئيس الإيراني المفاجئ سيكون له تأثيرات مباشرة على توازنات القوى داخل الدولة، وهو ما سوف تكشفه عن انتخابات الرئاسة التي سوف تجرى في ٢٨ يونيو القادم، وما سوف يليها من استحقاقات سياسية لا تبدو هينة في إيران.

جيفري كمب:

إيران وامريكا.. مهمات ملحّة

تثير وفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته أمير عبداللهيان في حادث تحطم مروحية، يوم الأحد الماضي الموافق التاسع عشر من شهر مايو الجاري، في محافظة أذربيجان الشرقية، العديدَ من الأسئلة، ومنها ذلك السؤال المتعلق باختيار مَن سيخلف الرجلين في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في الثامن والعشرين من شهر يونيو القادم.

وبينما تستمر حقائق هذا الحادث في التكشف تباعاً، يتزايد الميل إلى استبعاد نظريات المؤامرة فيما يخص تفسير الحادث الجوي الذي راح ضحيته الرئيس وجميع أعضاء وفده المرافق. فقد نفت إسرائيلُ أي دور لها في الحادث، ولم يوجِّه أحدٌ إصبعَ الاتهام إلى أي جهة أخرى، لا داخلية ولا خارجية. وحتى الآن، يظل التفسير الأكثر مصداقية أن الحادث وقع بسبب مزيج من خطأ الطيار وسوء الأحوال الجوية وسوء الصيانة الذي يعزى جزئياً إلى صعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة لمعظم الطائرات والمروحيات الإيرانية.

والجدير بالذكر هنا أنه منذ عام ١٩٧٩، فرضت الولاياتُ المتحدةُ عقوباتٍ متزايدةً على بيع قطع غيار المعدات الامريكية التي اشترتها إيران خلال عهد الملك الشاه في سبعينيات القرن الماضي.

> في إيران هناك نسبة عالية من الشباب يملكون ثقافة انفتاحية جديدة

ولعل المهمة الأكثر استعجالاً بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الوقت الحالي هي ضمان انتقال سلس للسلطة إلى قادة جدد، سيخضعون جميعهم لفحص وتمحيص دقيقين من قبل «مجلس صيانة الدستور» الإيراني قبل أن ينالوا موافقة المرشد الأعلى.

ويأتي هذا الحدث في وقت تواصل فيه الولايات المتحدة وإيران إرسال إشارات تفيد بأنهما لا ترغبان في رؤية أي تصعيد في الصراع الإقليمي، قد يؤدي إلى مواجهة مباشرة بين قواتهما المسلحة.

وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك العزوف عن التصعيد أن كلا البلدين يواجهان عدداً من التحديات الداخلية التي يمكن أن تتفاقم في حال حدوث مواجهات عسكرية.

ففي إيران هناك نسبة عالية من الشباب الذين يملكون ثقافة انفتاحية جديدة، ويتطلعون إلى إدارة أكثر فعالية لاقتصاد البلاد. فعدد سكان إيران يبلغ حوالي ٨٠ مليون نسمة، بينهم نسبة عاليةٌ من الشباب المتعلمين تعليماً جيداً، والذين يفترض أن يكونوا في طليعة التحديث الاقتصادي. لكن عوامل عديدة، في مقدمتها استمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية، تساهم في ارتفاع معدلات البطالة.

وعلاوة على ذلك، فإن إيران بحاجة إلى تحسين علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك وصندوق النقد الدوليين.

ومن جانبها، لا ترغب إدارة بايدن في التصعيد لأنها تواجه انتقاداتٍ مستمرةً من «الجمهوريين» المتشددين الذين يدعو بعضهم إلى عمل عسكري استباقي من أجل إلحاق ضرر جسيم ببرنامج إيران النووي، والتي يعتقدون أنها تقترب من امتلاك القدرة على تحقيق أهدافها في هذا المجال.

وبالنظر إلى استمرار الحرب الأوكرانية دون حل، وكذلك القتال المستمر في غزة، فإن الرئيس جو بايدن مشغول جداً في وقت يدخل فيه الأشهر الخمسة الأخيرة من حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية. وهو يأمل أن تتمكن سياستُه من تخفيف معاناة سكان غزة والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حركة «حماس»، والتوصل إلى اتفاق أمني جديد وواسع مع دول الخليج العربية.

ولا شك في أنه إذا تضمن هذا الاتفاق تقدماً نحو علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول العربية الأخرى، وموافقةً إسرائيلية على قبول إطار عمل لقيام دولة فلسطينية في نهاية المطاف.. فإن المكافآت السياسية (الانتخابية) لبايدن ستكون كبيرة ومهمة للغاية.

*مدير البرامج الاستراتيجية بمركز «ناشونال انترست»

انعكاسات وفاة الرئيس الإيراني على المحادثات الامريكية الإيرانية

غزل أريحي- الجزيرة نت- طهران:في تصريحات رسمية يمكن اعتبار أنها الأولى من نوعها منذ فترة طويلة أكدت بعثة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدائمة في الأمم المتحدة إجراء مفاوضات غير مباشرة بينها وبين الولايات المتحدة في سلطنة عمان.

ونقلت وكالة الأنباء الايرانية الرسمية (إرنا) عن المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني تأكيده على وجود هذا النوع من المحادثات، موضحا أن هذه المفاوضات عملية مستمرة، حيث إنها لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة.

لكن من جانب آخر وبعد ساعات قليلة من إعلان هذه التصريحات ألقى خبر تحطم طائرة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ومرافقيه -ومنهم وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان- بظلاله على أنباء المباحثات مع الولايات المتحدة.

تغيير العقيدة النووية

من جهته، رأى خبير الأمن الدولي عارف دهقاندار في حديثه للجزيرة نت أن البرنامج النووي الإيراني والأوضاع المضطربة في منطقة الشرق الأوسط هما الموضوعان الرئيسيان اللذان تمت مناقشتهما في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين.

وفي ما يتعلق بمسألة البرنامج النووي، قال دهقاندار إنه يجب الأخذ بعين الاعتبار إشارة طهران الأخيرة بشأن

> موضوعان رئيسيان تمت مناقشتهما في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين

إمكانية مراجعة العقيدة النووية في حال الهجوم على المنشآت النووية وتهديد البلاد، والتي صدرت على لسان قائد هيئة حماية وأمن المراكز النووية أحمد حق طلب ورئيس مجلس العلاقات الإستراتيجية كمال خرازي.

ويبدو أن الهيئة الحاكمة في إيران تهتم بالنظام المتغير للنظام الدولي، وهو الأمر الذي أدى إلى التوتر بين القوى العظمى والدول الفوضوية، بحسب الخبير الأمني ذاته الذي أضاف أن بيئة منطقة الشرق الأوسط -خاصة بعد المواجهة المباشرة بين إيران وإسرائيل في ١٣ أبريل/نيسان الماضي، واحتمال اتساع نطاق الصراعات، فضلا عن احتمال تولي ترامب الرئاسة في امريكا- اتخذت إستراتيجية «الردع النووي على الأرض» أو «الردع النووي الكامن».

واعتبر أن هذا يعني أن إيـران تمتلك المعرفة والتكنولوجيا والمواد المخصبة اللازمة لصنع أسلحة نووية، لكنها -لبعض الأسباب- لا تملك القرار السياسي لصنع أسلحة نووية، وعليه فهي مستمرة بالالتزام بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (إن بي تي)، وتواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الضمانات.

واستبعد المتحدث ذاته بناء على تحليل رحلة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي الأخيرة إلى طهران أن تقوم الأخيرة بمقايضة ورقة «الردع النووي الكامن» مع الولايات المتحدة في هذه المفاوضات.

ورأى أن طهران تحاول توظيف هجومها على إسرائيل في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي باتفاق محدود أو ما يسمى «الأقل مقابل الأقل» مع واشنطن، وبقبولها زيادة مراقبة الوكالة تحاول إظهار حسن نيتها، وفي المقابل ستحصل على امتيازات اقتصادية من امريكا.

أثر وفاة الرئيس

وأكد الخبير الأمني دهقاندار أن نبأ وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان قد يوقف عملية المفاوضات غير المباشرة لبضعة أيام، لكنه من غير المرجح أن يكون هناك خلل في العملية على المدى القصير، وبالنظر إلى انتخاب علي باقري كني وزيرا للخارجية بالوكالة فإن إستراتيجية «الردع النووي الكامن» سوف تستمر على الأقل حتى تتولى الحكومة الجديدة مهامها.

وأضاف أنه بحسب الدستور فإن الأرضية لإجراء الانتخابات يجب أن تجهز خلال ٥٠ يوما ستعرف إيران خلالها رئيسها الجديد، وبعد ذلك ستتم عملية نقل المسؤولية خلال أسابيع قليلة.

وفي السياق، تابع دهقاندار أنه إذا تم انتخاب الرئيس الجديد من المعسكر السياسي المقرب من إبراهيم رئيسي و«الأصوليين» فمن المرجح أن تستمر الإستراتيجية نفسها، وقال إنه لن نشهد سوى تغييرات

> يبدو أن الهيئة الحاكمة في إيران تهتم بالنظام المتغير للنظام الدولي

صغيرة في الأدبيات والتكتيكات المعتمدة، فيما إذا تم انتخاب الرئيس من المعسكر السياسي للمعتدلين أو الإصلاحيين فقد يكون هناك قدر أكبر من المرونة من جانب الحكومة الجديدة في تبني سياسات كلية بشأن القضية النووية.

ورغم ذلك فإن الخبير اعتبر أنه لا ينبغي نسيان أن السياسات العامة للنظام تحددها قيادة الجمهورية الإسلامية ومرشدها الأعلى آية الله خامنئي نفسه، ومن غير المرجح أن يحدث ذلك حتى مع وصول الإصلاحيين إلى السلطة، وهو ما يبدو أنه ذو احتمالية ضعيفة، لذا فإن القيادة الإيرانية -وبحكم تجربتها في مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٥- لن تسمح بالتغاضي بشكل كبير عن الإنجازات التقنية النووية، وسيكون الحفاظ على هذه الإنجازات أحد خطوطها الحمراء.

القضايا الإقليمية

وفي ما يتعلق بالقضايا الإقليمية، قال المتحدث نفسه إن طهران والحكومة الديمقراطية في البيت الأبيض تسعيان إلى خفض مستوى التوتر في منطقة الشرق الأوسط، موضحا أن الشرط الأساسي الذي تفرضه إيران في هذه المفاوضات هو أن تستخدم امريكا نفوذها في إسرائيل وأن ترغم حكومة نتنياهو على قبول وقف إطلاق النار في غزة.

من ناحية أخرى، فإن مطلب امريكا الرئيسي من إيران هو استخدام نفوذها بين حلفائها في المنطقة والسيطرة على تصرفاتهم تجاه إسرائيل والمواقف الامريكية مثل الحوثيين في اليمن وحزب الله اللبناني الذين يتمتعون باستقلالية في أفعالهم.

وأوضح دهقاندار أن هذا الاستقلال في العمل لدى الجماعات العراقية مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء وكذلك الحركات العربية المتحالفة مع إيران في سوريا وغيرها من هذه الجماعات لا يتفق بالضرورة مع إيران في جميع القضايا، ولا ينبغي الافتراض أنها تنسق جميع أعمالها معها، لكنها على المستوى العام -خاصة في القضية الفلسطينية- تمتلك توافقا إستراتيجيا، ويمكن لإيران التأثير على المعادلات الإقليمية من خلال التنسيق بين هذه المجموعات.

النتائج في مجلس المحافظين

بدوره، قال أستاذ العلاقات الدولية هادي محمدي إن تصريح مندوب إيران في الأمم المتحدة أمير سعيد إيرواني بأن وضع المحادثات ليس بالأمر الجديد أمر صحيح، لكن هناك ما جعل هذه المحادثات مختلفة عما كانت عليه سابقا.

وأوضح محمدي للجزيرة نت أن إيران أوقفت أي مباحثات مباشرة وغير مباشرة مع امريكا منذ الحرب الإسرائيلية على غزة، أي منذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول

> السياسات العامة للنظام تحددها قيادة الجمهورية الإسلامية

٢٠٢٣، وهذا أضفى أهمية على الأنباء عن استئناف المباحثات في الأيام الأخيرة.

وتوقع محمدي أن تكون هذه المحادثات قد بدأت مع زيارة رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي إلى إيران مطلع مايو/أيار الجاري، كما توقع أن تظهر نتائج هذه المحادثات الإيرانية الامريكية بعد أسبوعين في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المرتقب.

وفي سياق الحديث عما ضاعف أهمية هذه المحادثات، أشار أستاذ العلاقات الدولية إلى الأنباء التي تحدثت مؤخرا عن أن مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة هو من كان قد تولى المحادثات مع واشنطن بالنيابة عن طهران، حيث اعتبر تصريح إيرواني تأكيدا على هذه الأنباء.

وبرأي محمدي، فإن ملف الاتفاق النووي هو الموضوع الرئيسي للمحادثات الإيرانية الامريكية، مستبعدا أن تكون الأحداث الإقليمية تشكل محورا رئيسيا، وأشار إلى أن الرسائل بشأن قضايا المنطقة يتم تبادلها عن طريق بلد وسيط مثل الدوحة.

لكنه في الوقت ذاته لم يقلل من مستوى تأثير الأحداث الأخيرة في المنطقة بشكل متزايد، حيث فرضت الحرب على غزة ضرورة الحوار بشأن القضايا الإقليمية، وتوقع أن تؤثر هذه المباحثات في قضية غزة وعدوان الاحتلال الإسرائيلي عليها.

كما توقع أن تبحث إيران مع الولايات المتحدة ضرورة توقف الحرب في قطاع غزة «وقد تعزف إيران على وتر الانتخابات الامريكية المرتقبة» على حد وصفه، مشيرا إلى أن طهران وواشنطن قبل الحرب على غزة كانتا قد وصلتا إلى تطورات جيدة في علاقاتهما مثلما جرى في قضية تحرير الأموال المجمدة وتبادل المعتقلين.

وبخصوص وفاة الرئيس والطاقم المرافق له بحادث الطائرة، قال محمدي إن السياسة الخارجية لطهران لا يرسمها رئيس الجمهورية ووزير خارجيته وحدهما على الرغم من دورهما في اتخاذ القرار، بل تقرر السياسة الخارجية على مستوى جميع أركان النظام، وعلى رأسهم المرشد الأعلى.

وعليه، استبعد المحلل أن يؤثر رحيل الرئيس ووزير خارجية على ملفات السياسة الخارجية بشكل عام، بما فيها المفاوضات مع الولايات المتحدة والملف النووي..

وأضاف أنه ينبغي الانتظار لمعرفة من سيحكم البلاد بعد المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي سيحدد كيفية تنفيذ السياسة الخارجية التي يقررها النظام والمرشد الأعلى.

لكنه أكد في الوقت نفسه أن وفاة الرئيس ووزير خارجيته وبدء المرحلة الانتقالية في إيران ثم إجراء الانتخابات في كل من إيران وامريكا سيبطئان عملية المباحثات بين البلدين.

شريف هريدي:

تكيف طهران..التداعيات المُحتملة لوفاة رئيسي على سياسات إيران

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

أعلنت إيران، رسمياً، وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي، جراء سقوط الطائرة التي كان يستقلها خلال رحلة العودة في محافظة أذربيجان الشرقية، شمال غرب إيران، بعد القمّة التي عقدها مع الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، صباح يوم الأحد ٢٠ مايو ٢٠٢٤؛ إذ تم تدشين سد «قيز قلعة سي». كما لقي كل من وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، ومحافظ أذربيجان الشرقية، مالك رحمتي، وإمام جمعة تبريز، آية الله محمد علي آل هاشم، إلى جانب آخرين هم طاقم الطائرة والحراس، حتفهم على نفس الطائرة.

وينص الدستور الإيراني في المادة ١٣١، على أنه في حال وفاة الرئيس أو إقالته أو استقالته أو غيابه أو مرضه لمدة تزيد على شهرين، أو في حالة انتهاء مدة الرئاسة وعدم انتخاب الرئيس الجديد بسبب عائق، أو غير ذلك من الأمور؛ يتولى النائب الأول للرئيس بموافقة القيادة صلاحياته ومسؤولياته. ويتولى مجلس يتكون من رئيس مجلس النواب ورئيس السلطة القضائية والنائب الأول للرئيس، الترتيب لانتخاب رئيس جديد خلال مدة أقصاها ٥٠ يوماً؛ ومن ثم فقد تم تكليف محمد مخبر، الذي كان يشغل منصب النائب الأول لإبراهيم رئيسي، بتولي المهام الرئاسية، لحين إجراء الانتخابات.

ملاحظات أساسية:

ثمة عدد من الملاحظات المتعلقة بملابسات وفاة رئيسي ومرافقيه على النحو التالي:

١- محاولة إظهار التماسك المؤسسي:

سارع النظام الإيراني إلى إثبات أن الوفاة المفاجئة للرئيس رئيسي ووزير خارجيته، عبداللهيان، ومرافقيهما، لن تتسبب في إحداث أي شغور أو تعطل في الداخل؛ إذ صرّح المرشد الأعلى، علي خامنئي، بأنه «لن يكون هناك أي خلل في عمل البلاد بعد الحادث». وقبل انقضاء يوم واحد على الحادث، قام خامنئي بإسناد المهام الرئاسية لنائب الرئيس محمد مخبر، والذي بدوره أكد «عدم التواني عن متابعة خدمة الشعب على خطى الشهيد الرئيس». كما تم تكليف علي باقري كني، الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، بالقيام بمهام وزير الخارجية. وتم أيضاً تعيين عباس عراقجي وعلي أبو الحسني وسيد رسول مهاجر، بمنصب مستشارين لوزير الخارجية. كما تم الاتفاق على أن يكون يوم ٢٨ يونيو ٢٠٢٤ هو موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

ويُدلل ذلك على رغبة النظام الإيراني في إيصال رسائل مزدوجة للداخل والخارج، بأنه قادر على إعادة تماسكه عقب غياب الرئيس ووزير الخارجية، وأن النظام قائم على المؤسسات وليس على الأشخاص، ويستدعي هذا الأمر ما جرى في إيران عام ١٩٧٩، عندما أُطيح حينها بنظام الشاه؛ إذ تم سد الفراغات التي حدثت في أجهزة الدولة بأسرع وقت ممكن، واستقر النظام الجديد.

٢- تهالك قطاع الطيران بسبب العقوبات:

يؤشر حادث سقوط طائرة الرئيس الإيراني ومرافقيه على تردي قطاع الطيران في البلاد، وينطبق ذلك على القطاعين المدني والعسكري على السواء؛ إذ حرمت العقوبات طهران من تحديث الطائرات أو إصلاحها.

وأسفر ذلك عن تكرار حوادث الطائرات في إيران، خلال السنوات الأخيرة، ومنها على سبيل المثال، تعرض مروحية كانت تقل وزير الرياضة والشباب الأسبق، حميد سجادي، في فبراير ٢٠٢٣، لحادث مماثل في أثناء هبوط طائرته بمدينة بافت في محافظة كرمان؛ ما أدى إلى مقتل مساعده وإصابة الوزير. وفي ١٧ مايو ٢٠٠١، تُوفي وزير المواصلات، رحماني دمان، وجميع الركاب بعد سقوط طائرته من طراز «ياك ٤٠»، أثناء رحلتها إلى مدينة جرجان شمال شرقي إيران.

وربما يكون من المفارقات أن صحيفة «اعتماد» الإصلاحية الإيرانية، كانت قد نشرت تقريراً لها، بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢٤؛ أي قبل أسبوعين من الحادث، يحذر من أن أغلب الطائرات الإيرانية بحاجة إلى إعادة تأهيل.

٣- سوء تقدير وضعف إمكانات:

تُرجّح أغلب التقديرات أن المتهم الرئيسي في إسقاط الطائرة كان سوء الأحوال الجوية في المنطقة التي مرت بها في محافظة أذربيجان الشرقية، في أقصى شمال غرب إيران؛ إذ الرياح الشديدة والضباب الكثيف وانعدام الرؤية، فضلاً عن كونها منطقة شديدة الوعورة من حيث التضاريس. وأسفرت الظروف الصعبة التي تعرضت لها الطائرة عن هبوطها

بين منجم سونقون وغابة ديزمار بمحافظة أذربيجان.

ومع التسليم بأن رحلة الذهاب كانت خالية من العراقيل، أو أن الظروف الجوية القاسية لم تكن قد تفاقمت، إلا أنه كان يُفترض أن يجرى تقييم لتلك الظروف قبل رحلة العودة، خاصةً أن الموكب كان يضم كبار رجال الدولة في إيران.

ومن ناحية أخرى، فإن فرق الإنقاذ التي بلغت نحو ٤٠ فرقة، قد تأخرت في الوصول إلى موقع الطائرة لأكثر من ١٥ ساعة. صحيح أن الطبيعة الجبلية والظروف الجوية للمنطقة حالت دون التمكن من الوصول لموقع الطائرة بشكل أسرع، إلا أن تمكن طائرة مُسيّرة تركية من طراز «اكنجي» من تحديد موقع تحطم المروحية، قد يؤشر على ضعف الإمكانات لدى الجانب الإيراني فيما يتعلق بأدوات الإنقاذ والبحث. وربما حفظاً لماء الوجه، أعلن قائد فيلق عاشوراء للحرس الثوري بمحافظة أذربيجان الشرقية، أصغر عباسقلي زاده، أن مُسيّرات إيرانية هي التي حددت موقع المروحية، بالرغم من أن مشاركة المُسيّرة التركية جاءت بناءً على طلب تقدمت به طهران لأنقرة، وفق ما أشارت إليه وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا».

٤- توجيه اللوم للولايات المتحدة:

بالرغم من إعلان واشنطن، بشكل رسمي، أنها لم يكن لها أي دور في سقوط الطائرة الإيرانية التي كانت تقل رئيسي ومرافقيه، حسبما أفاد وزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن؛ فإن ذلك لم يثن بعض الأوساط في طهران من توجيه اللوم للولايات المتحدة وتحميلها جزءاً من المسؤولية؛ إذ صرّح وزير الخارجية الإيراني الأسبق، محمد جواد ظريف، بأن الولايات المتحدة هي «المتسببة في سقوط مروحية الرئيس الإيراني»؛ بسبب فرضها عقوبات على قطاع الطيران في إيران، ومنع إدخال قطع تحديث الطائرات.

وجدير بالذكر أن الطائرة المنكوبة هي مروحية من طراز «بيل ٢١٢» أمريكية الصُنع، يعود إنتاجها لعام ١٩٦٨، وكانت طهران قد حصلت عليها قبل ثورتها في ١٩٧٩. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المسؤولين الإيرانيين كانوا قد طالبوا قبل أيام من وقوع الحادث، باستبدال الطائرات الأمريكية التي يستخدمها المسؤولون بأخرى روسية، حتى يتسنى لهم تحديث أجزائها والحصول على قطع الغيار اللازمة.

٥- شكوك حول احتمالية أن يكون الحادث مُدبّراً:

ذهبت بعض التقديرات إلى احتمالية أن يكون حادث سقوط طائرة رئيسي ومرافقيه مُدبّراً، وتستند في ذلك إلى فرضية أن هذه الطائرة هي الوحيدة – من بين ثلاث طائرات كانت ضمن الموكب العائد من المنطقة الحدودية بين إيران وأذربيجان– التي تعرضت للسقوط، في حين وصلت المروحيتان الأخريان بسلامة إلى وجهتهما، بالرغم من تعرضهما لنفس الأجواء والتضاريس الصعبة. علاوة على كون الطائرة الرئاسية أكثر كفاءة من الطائرتين الأخريين، والطيار الرئاسي يُفترض أن يكون أكثر كفاءة من الطيارين الآخرين.

يُضاف إلى ذلك، ما كشفه وزير النقل التركي، عبدالقادر أورال أوغلو، في ٢٠ مايو الجاري، بأن المروحية التي كان يستقلها رئيسي لم تكن مزودة بنظام إشارات أو أنه كان معطلاً على الأرجح؛ وهو ما أدى إلى عدم وصول إشارات للجانب التركي – الذي يدخل المجال الجوي الإيراني ضمن نطاق مراقبته– بأن الطائرة قد سقطت، ومن ثم تحديد مكان سقوطها. بيد أن تلك الطروحات تظل مجرد تكهنات لا يوجد ما يؤكد صحتها.

٦- تعاطف إقليمي ودولي:

عكست حادثة سقوط طائرة رئيسي ومرافقيه ووفاتهم، تعاطفاً إقليمياً ودولياً واسعاً، إذ أبدى عدد من الدول استعداده للمشاركة في عمليات البحث عن الطائرة الرئاسية المفقودة، ومنها: دولة الإمارات والسعودية وقطر وتركيا وباكستان وروسيا، وغيرها. كما انهالت البيانات التي تعزي في وفاة الرئيس الإيراني ووزير خارجيته من جانب طيف واسع من الدول حول العالم.

ويُعد ذلك نتيجة للسياسات التي انتهجها رئيسي خلال توليه منصب الرئيس الإيراني، منذ أغسطس ٢٠٢١، والقائمة على نسج شبكات واسعة من العلاقات الخارجية واقتحام مساحات جديدة لم تكن في اهتمام طهران من قبل؛ إذ انضمت إيران، خلال عهد رئيسي، إلى منظمتي شنغهاي وبريكس، كما فتحت صفحة جديدة من العلاقات مع دول المنطقة، بدأتها بتوقيع اتفاق عودة العلاقات مع السعودية في ١٠ مارس ٢٠٢٣، وأجرى وزير خارجيتها الراحل عبداللهيان جولات عديدة شملت دولاً إفريقية ولاتينية وآسيوية.

تأثيرات مُحتملة:

يمكن الإشارة إلى أبرز الانعكاسات التي قد يفضي إليها حادث سقوط الطائرة وغياب رئيسي وعبداللهيان عن المشهد، على النحو التالي:

١- انكفاء إيران على الداخل مؤقتاً:

من المُرجح أن تُسفر الفترة الانتقالية الحالية في إيران، عن انكفائها على ترتيب البيت الداخلي، مرحلياً، لحين انتهاء المدة المحددة لإجراء انتخابات رئاسية وهي ٥٠ يوماً، ثم الدخول في ماراثون انتخابات رئاسية واختيار رئيس وتشكيل حكومة بعد ذلك؛ لذا قد تشهد بعض الملفات الخارجية تجمداً خلال الفترة المقبلة، ومنها على سبيل المثال، المباحثات غير المباشرة التي كان قد أُعلن عنها قبيل الحادث، التي جرت بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين في سلطنة عُمان؛ وهو نفسه ما حدث عندما تولى رئيسي؛ إذ تجمدت المباحثات التي كانت تجرى في نهاية عهد الرئيس الإيراني الأسبق، حسن روحاني، لعدة أشهر. كما قد تتجنب طهران أي أعمال من شأنها استفزاز الولايات المتحدة أو إسرائيل خلال هذه الفترة، إلا أن ذلك قد يكون بشكل مؤقت، ومن ثم تعود طهران لإدارة تلك الملفات مرة أخرى.

٢- تزايد المطالب بتحديث البنية التحتية:

في ضوء ذهاب أغلب الترجيحات إلى أن طائرة رئيسي ومرافقيه سقطت نتيجة تقادمها وعدم تحملها الظروف الجوية الصعبة، فإنه يُحتمل أن تتزايد المطالب في الداخل حول ضرورة تحديث البنية التحتية وتحديث الطائرات الإيرانية التي أضحت متهالكة؛ نتيجة عدم تحديث قطع غيارها وصيانتها. وربما يقود ذلك إلى أحد أمرين: الأول الضغط على روسيا والصين للحصول على طائرات حديثة، وتجدر هنا الإشارة إلى أن الدولتين وبالرغم من تعاونهما مع إيران، فإن هذا التعاون محكوم بسقف العقوبات المفروضة على طهران وخشيتهما من الوقوع تحت طائلة تلك العقوبات، والأمر الثاني قد يتعلق بتخفيف حدّة التوتر مع الغرب والقوى الأوروبية؛ بما قد يسمح بحلحلة للملف النووي المتعثر، وإزالة العقوبات المفروضة على إيران تدريجياً أو جزء منها.

٣- الإبقاء على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية:

من غير المُحتمل أن تشهد ملفات إيران الإقليمية والدولية تغييرات نتيجة وفاة رئيسي وعبداللهيان؛ وذلك في ظل الصلاحيات الكبيرة للمرشد الإيراني وقيادات الحرس الثوري أصحاب الهيمنة والسيطرة في إدارة الملفات الخارجية. صحيح أن بعض الرؤساء ووزراء الخارجية في إيران قد أدوا دوراً في محاولة تعديل بعض السياسات الخارجية؛ وهو ما حدث في عهد روحاني وجواد ظريف، إلا أن ذلك لم يتحقق بشكل كبير؛ نتيجة معارضة المرشد ومجلس الشورى (البرلمان)، الذي كان يُسيطر عليه التيار الأصولي المتشدد، لسياسات روحاني وظريف. والجدير بالذكر أن الأصوليين المتشددين يسيطرون بشكل شبة كامل على مجلس الشورى الحالي، الذي أجريت انتخاباته في أول مارس ٢٠٢٤.

كما يمكن التدليل على ذلك بأن غياب قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، عقب اغتياله في بغداد، مطلع عام ٢٠٢٠، لم يُغير من توجهات السياسة الخارجية الإيرانية سواء تجاه المنطقة أم العالم، بل استمرت كما هي وإن تأثرت تكتيكاتها.

ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يُميّز النظام في إيران من تراتبية شديدة التعقيد؛ إذ يمتلك مؤسسات قوية، تُسيّرها عقيدة وأيديولوجية راسخة، وللأفراد والأشخاص فيها تأثير محدود. والدليل على ذلك أن وفاة مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران وقائد ثورتها، آية الله الخميني، لم تُسفر عن أي تغيير في توجهات النظام الإيراني، بل ربما اتجه النظام إلى مزيد من تكريس التشدد في عهد خلفه خامنئي.

٤- حسم ملف اختيار المرشد القادم:

مثّل إبراهيم رئيسي أحد أبرز المرشحين الأوفر حظاً لتولي منصب المرشد، في حال خلو هذا الأخير، ووصفته بعض الأوساط بأنه كان «مرشح الدولة العميقة»، على أساس أنه جاء من السلك القضائي، الذي ترأسه قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية. ومع غيابه عن المشهد، ربما أصبح الطريق معبداً أمام نجل المرشد الحالي، مجتبى خامنئي، لخلافة والده في المنصب الأهم في إيران، خاصةً بعد إبعاد عدد من المرشحين البارزين من أمثال رئيس مجلس الشورى السابق، علي لاريجاني، ووفاة آخرين من أمثال الرئيس الإيراني الأسبق، هاشمي رفسنجاني، والمرجعين الدينيين البارزين محمود هاشمي شاهرودي ومحمد مصباح يزدي.

وربما قام النظام الإيراني، خلال الفترة الأخيرة، بتهيئة الأجواء السياسية والإعلامية تمهيداً لاحتمالية خلافة مجتبى خامنئي؛ إذ تشكل مجلسا الشورى وخبراء القيادة، بشكل أساسي، من الأصوليين المتشددين، ليكونا «أكثر إطاعة» تمهيداً لاختيار المرشد القادم.

وفي الختام، يمكن القول إن وفاة الرئيس الإيراني، رئيسي، ووزير خارجيته، عبداللهيان ربما لن تكون لها تداعيات كبيرة على الخطوط العامة التي يتبناها النظام الإيراني في إدارته للملفات الداخلية والخارجية؛ إذ إن التراتبية التي يتسم بها هذا النظام أثبتت أنه قادر على التكيف ولديه مناعة ذاتية يستطيع من خلالها إعادة إنتاجه نفسه مرة أخرى؛ لذا من المُرجح أن تستمر السياسات المتشددة للنظام الإيراني في الداخل والخارج؛ نظراً لأنها ترتبط بمصالح أساسية له، وليس من الوارد تخليه عنها إلا إذا حدث تغيير هيكلي في بنية النظام نفسه.

*باحث متخصص في الشأن الإيراني

الباحثة ضياء عبد :

صعود الأنظمة الاستبدادية في القرن الحادي والعشرين

مركز أبحاث INNOV8/ الترجمة: المرصد

ملخص تنفيذي :

في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهرت موجة مثيرة للقلق من الاستبداد العالمي، على الرغم من الموجات الثلاث السابقة من التحول الديمقراطي. ساهمت العوامل الخارجية مثل السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتقاعس المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة في إعادة نمو الاستبداد.

ومع ذلك، فإن هذه العوامل الخارجية لا يمكن أن تنافس فعالية العوامل الداخلية مثل الديمقراطية الضحلة. وبدون «الضوابط» و«التوازنات»، يمكن للحكام

> عودة الاستبداد تغذيها السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتقاعس الأمم المتحدة

المستبدين التلاعب بالنظام وإعادة تشكيله بسهولة، حيث تتركز السلطة في أيديهم، بدلاً من فروع الحكومة المختلفة؛ مما يؤدي إلى انتخابات «سباق الرجل الواحد» التي من خلالها يسيطرون على السلطة.

ولضمان فعالية الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن تعمل القوى الداخلية على تغذية النظام من خلال تشكيل نظام ديمقراطي يعكس السياق وإجراء تغييرات مستمرة في قوانينه ودساتيره لتعكس احتياجات المجتمع وتفضيلاته. ويوضح نموذج كوستاريكا مدى قوة الجذور القوية للديمقراطية في النجاة بنجاح من قوى «تأثير الجوار» الخارجية التي ربما كانت سبباً في تغيير النظام.

وبغض النظر عن القوى الخارجية، فإن الافتقار إلى الأرض الوطنية الخصبة والإرادة لتبنيها، لا يمكن زرع الديمقراطيات فيه، ولا يمكن أن يتجذر بقوة لمقاومة الموجات العكسية من الاستبداد.

رد الفعل العنيف

لقد شهد العالم ثلاث موجات من التحول الديمقراطي، وأعقبت كل منها موجة عكسية من الاستبداد. بعد ولادة الموجة الثالثة في القرن العشرين ، كان من المعتقد أن الديمقراطية قد عززت جذورها في جميع أنحاء العالم، وأن خطر الاستبداد قد تضاءل في الخلفية.

ولكن في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تردد صدى التنبيه المزعج بشأن موجة الانعكاس في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من التركيز الكبير على هذه الظاهرة عبر التاريخ، إلا أنها لا تزال تتكرر.

أحد الخطوط المحددة بين الديمقراطية والاستبداد الذي يمكن التعرف عليه بسهولة هو أسلوب الحكم: في النظام الهرمي للاستبداد، لا يستطيع الناس التعبير عن آرائهم للشخص الموجود على قمة التسلسل الهرمي. على عكس الديمقراطية، حيث يكون النظام عموديًا، ويمكن للناس التعبير عن آرائهم من خلال الممثلين المنتخبين في الهيئات الحكومية المختلفة، فإن أحد الأمثلة المرتبطة بهذا النوع من الحكم هو حكومة الولايات المتحدة ذات الفروع الثلاثة؛ حيث يكون الرئيس قطعة واحدة من أحجية السلطة لأنه لا يستطيع التصرف بشكل منفصل عن الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة.

إن الاعتراف المتزايد بحقوق الإنسان التي عززتها الديمقراطية على مر السنين هو جانب إيجابي للنظام السياسي، الذي أصبح الآن تحت تهديد الاستبداد، ويضع الأساس لحدوث المزيد من الانتهاكات الإنسانية، لا سيما من خلال تضمين اللجوء المتكرر إلى الجيش القوة لحل الخلافات السياسية التي كان لها آثار ملموسة على حياة الإنسان وأمنه على سبيل المثال، مما أدى إلى صراعات في ليبيا أو اليمن أو سوريا أو إطلاق روسيا «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا في عام ٢٠٢٢.

الهدف من هذه الورقة هو التأكيد على العوامل الرئيسية التي تخصب الأرض للموجة الأخيرة من الاستبداد والطرق التي ترسيخ ظاهرة التحول الديمقراطي.

النظام البيئي الدولي المخصب

تخلق العوامل الخارجية نظامًا بيئيًا دوليًا خصبًا لنمو وانتشار موجة الاستبداد، وتعد السياسة الخارجية للقوى

الكبرى سياسة حاسمة.

بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، برزت الولايات المتحدة كواحدة من القوى العظمى، ووجهت سياساتها الخارجية نحو تعزيز الديمقراطية وفرضها على عدة دول، بما في ذلك دول تحالف المحور المهزومة وهي ألمانيا واليابان وإيطاليا. ركزت هذه الجهود أيضًا على تقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية لفرنسا واليونان حيث كانا مهددين من قبل الأيديولوجية الشيوعية المنافسة.

وتزايد تدفق موجة التحول الديمقراطي، وتحولت العديد من الأنظمة غير الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية، مثل البرازيل عام ١٩٤٥، والأرجنتين عام ١٩٤٦، على سبيل المثال لا الحصر.

عندما تطورت الحرب الباردة، تنازلت الولايات المتحدة باستمرار عن دعمها للديمقراطية لصالح الحكام العسكريين والطغاة الذين دعموها ضد منافسها الاتحاد السوفييتي. بدأ الحكام غير الديمقراطيين في اكتساب السلطة؛ بدأت موجة الاستبداد تتدفق أعلى من موجة التحول الديمقراطي الخفية، مما أدى إلى ولادة الأنظمة الاستبدادية في البرازيل عام ١٩٦٤ والأرجنتين عام ١٩٦٦.

لقد حدثت ولادة الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي من جديد في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١، والتي غذتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها نهجاً مهيمناً مرة أخرى. خلال تلك الفترة دعمت الولايات المتحدة الحكام الديمقراطيين، وفي الوقت نفسه جعل الكونجرس مساعداته الخارجية مشروطة بمعايير حقوق الإنسان في البلدان المتلقية، مما أرسل رسالة إلى تلك الدول غير الديمقراطية بأنها فقدت حليفًا خارجيًا قويًا.

كانت الأحداث البارزة في تلك الفترة هي نهاية الدكتاتورية في إسبانيا والبرتغال والبرازيل والانهيار النهائي للاتحاد السوفييتي. بالإضافة إلى الأرجنتين التي حافظت على وضعها الديمقراطي منذ ذلك الحين.

> **الديمقراطية الضحلة يمكن أن تلعب دورا أكثر فعالية في عودة الاستبداد**

السبب وراء مثل هذه الأحداث الديناميكية هو الترابط بين العالم الذي خلقته العولمة؛ تغذيها دوافع تجارية ومالية واجتماعية وسياسية. وهذا ما يجبر الدول على تغيير اتجاهها حسب إرادة شركائها في المصالح.

مع مرور الوقت، تزايد عدم اتساق دعم الولايات المتحدة للديمقراطية بسبب تعزيز علاقاتها مع الأنظمة الاستبدادية مثل المملكة العربية السعودية وفيتنام. بالإضافة إلى صعود روسيا ومن ثم الصين كقوتين من القوى الكبرى في العالم.

في نهاية المطاف، تم تقليل الضوابط على إساءة استخدام الحكم الاستبدادي وقبضته على السلطة، مما أدى إلى ولادة الموجة الثالثة من الاستبداد.

فقد نجحت كل من روسيا والصين المتمتعتين بالتمكين الذاتي في تنمية اقتصادهما وقوتهما السياسية على الساحة الدولية، فضلاً عن تعزيز الشبكة العابرة للحدود الوطنية التي بنتها الدولتان مع زعماء آخرين مثلهم مثل بشار الأسد في سوريا.

وكانت الشبكة العابرة للحدود الوطنية تخدمهم في نشر المعايير الاستبدادية من خلال تقديم الدعم للحكام غير الديمقراطيين؛ وهذا في المقابل أدى إلى تعزيز جذور الاستبداد في الدول غير الديمقراطية.

يتم الدعم في معظم الحالات من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية، لمواجهة الجهود التي تبذلها

> في الديمقراطيات الضحلة، يسيطر المستبدون على السلطة في الحكومة

الديمقراطيات في ردها على الانتخابات والانقلابات الصورية بإجراءات مثل العقوبات الاقتصادية.

على سبيل المثال، تعاونت روسيا والصين وتركيا لتوفير التجارة والاستثمار للنظام الفنزويلي، مما أدى إلى تعويض العقوبات المفروضة على البلاد بسبب الانتخابات المزورة والحملات القمعية ضد المعارضة.

وقد أدى تأثير تعاونهم إلى إيقاف عمل الأمم المتحدة. استخدمت روسيا والصين، بصفتهما العضوين الدائمين في الأمم المتحدة، حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار يضمن استمرار تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية دون موافقة الحكومة السورية، وهي حليف لهما، مما يضمن استمرار حكم الأسد.

إن تقاعس المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة عن الأحداث الحاسمة التي تشهدها انتهاكات حقوق الإنسان، هو عامل آخر يزيل العوائق أمام تدفق موجة الاستبداد. ويؤكد بعض المحللين أن ما حدث مع الحرب الأهلية السورية هو ما مهد الطريق للأزمة الحالية في أوكرانيا.

يشير البعض إلى الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ باعتباره العامل المحفز.

تعود جذور هذه القضية إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي منح الأعضاء الخمسة الدائمين، بما في ذلك روسيا والصين، حق النقض. وبدون إجماع بين هؤلاء الأعضاء، لا يمكن تنفيذ القرارات.

الأرض الخصبة الوطنية

إن العوامل الخارجية مثل تحول السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتقاعس الأمم المتحدة كلها قوى دافعة وراء عودة الاستبداد. ومع ذلك، فهي غير كافية لمنافسة فعالية القوى الداخلية مثل الجذور الضحلة للتحول الديمقراطي، والتي تساعد الحكام المستبدين على إعادة تشكيل النظام السياسي أو التلاعب به بسهولة.

قد تمر كل دولة بأوقات مضطربة، وقد يتغير القادة، وقد يمر العالم بموجات مختلفة من تغيير الأنظمة، ولكن ما يخصب الأرض أمام المستبدين للسيطرة على السلطة هو الافتقار إلى آليات «الضوابط» و«التوازنات»، كما هو الحال في بعض الدول. ولم تترسخ الديمقراطية بجذور قوية لتشمل هذه الآليات.

إن إرساء الأساس الديمقراطي يبدأ بتقسيم السلطات الحكومية إلى فروعها المختلفة. بحيث يستطيع كل فرع بقوته الفردية التحقق والتوازن بين الفروع الأخرى؛ وعادة ما تكون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما في مثال النظام الأمريكي.

الشيكات هي آليات تسمح للمؤسسات بتقييد بعضها البعض؛ عن طريق عرقلة أو تأخير أو انتقاد القرارات. تسمح التوازنات للنظام السياسي بأن يعكس مختلف الأصوات والمصالح؛ وهذا يشمل هياكل مثل الفيدرالية، التي تتكون من حكومة وطنية ودون وطنية. بالإضافة إلى سمات أوسع للعمل الديمقراطي، مثل الأحزاب السياسية المختلفة.

وتشكل هذه الآليات أهمية بالغة لمنع تركز السلطة في يد زعيم أو حزب سياسي، وخاصة النسخة المحدثة من المستبدين، الذين يعكرون مياه العالم، مما يجعل من الصعب الاعتراف بهم لأنهم ليسوا ديمقراطيين أو استبداديين بالكامل. تتكون حكومتهم من فروع مختلفة، ويجرون انتخابات ويسمحون ببعض الحريات المدنية.

على الرغم من أن درجة الحريات المدنية تتغير في نظام استبدادي إلى آخر؛ وبعضها أكثر تقييدًا مثل كوريا الشمالية، الدولة التي يعيش شعبها في عزلة تامة عن بقية العالم، مع الحد الأدنى من الحرية الشخصية. وعلى النقيض من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يسمح بدرجة معينة من الحرية ويستخدم الأدوات الحديثة مثل وسائل الإعلام لتوسيع نفوذه، بدلاً من تكتيكات القمع الكلاسيكية.

ومع ذلك، فإن «الانتخابات المرحلية» هي الموضوع المشترك بين هذه الأنظمة الحاكمة، لأنه من الناحية النظرية فقط، من الممكن الاحتفاظ بالمعارضة، حيث تتركز السلطة في أيدي المستبد. توجد فروع مختلفة للحكومة، ولكن ليس لها صلاحيات منفصلة؛ تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس ومستشاريه المسؤولين عن تطبيق القوانين وتوجيه الإدارات المختلفة بما في ذلك وزارة الدفاع التي تعد جزءًا من السلطة التنفيذية. ويهيمن الحزب الحاكم أيضًا على السلطة التشريعية المسؤولة عن سن القوانين.

لذا، فنظرًا لوقوع كليهما تحت سيطرة المستبد، فإن السلطة القضائية، في ظل القمع السياسي لكلا الفرعين، ليس لديها خيار سوى تطبيق القوانين التي يفرضها كل منهما. ولهذا السبب فإن الهيئات الحكومية غير قادرة على إجراء الضوابط والتوازنات.

على سبيل المثال، يستطيع فلاديمير بوتين، مع قوات الأمن الموالية له، والهيئة التشريعية المكونة من الحزب الحاكم وفصائل المعارضة المطواعة، والقضاء الخاضع، والمناخ الإعلامي الخاضع للسيطرة، توجيه نتائج الانتخابات لصالحه. وتقوم السلطات في كثير من الأحيان بإجراء تغييرات على قانون الانتخابات وتوقيت الانتخابات لضمان فوزه وهزيمة المعارضة.

وفي عام ٢٠٢٠، وقع بوتين على قانون يسمح

> **أسلوب الحكم هو أحد الخطوط المحددة بين الديمقراطية والاستبداد**

باستخدام التصويت الإلكتروني في روسيا، وآخر يسمح بفترة تصويت مدتها ثلاثة أيام؛ وأكد النقاد أن المهلة الزمنية الموسعة سمحت للمسؤولين بالتلاعب بالنتائج على نطاق أوسع.

ويعكس هذا الجذور الضحلة للديمقراطية، لأن الديمقراطية في أغلب الحالات كانت عبارة عن عملية من أعلى إلى أسفل؛ تفرضها قوى خارجية.

في حين أن الناس في مثل هذا السياق لديهم تاريخ طويل مع النمط الهرمي للحكم: الملكية، والإمبريالية، والقبلية، والدكتاتورية، وما إلى ذلك. ويثبت لهم التاريخ أن الحكام المستبدين حاسمون وقادرون على مواجهة القوانين لمحاربة ما يسمى بأعداء الأمة الخارجيين والداخليين، مما يؤدي إلى إضعاف جذور الديمقراطية.

إن عودة الاستبداد تغذيها عوامل خارجية بما في ذلك السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتقاعس الأمم المتحدة، فضلا عن العوامل الداخلية مثل الديمقراطية الضحلة التي يمكن أن تلعب دورا أكثر فعالية.

الديمقراطية تنمو بجذور قوية

ولا يمكن تحقيق المكاسب السريعة من خلال الديمقراطية، لأنها عملية مستمرة، بل بالأحرى، عملية من القاعدة إلى القمة في القرن الحادي والعشرين .

ولضمان فعالية الديمقراطية، يجب أن تكون القوى الداخلية هي التي تغذي النظام؛ من خلال تشكيل نظام

> الاعتراف المتزايد بحقوق الإنسان هو جانب إيجابي للنظام السياسي

ديمقراطي يعكس السياق، وإجراء تغييرات مستمرة في قوانينه ودساتيره لتعكس احتياجات المجتمع وتفضيلاته.

وتشكل الديمقراطية في كوستاريكا أحد الأمثلة التي تشع بقوة الجذور القوية للديمقراطية في قدرتها على الصمود في مواجهة القوى الخارجية «لتأثير الجوار» التي ربما كانت سبباً في تغيير النظام. لقد تحولت البلاد إلى الديمقراطية في عام ١٩٤٨ وظلت على قيد الحياة منذ ذلك الحين.

من أجل ضمان استمرارية تقليدها القوي للحكم المدني، ألغت البلاد في عام ١٩٤٩ قواتها العسكرية عن طريق إصلاح الدستور. ويحظر الدستور الجديد وجود قوة دائمة ولكنه لا يمنع تشكيل قوات عسكرية مؤقتة.

وبعد إعلان حالة الطوارئ الوطنية، يستطيع كونغرس كوستاريكا أن يأذن بإنشاء قوة مؤقتة وتدريبها.

على عكس البرازيل التي حدث فيها تغيير النظام مع كل موجة بسبب الجذور القوية للديكتاتورية العسكرية التي تعمل كحاجز أمام التحول الديمقراطي في البرازيل. تشبه النباتات الغازية التي تمتص معظم التغذية من التربة وتوقف تدفق التغذية للنباتات الأخرى.

لعب وجود القوة العسكرية في الحياة السياسية في البرازيل دورًا كبيرًا في ولادة الانقلابات، حتى الانقلاب الأخير الذي أطاح بالرئيسة ديلما روسيف في عام ٢٠١٩، وذلك بسبب زيادة الدور القيادي للقوات المسلحة البرازيلية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إن العودة إلى تقليد إجراء التغييرات السياسية من خلال إجراء انقلابات عسكرية يمنع المبادئ الديمقراطية من التجذر.

أحد أسباب نجاح الديمقراطية وبناء جذورها القوية في إسبانيا هو أنها انتقلت بسلاسة إلى ملكية دستورية ديمقراطية دون تدخل أجنبي مباشر؛ كان الملك خوان كارلوس بمثابة المحرك الأساسي للمرحلة الانتقالية بعد حرب أهلية و٤٠ عامًا من الديكتاتورية.

لقد كان قادرًا على سد الفجوة بين الحركات الإصلاحية والديمقراطية، إلى جانب النخب العسكرية والدينية والاقتصادية القديمة.

اليوم، التاج هو رأس الدولة، ورئيس الوزراء المنتخب هو رئيس الحكومة. يوازن النظام الجديد بين السياق التاريخي، الذي هيمنت فيه الملكية بمفاهيمها المختلفة على المشهد السياسي.

تتمتع نيوزيلندا بسجل طويل من الانتخابات الحرة والنزيهة، وفي ضمان الحقوق السياسية والحريات المدنية. وفي عام ٢٠١٩، قدمت رئيسة الوزراء آنذاك جاسيندا أدرين تشريعًا مشتركًا بين الحزبين بشأن مراقبة الأسلحة بعد هجوم مميت على المجتمع المسلم، على الرغم من اهتمام معظم السكان بالأسلحة لأنهم بطبيعتهم صيادون.

إن الإصلاح من أجل الأهداف طويلة المدى هو الذي يساعد الديمقراطية على البقاء وترسيخ جذورها القوية، لأن الناس يفقدون الثقة عندما تفشل الحكومة الديمقراطية في حماية حقوقهم وحرياتهم.

المملكة المتحدة هي دولة ديمقراطية برلمانية، وتعمل مختلف فروع الحكومة على تحقيق التوازن بين التاج والحكومة والبرلمان. هناك بعض المؤسسات الرئيسية التي تعمل كضوابط وتوازنات في السلطة

التنفيذية التي تتكون من التاج والحكومة، بما في ذلك رئيس الوزراء والوزراء.

الفرع الأول هو البرلمان الذي يوفر الفحص الأساسي، والثاني هو المحاكم من خلال تطبيق القوانين التي وضعها البرلمان، والثالث يتم توفيره من قبل مسؤولين محايدين، والفحص المؤسسي الرئيسي الرابع يتم توفيره من قبل وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

وكان تنفيذ هذه الآليات قوياً بما يكفي لرد محاولة رئيس الوزراء السابق بوريس جونسون تفكيكها خلال فترة وجوده في منصبه.

التوازن هو المفتاح

ومع ذلك، قد تكون هناك عيوب مرتبطة بالضوابط والتوازنات القوية لأنها تسمح لمجموعة واسعة من المشاركين وتمنع اتخاذ إجراءات أحادية. ترك فراغ قد يعطي فرصة لصعود المستبد؛ من خلال إظهار الإجراءات الحاسمة. على سبيل المثال، أدت قبضة الولايات المتحدة الشديدة على تنفيذ آليات الضوابط والتوازنات إلى جعل البلاد أقرب إلى خطر الجمود، مما أدى إلى فوز رئيس غير تقليدي مثل دونالد ترامب.

ومن خلال خطاباته الخطابية التي عادة ما يتم تشبيهها بالخطابات الفاشية، تمكن من جذب انتباه الناخبين الأمريكيين. أحد الأمثلة على ذلك هو تأكيد ترامب على أن المهاجرين «يسممون دماء بلادنا» ويجب إجبارهم على المغادرة: إظهار الحسم. في استطلاع للرأي، أيد ٣٨٪ من الأمريكيين وجود رئيس «مستعد لخرق بعض القوانين» من أجل «وضع الأمور في نصابها الصحيح» مع البلاد.

التوازن أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الضوابط والتوازنات الفعالة دون منع الحكومة من اتخاذ إجراءات حاسمة. وهذه خطوة أساسية نحو منع صعود جميع

> **إرساء الأساس الديمقراطي يبدأ بتقسيم السلطات الحكومية إلى فروعها المختلفة**

أشكال المستبدين، حيث ينشأون من بيئات يغذيها التطرف. حتى في التاريخ، فإن ولادة القومية التي أدت إلى تشكيل الدول القومية، جعلت الجماهير تنظر إلى القومية كقوة إيجابية، ولم يتمكن سوى القليل من التنبؤ بأن كونك قوميًا متطرفًا سيؤدي إلى ولادة الفاشية، مما يتسبب في نطاق واسع من المعاناة الإنسانية. .

الخروج من عقلية الضحية

حتى الآن، لم يمنع إلقاء اللوم على الرجال الأقوياء ووصفهم بأنهم الأشرار من صعودهم إلى السلطة في حقيقة أنهم ما زالوا على قيد الحياة في القرن الحادي والعشرين. يتحمل كل من اللاعبين التاليين نصيبه من المسؤولية؛ القوى الكبرى في دعم الحكام غير الديمقراطيين، وتقاعس المؤسسات الدولية، والدول التي بدلاً من العمل على تعزيز جذور الديمقراطية تختار دعم الرجال الأقوياء.

إن الدول التي تدفن رؤوسها وتأمل أن تهب رياح الاستبداد، لا تساعد القضية أيضًا، لأنه مع انخفاض معايير الديمقراطية في مكان واحد، فإنها ستضع أساسًا أكثر اتساعًا لمزيد من المستبدين للوصول إلى السلطة.

رحلة جديرة بالاهتمام

إن عملية إنشاء نظام بيئي وطني سليم هي عملية متعددة الأبعاد، وتحتاج إلى مشاركة مختلف مكونات

> **الإصلاح من أجل الأهداف طويلة المدى يساعد الديمقراطية على البقاء**

المجتمع.

وفي هذا السياق، يلعب المواطنون دوراً حاسماً من خلال المشاركة الفعالة في الشؤون الوطنية الحاسمة من خلال المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، لمنع الأمة من الخضوع بلا شك للسلطات الحاكمة وتحمل نصيبها من المسؤولية.

والعقلية المطلوبة لمنع صعود الحكام المستبدين تتلخص في أنه إذا تساءل كل مواطن عن التأثير الـذي قد تخلفه البيئة السياسية الوطنية اليوم على احتمالات تغيير النظام، فهل يؤدي ذلك إلى ديمقراطية أكثر صحة أم إلى انحدارها؟

كما أن دور وسائل الإعلام حاسم أيضًا لأنه يمكنه نشر النوع الصحيح من الوعي بين الناس وتثقيفهم حول أولويات الأمة. بالإضافة إلى دور حاسم آخر يتضمن فتح المناقشات بين المثقفين وصانعي السياسات؛ التي قد تحل التحديات من خلال توصياتهم الإبداعية والتحليل المتعمق.

يمكن للمثقفين مشاركة رؤاهم التي لا تقدر بثمن حول القواعد والمبادئ الديمقراطية التي تساعد على حماية حقوق الإنسان وتفسير المشهد السياسي الوطني للسكان.

ويستطيع صناع السياسات أن يقرروا الأولويات ومبادئ صنع القرار، فضلاً عن التداعيات المحتملة في عملية التنفيذ.

وفي الوقت نفسه، من الضروري تعزيز المؤسسات الدولية لتكون قادرة على العمل بشكل مستقل عن الهيمنة التي قد تسبب الركود. لقد أثارت قضية سوريا وغزة دعوات للإصلاح.

الخاتمة

إن عودة الاستبداد تغذيها عوامل خارجية بما في ذلك السياسات الخارجية للقوى الكبرى وتقاعس الأمم المتحدة، فضلا عن العوامل الداخلية مثل الديمقراطية الضحلة التي يمكن أن تلعب دورا أكثر فعالية.

في الديمقراطيات الضحلة، يسيطر المستبدون على السلطة في الحكومة، ويديرون مختلف الفروع دون فصل السلطات؛ ويهيمن الحزب الحاكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يمنع السلطتين التشريعية والقضائية من ممارسة الضوابط والتوازنات ويسمح لهما بإنفاذ القوانين.

لإنشاء نظام بيئي للديمقراطية، من الأهمية بمكان أن ندرك دور العوامل الوطنية في إنشاء نظام ديمقراطي يستجيب لمتطلبات المجتمع وتفضيلاته، ويكون أيضاً قوياً بما يكفي لتحمل موجة الانتكاس من الاستبداد.

وينعكس هذا بوضوح في حالة كوستاريكا، التي ظلت صامدة وسط موجات انقلاب الاستبداد منذ ركبت موجة الديمقراطية في عام ١٩٤٨.

***يقع مركز أبحاث iNNOV٨ في السليمانية، العاصمة الثقافية لإقليم كردستان العراق، وهو رائد في مجال الأبحاث والابتكارات المتطورة وتابعة لمؤسسة Media Corporation CHANNEL٨، تعمل iNNOV٨ أيضًا كمركز داخلي للأبحاث والعلاقات العامة للقناة.**

أحمد سالم الفلاحي:

فكر السلطة .. «مثل ما أوتي قارون»

تمثل السلطة حالة وجودية لا غنى عنها لأي تجمع بشري، فالسلطة هي القيادة، والقيادة لا بد لها أن تكون لها قوة ونفوذ -ليس من قبيل التسلط- وإنما لتنفيذ الأوامر والنواهي حتى تسير الأمور سيرًا طبيعيًا في هذا التجمع البشري، أو ذاك، ولذلك فهي تأخذ منحى الاستحواذ وهو منحى بقدر أنه لا بد منه لمتطلبات السلطة، إلا أنه في الوقت نفسه لا يخرج عن كونه جزءًا من السلطة، وليس السلطة مطلقة به.

ولذلك تظل في كثير من التجارب البشرية إشكالية فهم وتنفيذ هذا المفهوم «الاستحواذ» وهذا يقاس على كل مستويات السلطة، وليس فقط في مفهوم السلطة السياسية في أي نظام سياسي قائم، ولا نختزل المفهوم عندما نسقطه على مستوى الأسرة الصغيرة المكونة من زوج وزوجته وأولادهما فقط، حيث تتحقق السلطة، ويتحقق النفوذ، ويتحقق الاستحواذ، وتتحقق القوة.

وقد يفضي كل ذلك في حالة عدم الفهم للأدوار إلى مشاكل من شأنها أن تقوض عمل السلطة، وهذا مأزق الكثير من تجارب السلطة، والقليل مما هو ناجح في هذه التجارب سواء السابقة، أو اللاحقة، وإن استطاع الإنسان اليوم بحكم التجربة والمعرفة والمحاكاة إلى تنظيم أمر السلطة من خلال استحداث سلطات معززة لدور السلطة الأم «السياسية» وهي ما يعرف بالسلطات الثلاث:

التشريعية والتنفيذية، والقضائية.

ومع ذلك فلا تزال الخروقات والتجاوزات قائمة في مستويات هذه السلطات الثلاث، ولو بنسب متفاوتة، وتتعمق الصورة أكثر في تجاوز السلطات عندما يُغَيِّب القانون المنظم في كل سلطة، أو عندما تتقارب المصالح وتتداخل فيما يعرف بـ«تضارب المصالح» ولا ينقذ ذلك إلا مستويات الذكاء والفطنة والدهاء والتيقظ عند رأس هرم السلطة، حيث تؤول إليه الأمور كلها والعبرة بـ«الخواتيم».

ينظر إلى القيادة في مفهوم السلطة على أنها ليست استحقاقا في ذاتها، وإنما لا بد أن تعززها مجموعة من العوامل الداعمة لفاعليتها، وفي مقدمة هذه العوامل عامل المعرفة، وتزداد أهمية هذه المعرفة مع تقدم عمر السلطة.

فالخبرة العملية ليست كافية لتعزيز دورها، وفاعليته على الواقع؛ لأن هذا الأمر مرتبط بالأجيال المتلاحقة من المجموعات البشرية والذين هم من يكونون تحت قيادة السلطة، وبالتالي فإن لم يتواكب المستوى المعرفي الذي تقود به السلطة أجيالها، فإن العلاقة بين الطرفين معرضة لشيء من الصدام، أو على الأقل تباينات كثيرة في المواقف، وفي تطبيق ما تسعى السلطة إلى تنفيذه، من برامج وخطط إنمائية ، فلم يعد «فرض الأمر الواقع» مقبولا بصورة مطلقة في تجربة السلطة الحديثة، ومع التسليم لمنطق المعرفة فإنه لن يكون هناك فرض أمر واقع إطلاقا؛ لأن الأمر قبل فرضه على الواقع، فقد دخل في مناقشات، وتحليلات واستنتاجات، واستخلاص نتائج، وهذه الخطوات تتم كلها بالتوافق بين الطرفين.

> **يشكل المال أحد أهم الوسائل المهمة في فكر السلطة وقوتها**

ومن هنا تأتي أهمية السلطة التشريعية لـ«المجلس المنتخب» لأنه المجسر للمسافة الفاصلة بين السلطة السياسية الكبرى «قمة الهرم» وبين المجموعات البشرية التي تديرها هذه السلطة، ولذلك يذهب البعض في تقييم أخطاء السلطة التنفيذية إلى المنحى المعرفي بالدرجة الأساس، ومن ثم ينظر إلى السلطة القضائية وقوة الدور الذي تلعبه لتحييد أخطاء السلطة التنفيذية وتقويمها بما تسعى إلى تحقيقه السلطة السياسية بما يخدم المصلحة العامة، ومن هنا يأتي الحرص والمسعى إلى ضرورة بل حتمية أن تعمل هذه السلطات الثلاث وفق رؤية واضحة ومتكاملة، وبمسؤولية وطنية كبرى تتجاوز كل المظان الخاصة التي تؤثر على سير عملها، والـ«ضرب بيد من حديد» على كل من تسول نفسه اللعب بالخطط والبرامج التي تضعها السلطة السياسية لرفعة شأن الوطن، وخدمة مواطنيه.

يشكل المال أحد أهم الوسائل المهمة في فكر السلطة وقوتها ليس فقط لأنه يعزز القدرة على التملك - بكل ما تعنيه كلمة تملك - ولكنه يعزز الجانب الوجداني للنفس البشرية، وينقلها من حالتها العادية «الفطرة» إلى حالتها الشعورية القادرة على الحصول على ما لا يمكن للآخرين تملكه.

وهذا الشعور هو الذي يرسخ الانطباعات لدى الآخرين بضرورة السعي لجلب أكثر للمال، وعند البعض بأي طريقة كانت (حلالاً أم حرامًا) يضر بمصالح الآخرين أو غير ذلك، وهذه من الإشكاليات التي تواجهها السلطة، في كل مراحلها المستمرة، فالأمر ليس موقوتا بزمن معين من زمن السلطة، وعبء هذا الأمر أنه لا يتحمل وطأته في حالة الإخفاق الفرد نفسه، وإنما ترتفع أهميته على مستويات السلطة الكبرى،

ذلك أن أي إخفاق يقع فيه فرد ما من أفراد المجتمع في شأن الحصول على المال بطريقة غير قانونية، فإن مرد ذلك إلى إخفاقات في القوانين التي تضعها السلطة لتنظيم

المسألة المالية، وفيه نعود من جديد إلى القوة الرادعة التي تحمي المال العام، من ناحية، وإلى كف التطاول عليه من ناحية ثانية، وهذا الأمر يوجد تحديات مستمرة، ولن تتوقف عند مرحلة معينة من مراحل السلطة، وذلك لسبب مهم، وهو وجود الإنسان الفرد، المحكوم بتجاذبات نفسية كثيرة منها: الضعف، الطمع، المصلحة، القدرة على اختراق نقاط الضعف في القوانين، وبالتالي يظل القانون الناجز هو الكفيل لإيقاف من تسول له نفسه بأخذ ما لا يستحق.

تحل قصة قارون كأحد أهم الأمثلة المغرية لسلطة المال، وسلطة الحكم، والسلطة الشعورية للصورة الاحتفالية الزاهية البراقة التي تجذب الآخرين إليها، فهذه كلها تسيل لعاب ضعاف النفوس، وتحفز عندهم ضرورة الاستحواذ على المال والسلطة، فالمال وفق هذه الصورة أكبر ممول للسلطة، والسلطة بدون مال، تبقى كمن يمشي على عكاز، ولذلك جاءت ردة الفعل (... يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون) والمسألة أكثر كما جاء في النص القرآني أنها مرتبطة بالحياة الدنيا، والحياة الدنيا كما هو معروف مغرية إلى حد الاستسلام، والإنسان في تكوينه البيولوجي ضعيف، ولا يمكن أن يمسك نفسه أمام إغراءات المال والسلطة، وهذا من الفطرة، ولذلك فالذين يتحاشون السلطة، ويدفعون بأنفسهم دفعا أمام إغراءات المال، يبدو أنهم على قدر كبير من التحمل، وعلى قدر كبير من التوازن بين متطلبات الروح، ومتطلبات الجسد.

وهذا التوازن إن حصل لا بد أن يكون له استحقاق موضوعي وهو خبرة تراكمية في الحياة، معززة بعمر ممتد وصل إلى قناعة، مفادها أن كل الصور الاحتفالية المغرية التي تتراقص أمام عينيه، إنما هي صورة مؤقتة زائلة، لا تستحق أن يهدر فيها الإنسان تجربة حياته كلها، وهذه – إن حصلت – قمة العقلانية (فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون إنه لذو حظ عظيم، وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب

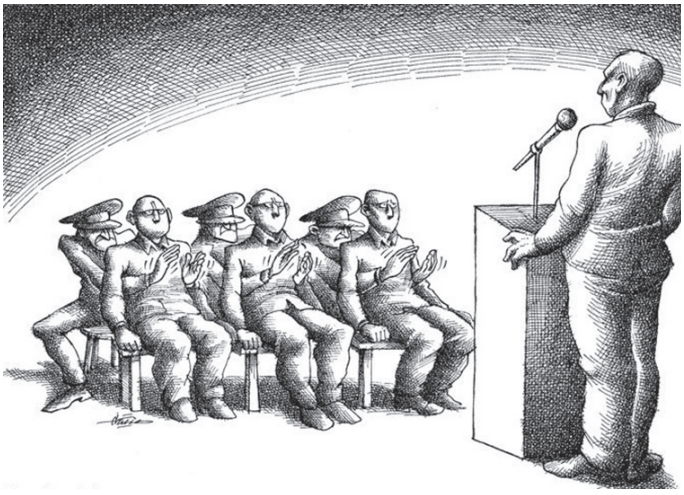

الله خير لمن آمن وعمل صالحا ولا يلقاها إلا الصابرون فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين) – الآية (٧٩) من سورة القصص –.

هنا أيضا أمر لا ينكره عاقل أن السلطة ومن خلال رمزيتها المعنوية قبل معرفة استحقاقاتها المادية المرهقة، تظل مغرية وربما إغراؤها يتجاوز إغراء المال، فعدد غير قليل من أصحاب الأموال لا ينظرون إلى ما يملكونه من أموال على أنه ذات أهمية بدون أن لا يعضد هذا التملك بسلطة ما، وهناك من يسعون إلى شيء اسمه «سلطة» حتى ولو كلفهم ذلك الكثير مما يملكونه مقابل سلطة ما، وهذا أمر واقع ويدركه الجميع، ولذلك فهناك من يعمرون في سلطة ما، ويحرصون كل الحرص على استمرارهم وبقائهم مع أن العمر البيولوجي لا يسعفهم على الاستمرار، ومع ذلك فلا يعيرون هذا الأمر أهمية ما، ولو تكالبت عليهم الأمراض، والعجز، وأصبحوا خارج دائرة استحقاقات السلطة الحديثة، وذلك ليقينهم المتواضع أنه ليس يسيرًا أن يحصل الواحد منهم على علاقة رابحة من الود مع الآخر، دون أن يكون متحققا أحد طرفي المعادلة (السلطة/ المال) حيث يمثل ذلك لديه فائدة كبرى (مادية/ معنوية) يسعى إلى تعظيم فوائدها .

*كاتب وصحفي عماني
*مركز الروابط الفكرية

جو إنجي بيكيفولد:

العالم ليس متعدد الأقطاب

مجلة «فورين بولسي»/ ترجمة:المرصد

من بين الحجج الأكثر إلحاحا التي ساقها الساسة والدبلوماسيون ومراقبو السياسة الدولية أن العالم أصبح متعدد الأقطاب أو قريبا. في الأشهر الأخيرة، ساق هذه الحجة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، والمستشار الألماني أولاف شولتز، ووزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. يزعم جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، أن العالم كان نظاما من « التعددية القطبية المعقدة « منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

وتنتشر هذه الفكرة أيضاً في عالم الأعمال: فمؤخراً أصدر بنك مورجان ستانلي الاستثماري ورقة استراتيجية بعنوان «الإبحار في عالم متعدد الأقطاب»، في حين تهتم كلية إنسياد، وهي كلية إدارة أعمال أوروبية محترمة، بالمهارات القيادية في مثل هذا العالم.

ولكن على الرغم مما يقوله لنا الساسة والنقاد والمصرفيون الاستثماريون، فإن القول بأن عالم اليوم يقترب من التعددية الأقطاب ليس إلا مجرد أسطورة.

الأسباب واضحة.

تشير القطبية ببساطة إلى عدد القوى العظمى في النظام الدولي، ولكي يكون العالم متعدد الأقطاب، يجب أن يكون هناك ثلاث قوى عظمى أو أكثر.

واليوم، لا يوجد سوى دولتين تتمتعان بالحجم الاقتصادي والقوة العسكرية والنفوذ العالمي اللازمين لتشكيل قطب: الولايات المتحدة والصين.

ولا توجد قوى عظمى أخرى في الأفق، ولن تكون كذلك في أي وقت قريب. ومجرد وجود قوى متوسطة صاعدة ودول عدم انحياز ذات تعداد سكاني كبير واقتصادات متنامية لا يجعل العالم متعدد الأقطاب.

ويبدو غياب الأقطاب الأخرى في النظام الدولي واضحا إذا نظرنا إلى المرشحين الواضحين.

وفي عام ٢٠٢١، كانت الهند سريعة النمو ثالث أكبر دولة منفقة على الدفاع، وهو أحد المؤشرات لقياس القوة. ولكن وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن ميزانيتها العسكرية لا تتجاوز ربع ميزانية الصين. (وربما تكون الأرقام في الصين أعلى مما يعتقد عادة).

واليوم، لا تزال الهند تركز إلى حد كبير على تنميتها. فلديها خدمة خارجية صغيرة الحجم، كما أن قواتها البحرية - وهي مقياس مهم للنفوذ في منطقة المحيط الهادئ الهندية - صغيرة مقارنة بالصين، التي أطلقت خمسة أضعاف الحمولة البحرية على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد تصبح الهند ذات يوم قطباً في النظام، ولكن ذلك اليوم ينتمي إلى المستقبل البعيد.

الثروة الاقتصادية هي مؤشر آخر للقدرة على ممارسة السلطة.

تتمتع اليابان بثالث أكبر اقتصاد في العالم، ولكن وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإن ناتجها المحلي الإجمالي أقل من ربع الناتج المحلي

> **فكرة مراكز القوى الناشئة تحظى بشعبية كبيرة قد تؤدي إلى أخطاء سياسية خطيرة**

الإجمالي للصين. أما ألمانيا والهند وبريطانيا وفرنسا ــ وهي الاقتصادات الأربعة الأكبر التالية في العالم ــ فهي أصغر حجما.

كما أن الاتحاد الأوروبي لا يشكل قطبا ثالثا، حتى لو قدم ماكرون وآخرون هذه الحجة بلا كلل. إن الدول الأوروبية لديها مصالح وطنية متباينة، واتحادها عُرضة للانقسامات.

ورغم كل هذه الوحدة الواضحة في دعم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا، فإنه لا يوجد ببساطة دفاع أوروبي موحد، أو أمن، أو سياسة خارجية موحدة. هناك سبب يجعل بكين وموسكو وواشنطن تتحدث مع باريس وبرلين، ونادراً ما تسعى إلى التعاون مع بروكسل.

إن روسيا بطبيعة الحال مرشح محتمل للحصول على مكانة القوة العظمى استناداً إلى مساحة أراضيها، ومواردها الطبيعية الهائلة، ومخزونها الضخم من الأسلحة النووية.

من المؤكد أن البلاد لها تأثير خارج حدودها، فهي تشن حربًا أوروبية كبرى ودفعت فنلندا والسويد إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

ورغم ذلك، وفي ظل اقتصاد أصغر من اقتصاد إيطاليا وميزانية عسكرية تعادل ربع ميزانية الصين على الأكثر، فإن روسيا لا تعتبر مؤهلة للعمل كقطب ثالث في النظام الدولي. وعلى أقصى تقدير، تستطيع روسيا أن تلعب دوراً داعماً للصين.

من بين الحجج المنتشرة على نطاق واسع بين

> الحديث عن التعددية القطبية غالباً ما يكون جزءاً من لعبة القوة

أولئك الذين يؤمنون بالتعددية القطبية، صعود الجنوب العالمي وتقلص موقف الغرب.

ومع ذلك، فإن وجود القوى المتوسطة القديمة والجديدة - الهند والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية غالبا ما يتم تسميتها كإضافات إلى القائمة - لا يجعل النظام متعدد الأقطاب، حيث لا تتمتع أي من هذه البلدان بالقوة الاقتصادية والعسكرية. القوة وغيرها من أشكال النفوذ لتكون قطباً خاصاً بها. وبعبارة أخرى، تفتقر هذه الدول إلى القدرة على التنافس مع الولايات المتحدة والصين.

ورغم أن حصة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي آخذة في التراجع، فإنها لا تزال تحتفظ بمكانة مهيمنة، وخاصة عندما ننظر إليها جنبا إلى جنب مع الصين. وتمثل القوتان العظميان نصف إجمالي الإنفاق الدفاعي في العالم، وناتجهما المحلي الإجمالي مجتمعين يعادل تقريباً الاقتصادات الـ ٣٣ التالية مجتمعة.

إن توسيع منتدى مجموعة البريكس في قمتها التي استضافتها جوهانسبرج الشهر الماضي (في السابق، كانت الكتلة تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا فقط) يُفسَّر باعتباره إشارة إلى أن النظام المتعدد الأقطاب أصبح موجوداً، أو على الأقل في طور التقدم .

ومع ذلك، فإن الكتل غير متجانسة للغاية بحيث لا يمكنها أن تعمل كأقطاب، ويمكن أن تنهار بسهولة.

إن مجموعة البريكس ليست قريبة بأي حال من الأحوال من كتلة متماسكة، ورغم أن الدول الأعضاء قد تتقاسم وجهات النظر حول النظام الاقتصادي الدولي، فإن مصالحها متباينة على نطاق واسع في مجالات أخرى. وفي السياسة الأمنية ـ

وهو المؤشر الأقوى على الانحياز ـ هناك خلاف بين أكبر عضوين، الصين والهند. والواقع أن صعود بكين يدفع نيودلهي إلى التحالف بشكل أوثق مع الولايات المتحدة.

إذاً، إذا لم يكن العالم متعدد الأقطاب، فلماذا تحظى حجة التعددية القطبية بهذه الشعبية؟ وبالإضافة إلى الطريقة الكسولة التي تتجاهل بها الحقائق والمفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية،

تبرز ثلاثة تفسيرات واضحة:

أولاً، بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين يروجون لفكرة التعددية القطبية، فهي مفهوم معياري.

إنها طريقة أخرى للقول - أو الأمل - بأن عصر الهيمنة الغربية قد انتهى وأن القوة قد انتشرت أو ينبغي أن تكون منتشرة. ويعتبر غوتيريس التعددية القطبية وسيلة لإصلاح التعددية وتحقيق التوازن في النظام العالمي.

بالنسبة للعديد من القادة الأوروبيين، يُنظر إلى التعددية القطبية باعتبارها البديل المفضل للقطبية الثنائية، لأنه من المعتقد أن التعددية القطبية تعمل على تمكين عالم تحكمه القواعد بشكل أفضل، وتسمح بشراكات عالمية مع جهات فاعلة متنوعة، وتمنع ظهور كتل جديدة.

إن الإيمان بتعددية الأقطاب غير الموجودة يشكل جزءاً من باقة كاملة من الآمال والأحلام للنظام العالمي.

في الواقع، من المؤكد أن الإطار المتعدد الأطراف لا يعمل بالطريقة التي يفترض أن يعمل بها، وينظر كثيرون في الغرب إلى فكرة التعددية القطبية باعتبارها نظاما أكثر عدالة، وطريقة أفضل لإحياء التعددية ، وفرصة لإصلاح الانفصال المتزايد مع الجنوب العالمي. . وبعبارة أخرى، فإن الإيمان بالتعددية القطبية غير الموجودة يشكل جـزءاً من باقة كاملة من الآمال والأحلام للنظام العالمي.

والسبب الثاني وراء رواج فكرة التعددية القطبية هو أنه بعد ثلاثة عقود من العولمة والسلام النسبي، هناك قدر كبير من التردد بين صناع السياسات والمعلقين والأكاديميين في قبول حقائق وجود صراع مكثف وشامل وشامل. استقطاب التنافس الثنائي القطب بين الولايات المتحدة والصين. وفي هذا الصدد فإن الإيمان بالتعددية القطبية يشكل نوعاً من التهرب الفكري ـ وتعبيراً عن الرغبة في عدم نشوب حرب باردة أخرى.

ثالثاً، إن الحديث عن التعددية القطبية غالباً ما يكون جـزءاً من لعبة القوة. وتنظر بكين وموسكو إلى التعددية القطبية كوسيلة لتقليص قوة الولايات المتحدة وتعزيز موقفهما. فمنذ عام ١٩٩٧، عندما كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة بفارق كبير، وقعت روسيا والصين على الإعـلان المشترك بشأن عالم متعدد الأقطاب وتأسيس نظام دولي جديد.

ورغم أن الصين قوة عظمى اليوم، فإنها لا تزال تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها التحدي الرئيسي الذي يواجهها؛ وتستخدم بكين، بالتعاون مع موسكو، فكرة التعددية القطبية كوسيلة لتملق الجنوب العالمي وجذبه إلى قضيته.

وكانت التعددية القطبية موضوعا رئيسيا للهجوم الدبلوماسي الصيني طوال عام ٢٠٢٣، في حين أعلن بوتين في القمة الروسية الأفريقية في يوليو/تموز

> **تعتبر الأنظمة متعددة القطبية أقل استقرارًا من الأنظمة أحادية القطب وثنائية القطب.**

أن القادة الحاضرين اتفقوا على الترويج لعالم متعدد الأقطاب. وبالمثل، عندما يروج قادة القوى المتوسطة الصاعدة لفكرة التعددية القطبية – مثل لولا في البرازيل – فإن ذلك غالباً ما يكون محاولة لوضع بلادهم كدولة رائدة في حركة عدم الانحياز.

قد يتساءل المرء عما إذا كانت القطبية ــ والمفاهيم الخاطئة المنتشرة على نطاق واسع حولها ــ ذات أهمية. الإجابة البسيطة هي أن عدد الأقطاب في النظام العالمي يشكل أهمية كبيرة، وأن المفاهيم الخاطئة تحجب التفكير الاستراتيجي، وتؤدي في النهاية إلى سياسات خاطئة. القطبية مهمة لسببين مهمين للغاية.

فـأولا، تواجه الـدول درجـات مختلفة من القيود على سلوكها في الأنظمة الأحادية القطبية، والثنائية القطبية، والمتعددة الأقطاب، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات وسياسات مختلفة. على سبيل المثال، تنص استراتيجية الأمن القومي الألماني الجديدة، التي صدرت في يونيو/حزيران، على أن «البيئة الدولية والأمنية أصبحت أكثر تعدد الأقطاب وأقل استقرارا».

تعتبر الأنظمة متعددة القطبية أقل استقرارًا من الأنظمة أحادية القطب وثنائية القطب.

في الأنظمة متعددة الأقطاب، تقوم القوى العظمى ببناء تحالفات وائتلافات من أجل تجنب سيطرة دولة واحدة على الدول الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عمليات إعادة اصطفاف مستمرة وتحولات مفاجئة

> سوف نعيش في عالم ثنائي القطبية في المستقبل المنظور

إذا غيرت قوة كبرى ولاءها.

في النظام ثنائي القطب، تعمل القوتان العظميان على تحقيق التوازن بين بعضهما البعض بشكل أساسي، ولا يساورهما أي شك حول هوية المنافس الرئيسي. لذا، ينبغي لنا أن نأمل أن تكون ورقة الاستراتيجية الألمانية خاطئة.

القطبية مهمة للشركات أيضًا.

ويعمل بنك مورجان ستانلي والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) على إعداد عملائهما وطلابهما لعالم متعدد الأقطاب، ولكن ملاحقة استراتيجيات متعددة الأقطاب في نظام يظل ثنائي القطب قد يكون خطأً مكلفاً. وذلك لأن تدفقات التجارة والاستثمار يمكن أن تكون مختلفة تمامًا اعتمادًا على عدد الأقطاب. وفي الأنظمة الثنائية القطبية، ستكون القوتان العظميان قلقتين للغاية بشأن المكاسب النسبية، مما يؤدي إلى نظام اقتصادي أكثر استقطابا وانقساما. يأتي كل نوع من الأوامر بمخاطر جيوسياسية مختلفة، وقد تكون الإستراتيجية الخاطئة بشأن المكان الذي ينبغي للشركة أن تبني فيه مصنعها التالي مكلفة للغاية.

قد يكون النظام المتعدد الأقطاب أقل استقطابا بشكل علني من عالم يضم قوتين عظميين متعارضتين، لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى عالم أفضل.

ثانياً، إن الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، في حين أنه ثنائي القطب بشكل واضح، من الممكن أن تعطي إشارات خاطئة للأصدقاء والأعداء على حد سواء. وتوضح هذه النقطة الضجة الدولية التي أحدثتها تصريحات ماكرون خلال زيارته للصين في إبريل/ نيسان. وفي مقابلة على متن طائرته أثناء رحلة العودة إلى أوروبا، ورد أن ماكرون أكد على أهمية أن تصبح أوروبا قوة عظمى ثالثة . إن استعداد ماكرون للتفكير في التعددية القطبية لم يلق استحسان حلفاء فرنسا في واشنطن وأوروبا. وبدا مضيفوه الصينيون سعداء ، ولكن إذا خلطوا بين أفكار ماكرون حول التعددية القطبية واستعداد فرنسا وأوروبا لدعم بكين في التنافس بين الولايات المتحدة والصين، فربما حصلوا على إشارات خاطئة.

قد يكون النظام المتعدد الأقطاب أقل استقطابا بشكل علني من عالم يضم قوتين عظميين متعارضتين، لكنه لن يؤدي بالضرورة إلى عالم أفضل. وبدلاً من أن يكون حلاً سريعاً للتعددية، فمن الممكن أن يؤدي أيضاً إلى المزيد من الهيكلة الإقليمية.

وبدلاً من الرغبة في التعددية القطبية وإنفاق الطاقة على نظام غير موجود، فإن الاستراتيجية الأكثر فعالية لابد أن تبحث عن حلول ومنصات أفضل للحوار داخل النظام الثنائي القطب القائم.

وفي الأمد البعيد قد يصبح العالم متعدد الأقطاب، حيث تصبح الهند المرشح الأكثر وضوحاً للانضمام إلى صفوف الولايات المتحدة والصين.

ومع ذلك، فإن ذلك اليوم لا يزال بعيدا. سوف نعيش في عالم ثنائي القطبية في المستقبل المنظور، وينبغي تصميم الاستراتيجية والسياسة وفقاً لذلك.

***جو إنجي بيكيفولد هو زميل كبير لشؤون الصين في المعهد النرويجي لدراسات الدفاع ودبلوماسي نرويجي سابق.**

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily